المشروع: نقل وتحلية المياه العقبة - عمّان (الناقل الوطني)

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

الفصل 7: وصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية

قائمة المحتويات

7 **وصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية** 7-6
1.7 مقدمة: النهج والمنهجية 7-6
1.1.7 مصادر البيانات 7-7
2.1.7 الافتراضات والقيود 7-8
2.7 وصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسياق المشروع 7-8
1.2.7 نظرة عامة على السياق الاجتماعي للمشروع وأصحاب المصلحة 7-8
2.2.7 نظرة ديموغرافية عامة 7-11
3.2.7 نظرة عامة اجتماعية ومكانية على مختلف مناطق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 7-12
4.2.7 مجموعات أصحاب المصلحة في المشروع 7-20
3.7 سياق البدو 7-20
1.3.7 التاريخ 7-20
2.3.7 البدو في الأردن اليوم: البادية والقبائل 7-21
3.3.7 التمثيل السياسي على المستوى الوطني 7-23
4.3.7 الثقافة والقانون العرفي 7-23
5.3.7 المرأة في المجتمع البدوي 7-24
6.3.7 نظرة عامة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية 7-25
4.7 الحكم الوطني والمجتمعي في الأردن 7-25
1.4.7 السياق الوطني 7-25
2.4.7 الحكومة المجتمعية 7-26
5.7 حيازة الأراضي واستعمالاتها 7-27
1.5.7 السياق الوطني 7-27
2.5.7 اراضي العشائر والاستعمال العرفي في البادية 7-28
3.5.7 استعمال الأراضي والوصول إليها في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 7-29
6.7 الاقتصاد والعمل وسبل العيش 7-29
1.6.7 نظرة عامة على سياق العمل في الأردن 7-29
2.6.7 الاقتصاد المحلي وسبل العيش في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 7-32
7.7 الزراعة والرعي 7-34
1.7.7 نظرة عامة على القطاع الزراعي في الأردن 7-34
2.7.7 نظرة عامة على الزراعة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 7-35
3.7.7 الرعاة والرعي 7-35
8.7 الصحة والسلامة والامن المجتمعي 7-38

1.8.7 النقل والسلامة على الطرق 7-38
2.8.7 الامن العام والخاص والاستجابة للطوارئ 7-39
3.8.7 الخدمات الصحية 7-39
4.8.7 الوصول إلى المياه 7-40
9.7 تقييم حساسية البنية التحتية الاجتماعية 7-40
1.9.7 تصنيف مستويات الحساسية 7-40
10.7 الحساسيات 7-58
1.10.7 نقاط الضعف في سياق المشروع 7-58
2.10.7 الحساسيات السياقية 7-58
11.7 التراث الثقافي 7-59
1.11.7 منهجية خط الأساس للتراث الثقافي 7-59
2.11.7 التراث المادي حسب منطقة الدراسة 7-62
3.11.7 التراث الثقافي غير المادي 7-63
4.11.7 الافتراضات **والقيود** 7-75

قائمة الأشكال

الشكل 7-1: السياق الاداري للمشروع 7-10
الشكل 7-2: مسار خط أنابيب النقل عبر محافظة العقبة 7-14
الشكل 7-3: مسار خط أنابيب النقل عبر قضاء الجفر (محافظة معان) 7-15
الشكل 7-4: مسار خط أنابيب النقل عبر لواء الحسا (محافظة الطفيلة) 7-16
الشكل 7-5: مسار خط أنابيب النقل عبر لواء القطرانة (محافظة الكرك) 7-17
الشكل 7-6: مسار خط أنابيب النقل عبر لواء الجيزة (محافظة عمان الجنوبية) 7-18
الشكل 7-7: مسار خط أنابيب النقل في المناطق الحضرية في عمّان 7-19
الشكل 7-8: خريطة البادية الشمالية والوسطى والجنوبية في الأردن مع مسار خط الأنابيب (باللون الأزرق) 7-22
الشكل 7-9: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة العقبة 7-44
الشكل 7-10: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة العقبة 7-45
الشكل 7-11: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة معان 7-48
الشكل 7-12: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة معان 7-49
الشكل 7-13: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة الطفيلة 7-51
الشكل 7-14: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة الكرك 7-53
الشكل 7-15: تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة عمّان 7-56
الشكل 7-16 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة عمّان 7-57

قائمة الجداول

الجدول 7-1: التقسيمات الإدارية والتجمعات السكانية داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 7-9
الجدول 7-2: أعداد السكان في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمناطق الألوية والأقضية 7-11
الجدول 7-3: الفئة والمحفِّزات 7-41
الجدول 7-4: مرافق المشروع ضمن محافظة العقبة 7-41
الجدول 7-5: التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة العقبة) 7-42
الجدول 7-6: ملخص الحساسية - محافظة العقبة 7-43
الجدول 7-7 مرافق المشروع ضمن محافظة معان 7-46
الجدول 7-8 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة معان) 7-46
الجدول 7-9 ملخص الحساسية – محافظة معان 7-46
الجدول 7-10 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة الطفيلة) 7-50
الجدول 7-11 ملخص الحساسية في محافظة الطفيلة 7-50

الجدول 7-12 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة الكرك) 7-52
الجدول 7-13 ملخص الحساسية – محافظة الكرك 7-52
الجدول 7-14 مرافق المشروع ضمن محافظة عمّان 7-54
الجدول 7-15 ملخص الحساسية - محافظة عمّان 7-54
الجدول 7-16 ملخص الفترات التاريخية المستخدمة في تصنيف الموارد الأثرية للمشروع 7-60
الجدول 7-17 مصادر المعلومات 7-64
الجدول 7-18 عناصر التراث الثقافي غير المادي المعترف بها من قبل اليونسكو في الأردن 7-65
الجدول 7-19 عناصر التراث الثقافي غير المادي المعترف بها وطنيًا (غير المدرجة) في الأردن 7-66
الجدول 7-20 التقاليد وأشكال التعبير الشفهي في الأردن 7-67
الجدول 7-21 فنون الأداء في الأردن 7-69
الجدول 7-22 الممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية في الأردن 7-69
الجدول 7-23 الطقوس المرتبطة بالمؤسسات الدينية في الأردن 7-71
الجدول 7-24 المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون في الأردن 7-73
الجدول 7-25 الممارسات الاجتماعية والطقوس والفعاليات الاحتفالية في الأردن 7-74

7 وصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية

1.7 مقدمة: النهج والمنهجية

الغرض من خط الأساس الاجتماعي هو توفير فهم للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسياق المشروع، فضلاً عن وضع التغذية الراجعة الواردة من مشاركة أصحاب المصلحة في سياقها الصحيح، لتمكين تقييم الآثار المحتملة للمشروع وتحديد الإجراءات الإحترازية المناسبة في نهاية المطاف.

بناءً على الفجوات التي تم تحديدها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022 لمشروع الناقل الوطني، فقد قامت الجهات المقرضة بتحديد عددًا من المجالات الاجتماعية ذات الأولوية التي تتطلب مزيدًا من التحليل في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 لمشروع الناقل الوطني. وشملت هذه المجالات ما يلي:

- التراث الثقافي، لا سيما داخل منطقة محمية وادي رم، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو.
- آثار إعادة التوطين وسبل العيش، بما في ذلك استعمالات الأراضي وسبل العيش الزراعية والسياحة ومستخدمي الملاحة البحرية والأنشطة البحرية.
- الاثار المحتملة على المجتمعات البدوية.

لذلك سعى النهج العام لخط الأساس الاجتماعي وتقييم الأثر المرتبط به إلى معالجة هذه الفجوات. وقد تم تقييم التراث الثقافي من خلال تقييم الأثر التراثي المخصص لمنطقة محمية وادي رم، وقد تم ادراج قسم التراث الثقافي في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 لمشروع الناقل الوطني. وقد تمت معالجة الآثار المحتملة المتعلقة بإعادة التوطين وسبل العيش من خلال إطار سياسة إعادة التوطين؛ ومع ذلك، تم ادراج التعليقات على مستوى المجتمع المحلي بشأن سبل العيش وانشطة الأعمال التجارية واستعمالات الأراضي والموارد بشكل كامل في الوصف الأوسع لخط الأساس الاجتماعي.

وقد طلبت الجهات المقرضة إيلاء اهتمام خاص بالمجتمعات البدوية، وقد تم عكس ذلك في تصميم خط الأساس وفي التركيز القوي على المشاركة المبكرة والشاملة لأصحاب المصلحة البدو المتأثرين. ونظراً لان غالبية مسار خط الأنابيب، المشار إليه فيما يلي باسم "خط الأنابيب"، يقع داخل البادية الوسطى والجنوبية، فإن معظم المجتمعات المحلية على طول المسار بين العقبة وضواحي عمان هي مجتمعات بدوية. لذلك، فقد تم ادراج الآثار المحتملة على المجتمعات البدوية في خط الأساس الاجتماعي العام وفي دراسة تقييم الأثر الاجتماعي، بدلاً من معالجتها كتقييم مستقل. في الممارسة العملية، عند الإشارة إلى أصحاب المصلحة من المجتمعات المحلية في البادية، فإن هذا يشمل إلى حد كبير الأسر البدوية وقادة المجتمعات البدوية والمجموعات الاجتماعية البدوية المختلفة وشرائح أصحاب المصلحة.

بالنسبة للمكوّنات الاجتماعية-الاقتصادية ضمن دراسة التقييم البيئي والاجتماعي(ESIA) ، تتكوّن منطقة الدراسة بشكل رئيسي من المدن والقرى والتجمعات السكنية ومستخدمي الأراضي الواقعة على طول مسار خط أنابيب النقل وبجواره، وموقع محطة التحلية، وموقع منشأة الطاقة المتجددة، وخط نقل الكهرباء الهوائي.
ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن منطقة الدراسة الاجتماعية متعددة المستويات وتعتمد على نوع الأثر، بما يعكس الطرق المختلفة التي قد تؤثر بها أنشطة المشروع على الأفراد، ومستخدمي الأراضي، والمؤسسات، ونُظم سبل العيش. وعليه، تختلف منطقة الدراسة تبعًا لطبيعة كل مسار محتمل للأثر.

- **صحة المجتمع والسلامة والأمن** :تشمل منطقة الدراسة جميع المجتمعات والتجمعات السكنية والمرافق ومستخدمي الأراضي الواقعة داخل مناطق الإنشاء أو المجاورة لها، بما في ذلك الأسر، والمرافق المجتمعية، والمنشآت التجارية، والمزارعين، والرعاة، ومستخدمي الطرق، ومشغلي السياحة، الذين قد يتأثرون بحركة مرور الإنشاءات، أو قيود الوصول، أو الغبار، أو الضوضاء، أو مخاطر السلامة أو الأمن.
- **الأراضي والأصول وسبل العيش (إعادة التوطين)** :تشمل منطقة الدراسة عرضًا لاستخدامات الأراضي، والمناطق الزراعية، ومناطق الرعي، والأنشطة التجارية على جوانب الطرق، والأصول المجتمعية التي تقع ضمن مكوّنات المشروع أو تحاذيها مباشرة، بما في ذلك طرق الوصول والمناطق المستخدمة لأعمال التجميع أو التخزين أو الأعمال المؤقتة. ويعكس ذلك المواقع التي قد يحدث فيها نزوح مادي أو اقتصادي مؤقت أو دائم.
- **التوظيف المحلي والمحتوى المحلي** :تكون منطقة الدراسة أوسع نطاقًا. فعلى المستوى الوطني، يُعد الأردن سوق العمل والتوريد الأوسع ذي الصلة بالتوظيف والمشتريات الخاصة بالمشروع. وعلى المستوى المحلي، تشمل منطقة

الدراسة المحافظات والألوية والأقضية والبلديات الواقعة على طول ممر خط الأنابيب، إضافةً إلى أراضي ومجتمعات القبائل البدوية التي قد يسعى أفرادها للحصول على فرص عمل أو توفير سلع وخدمات للمشروع. ويعكس ذلك كلًا من السياق الوطني لسوق العمل والتوقعات المحلية القوية لتحقيق منافع اقتصادية مرتبطة بالمشروع.

- **إشراك أصحاب المصلحة** :لأغراض التشاور، تشمل منطقة الدراسة جميع المجتمعات والسلطات ومجموعات سبل العيش التي قد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال الإنشاء أو التشغيل، أو التي لها مصلحة في منافع المشروع أو مخاطره أو إجراءات إدارته.

نظرًا لأن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية تمتد إلى ما هو أبعد من النطاق المكاني المباشر للمشروع، فقد تم تعريف منطقة دراسة التقييم البيئي والاجتماعي لأغراض هذا الخط الأساس الاجتماعي-الاقتصادي على مستوى جغرافي أوسع، بما يشمل المنطقة الجغرافية التي قد تولّد فيها أنشطة مشروع الناقل الوطني آثارًا اجتماعية، وذلك بشكل أساسي على طول مسار خط الأنابيب بين منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وحتى خزانات المياه في أبو علندا والمتنزه في عمّان، بالإضافة إلى المناطق المرتبطة بموقع محطة تحلية المياه وموقع منشأة الطاقة المتجددة المقترحة وخط **نقل** الكهرباء الهوائي في محافظة العقبة، وذلك على النحو التالي::

المدن والقرى والتجمعات السكانية داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، حيث من المرجح أن تحدث الآثار المرتبطة بالبناء (انظر الجدول 1-7). ويشمل ذلك المساكن وانشطة الاعمال التجارية والخدمات البلدية والبنية التحتية. تقع المدن والقرى والتجمعات السكنية المدرجة عمومًا ضمن مسافة 10كم من النطاق المكاني المتوقع لمكوّنات المشروع.

مستخدمو الأراضي داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذين من المرجح أن يتعرضوا لآثار متعلقة بالوصول إلى الأراضي والبناء (مثل الرعاة البدو والمزارعين).

ممثلو القبائل والعشائر البدوية الذين قد يعتبرون أن منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تتداخل مع أراضيهم القبلية التقليدية. تم تحديد ذلك بالتشاور مع المحافظين المحليين، وكذلك مع خبراء الشؤون البدوية ضمن فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي.

الألوية والأقضية والسلطات البلدية وممثلو المدن والقرى والتجمعات السكنية داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمناطق المجاورة لها.

1.1.7 مصادر البيانات

يركز خط الأساس الاجتماعي على المجتمعات ومستخدمي الأراضي الواقعة على طول مسار خط أنابيب الناقل وموقع محطة تحلية المياه وموقع منشأة الطاقة المتجددة والمناطق المجاورة لها، وخط نقل الكهرباء الهوائي. ولا يحاول خط الأساس وصف المحافظات الأوسع نطاقًا بشكل كامل؛ وقد تم تضمين معلومات إقليمية أو ديموغرافية أوسع نطاقًا فقط عندما يكون ذلك ضروريًا للسياق. وبالتالي، فإن الغرض من خط الأساس هو انشاء معلومات ذات صلة مباشرة بفهم وجهات نظر أصحاب المصلحة، وتقييم الآثار الاجتماعية المحتملة، وتحديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات تقاسم المنافع العملية التي تتناسب مع حجم وطبيعة تأثيرات المشروع.

جمع البيانات النوعية الأولية شكّل الأساس المرجعي لخط الأساس هذا. وتم إجراء مشاركة مكثفة مع أصحاب المصلحة في جميع المحافظات والمناطق الخمس على طول مسار المشروع، بما في ذلك اجتماعات مع ممثلي القبائل والعشائر، ومجموعات النقاش المركزة للنساء فقط، ومجموعات النقاش المركزة للشباب، ومقابلات مع مصادر معلومات رئيسية من البلديات ومقدمي الخدمات وانشطة الاعمال والرعاة والمزارعين والمنظمات المجتمعية. وقد تم اتباع هذا النهج لضمان أن خط الأساس المرجعي يعكس الحقائق المعاشة ووجهات نظر أصحاب المصلحة، وليس فقط المعلومات الثانوية. كما وتم مراجعة المصادر الثانوية بشكل انتقائي لتكملة نتائج العمل الميداني ووضعها في سياقها الصحيح.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة وجمع البيانات الاجتماعية الأساسية يخدمان غرضين أساسيين، فإن جميع الاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المشروع تضمنت في الواقع عنصر الحوار الثنائي حيث طرح أصحاب المصلحة أسئلة ومخاوف وتوقعات تتعلق بالمشروع، كما قدموا بعض المعلومات السياقية لخط الاساس.

وبالتالي، يستند خط الأساس الاجتماعي إلى بحث نوعي من مصادر البيانات التالية:

جمع البيانات النوعية الأولية الذي تم بين أيلول وتشرين اول 2025، والذي شمل:

95 مقابلة مع مصادر معلومات رئيسية من بينهم مسؤولون حكوميون محليون سابقون، وسكان محليون، وأصحاب أنشطة الاعمال، ومزارعون، وعمال زراعيون، ورعاة، وشخصيات مرموقة في المجتمع البدوي.

35 مناقشة جماعية مع السكان المحليين من النساء والشباب، والنساء العاملات في الرعي، والرعاة، ومنظمات المجتمع المحلي، وممثلين عن مستخدمي الملاحة البحرية.

30 مقابلة جماعية مع مسؤولين على مستوى اللواء والقضاء والبلديات.

بيانات خط الأساس المحلية المستمدة من سبع اجتماعات مجتمعية موسعة مع أصحاب المصلحة.

ملاحظات ميدانية من عدة زيارات بين أيلول وتشرين اول 2025 إلى جميع المدن والقرى الواقعة في أو بالقرب من منطقة المشروع، بما في ذلك محادثات غير رسمية مع السكان المحليين ومستخدمي الأراضي على طول مسار خط الأنابيب.

دراسة قائمة على الملاحظة للبنية التحتية والتي تم اجراؤها على طول مسار خط الأنابيب بالكامل في حزيران 2025.

مراجعة المصادر الثانوية، بما في ذلك النصوص الأكاديمية والأخبار ومصادر وسائل الإعلام والبيانات الديموغرافية الرسمية والوثائق القانونية والتقارير الصادرة عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

2.1.7 الافتراضات والقيود

لا يشمل هذا الخط الأساس إجراء مسح كمي للأسر ولا إعداد خرائط تفصيلية لاستخدامات الأراضي. وسيتم جمع كلٍّ من البيانات الكمية على مستوى الأسر والمسوح التفصيلية لاستخدامات الأراضي خلال إعداد خطة إعادة التوطين - Resettlement Action Plan) (RAP، والتي سيتم تطويرها بعد الانتهاء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 لمشروع الناقل الوطني..

وتستند النتائج الواردة في خط الأساس الاجتماعي على المعلومات المتاحة خلال الإطار الزمني لهذه المهمة. وعلى الرغم من بذل الجهود المعقولة لجمع معلومات دقيقة وحديثة وذات صلة من خلال مشاركة نوعية أولية مكثفة ومراجعة للبيانات الثانوية، فان التقييم لا يدّعي أنه يمثل وصفًا كاملاً أو شاملاً لجميع الظروف الاجتماعية في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد لا تكون بعض البيانات متاحة أو مُفصح عنها أو قد لا تكون قد تم تسجيلها في مناقشات أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن خط الأساس يعكس نهج "أفضل المعلومات المتاحة" ويجب قراءته جنبًا إلى جنب مع خطة إعادة التوطين التي ستستمر في تحسين وتحديث المعلومات الاجتماعية مع تقدم المشروع نحو البناء.

ستقوم خطة إعادة التوطين (RAP) بإجراء دراسات تفصيلية لاستخدامات الأراضي، بما في ذلك تقييم أي رعاة شبه رحّل أو رحّل قد يتواجدون ضمن منطقة دراسة التقييم البيئي والاجتماعي (بما في ذلك تحركاتهم الموسمية واعتمادهم على موارد المراعي)، إضافةً إلى تنفيذ تعداد ومسح للأسر، مما سيوفر بيانات إضافية لخط الأساس الاجتماعي-الاقتصادي.

2.7 وصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسياق المشروع

1.2.7 نظرة عامة على السياق الاجتماعي للمشروع وأصحاب المصلحة

المشروع -بما في ذلك خط أنابيب النقل البالغ طوله 438 كيلومترًا- يغطي منطقة تمتد عبر خمس محافظات هي العقبة ومعان والكرك والطفيلة وعمّان، ويمر عبر 11 لواء و7 اقضية، ويمر عبر أو بالقرب من أكثر من 47 مدينة وقرية.

معظم منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقع في المناطق الصحراوية والجافة من الأراضي الأردنية، والتي يشار إليها في السياق الأردني باسم البادية. وتُعرّف البادية من قبل الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية بأنها تلك المناطق الصحراوية وشبه القاحلة في الأردن التي تتلقى أقل من 150 ملم من الأمطار سنوياً، والتي تم استخدامها تاريخياً من قبل القبائل البدوية الرحل وشبه الرحل. وتشكل البادية 82% من إجمالي الأراضي الأردنية، وهي مقسمة سياسياً وإدارياً إلى البادية الشمالية والوسطى والجنوبية.

يقع المشروع في كل من البادية الجنوبية والبادية الوسطى. وتبدأ منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للبادية الجنوبية من شمال ميناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حيث سيتم إنشاء محطة تحلية المياه، وتغطي معظم المناطق التي سيمر بها خط الأنابيب - باستثناء الجزء الأوسط من محافظة معان - حتى المنطقة الحدودية الجنوبية لمحافظة عمّان. وتبدأ منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للبادية الوسطى من الحدود الجنوبية لمحافظة عمّان، حيث تقع بلدة الدامخي، وتغطي معظم المناطق التي سيتم فيها إنشاء خط الأنابيب حتى الحدود الجنوبية لمناطق القويسمة وسحاب.

إن الغالبية العظمى من السكان داخل مناطق البادية من أصل بدوي ويعيشون في الغالب في مدن وقرى مستقرة. أما في مناطق العقبة جنوب البادية والمناطق الحضرية في عمّان شمال البادية، فيمكن وصف السكان المحليين بأنهم سكان حضريون مستقرون يتألفون من مجموعة متنوعة من سبل العيش والتراث.

يوضح الجدول 7-1 المحافظات والالوية والأقضية والبلدات/القرى ذات الصلة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ويقدم الشكل 7-1 نظرة عامة على السياق الاجتماعي والإداري للمشروع.

الجدول 7-1 التقسيمات الإدارية والتجمعات السكانية داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

اللواء	القضاء	البلدية	المدن/القرى
محافظة العقبة			
العقبة		سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	العقبة، مزفر، المملح (منتجع)
القويرة		بلدية القويره الجديدة	أم البساتين، الصالحية، الراشدية، الشاكريّة، القويره
	قضاء الديسة	بلدية حوض الديسة	الديسة، الطويل، الطويسة، المنييشر، الغال
محافظة معان			
القصبة	لواء الجفر	بلدية جفر	الجفر، الشيدية ، أبو عمود
محافظة الطفيلة			
الحسا		بلدية الحسا	الحسا ، الجرف
محافظة الكرك			
المزار الجنوبي			فريفرة
القطرانة		بلدية القطرانة	القطرنة
		بلدية السلطاني	السلطاني، الوادي الأبيض
محافظة عمّان			
الجيزة		بلدية أم رصاص	الدامخي، السواقة، أبو الحصاني
	لواء أم الرصاص	بلدية العامرية	الزميلة، الخالدية، ضبعة
		بلدية الجيزة	أرينبه الشرقية، الصيفية، القنيطرة، المشتى، الطنيب، قباء
الموقر		بلدية الموقر	الذهيبة الشرقية
	لواء رجم الشامي	بلدية رجم الشامي	رجم الشامي، الكتيفة، الذهيبة الشرقية
سحاب		بلدية سحاب	سحاب
القويسمة	القويسمة، أبو علندا ، الجويدة، والرجيب	بلدية عمان الكبرى	غمدان ، الياودة، أبو علندا، المغبة الشرقية، الرجيب
	خريبة السوق وجاوا واليادودة		حي أبو صوانة
ناعور	منطقة أم البساتين	بلدية أم البساتين	حي أم الكندام حي الأمل

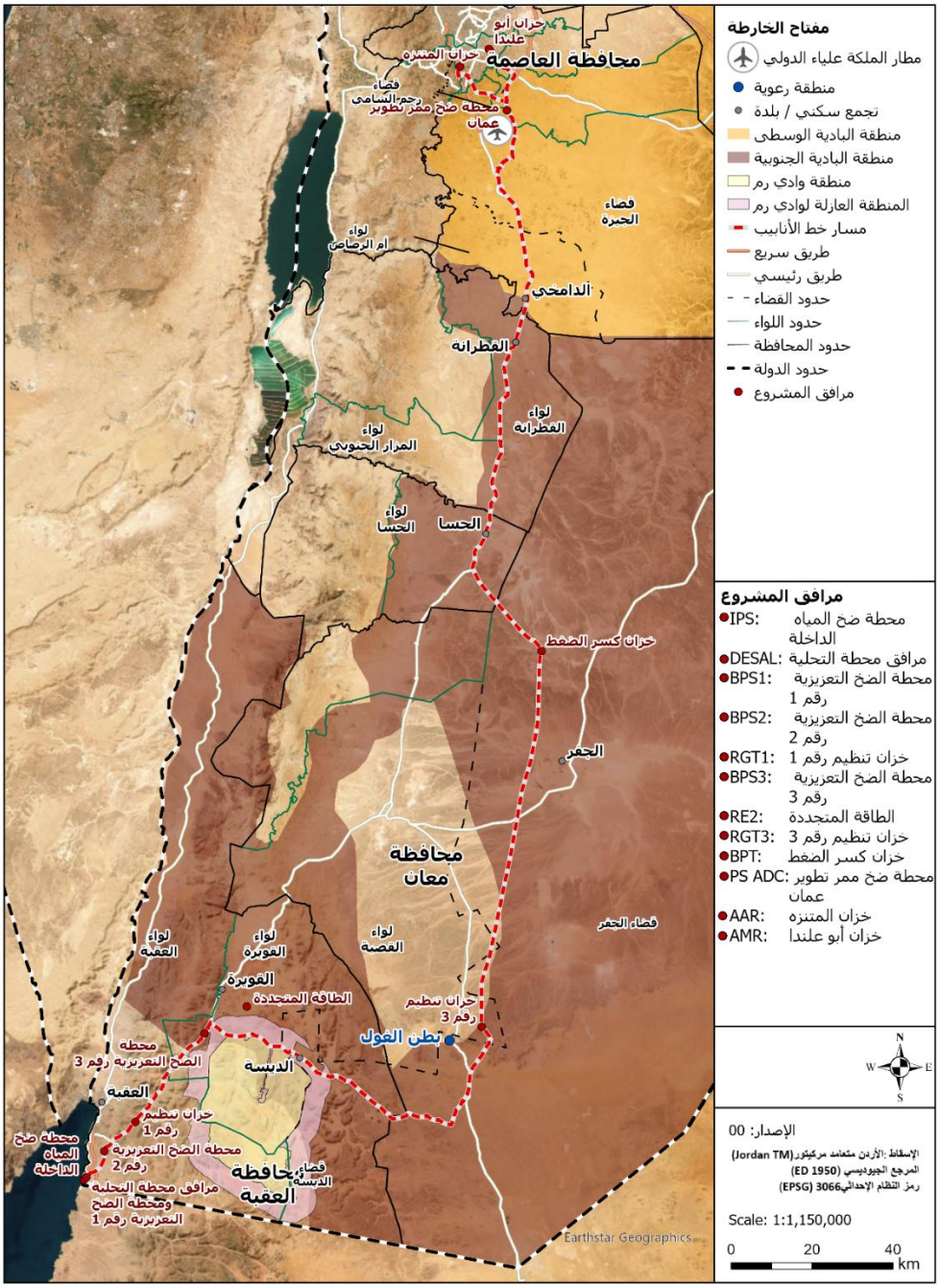

الشكل 1-7 السياق الاداري للمشروع

2.2.7 نظرة ديموغرافية عامة

وفقًا لتقرير دائرة الإحصاءات العامة، قُدر عدد سكان الأردن في عام 2024 بـ 11,734,000 نسمة. منهم 47.1% من النساء و52.9% من الرجال، ويقطن 4,920,100 شخص (42%) في محافظة عمّان.

يتم عرض أعداد السكان والأسر المعيشية في الالوية والاقضية التي يمر بها خط أنابيب النقل، وفقًا لتقرير دائرة الإحصاءات العامة، في الجدول 2-7 أدناه.

الجدول 2-7 أعداد السكان في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمناطق الألوية والأقضية

المنطقة	الذكور	الإناث	الأسر	الإجمالي
محافظة العقبة				
لواء العقبة	107,775	89,850	40,595	197,625
لواء القويره	15,220	13,125	5,722	28,345
قضاء الديسة	5,380	4,065	1,926	9,445
محافظة معان				
لواء الجفر	5,415	4,180	1,660	9,595
محافظة الطفيلة				
لواء الحسا	2,263	5,995	6,580	12,575
محافظة الكرك				
لواء القطرانة	7,610	5,765	2,374	13,375
محافظة عمّان				
لواء الجيزة	86,280	58,595	25,361	144,875
لواء الموقر	55,890	47,690	19,331	103,580
لواء سحاب	122,220	85,795	39,559	208,015
لواء القويسمة	385,165	330,175	144,377	715,340
لواء ناعور	83,270	75,905	33,425	159,175

تسلط أعداد سكان المناطق المشمولة بدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الضوء على تركز السكان في مناطق عمّان، ولا سيما السكان ضمن حدود المنطقة الحضرية، فضلاً عن ارتفاع معدل تركز السكان في مدينة العقبة. أما الألوية الواقعة بين العقبة وعمّان -حيث يمر خط أنابيب النقل- فهي أقل كثافة سكانية، ولا سيما قصبة الجفر والديسة.

تُظِهر إحصاءات السكان نسبة أعلى من الرجال مقارنة بالنساء في العديد من المناطق، بما في ذلك عمّان، ، مما يعكس الأرقام الوطنية التي تبلغ 47.1٪ للنساء و52.9٪ للرجال. وهذا التفاوت بين الجنسين إلى حد كبير سببه ديناميكيات العمل ووجود قوة عاملة أجنبية كبيرة، معظمها من الذكور، تعمل في قطاعات البناء والزراعة والخدمات والصناعة. وفقًا للإحصاءات الرسمية، يوجد ما يقدر بـ 600,000 إلى 1 مليون عامل أجنبي في الأردن. ويعمل المصريون، الذين يشكلون أكبر مجموعة من العمال المهاجرين، بشكل أساسي في الزراعة والبناء، بينما يتركز العمال السوريون بشكل كبير في قطاع البناء، ولكن أيضًا في الزراعة إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، يشكل العمال المنزليون من جنوب شرق آسيا نسبة كبيرة من القوى العاملة المهاجرة. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في التوزيع الديموغرافي الذي يرجح كفة الرجال في كل من البادية والمراكز الحضرية.

حتى نهاية تشرين اول 2025، سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مقداره 474,807 لاجئًا يعيشون في الأردن. الغالبية العظمى منهم من سوريا، بينما توجد أيضًا مجموعات كبيرة من العراق واليمن والسودان والصومال. ويعيش حوالي 82٪ منهم خارج مخيمات اللاجئين، ويتركزون بشكل كبير في عمّان والمناطق الشمالية من البلاد. وتفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين أن ما يقرب من 50٪ من هؤلاء اللاجئين المسجلين هم من الأطفال. ولا توجد مخيمات للاجئين داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

يتميز الأردن بالتنوع العرقي والثقافي، بما في ذلك الأردنيون من أصل قبلي/بدو، والأردنيون من أصل فلسطيني، ومجتمعات أصغر مثل الشراكسة والشيشان. ومع ذلك، فان الإحصاءات الوطنية الرسمية لا تفصّل أرقام السكان حسب التراث أو المجموعة العرقية. ولأغراض خط الأساس لدارسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025، فقد تم الاخذ بعين الاعتبار الهوية العرقية فقط عندما تكون ذات صلة مباشرة بفهم هياكل الحوكمة المجتمعية المحلية، كما هو الحال في مناطق البادية حيث معظم أصحاب المصلحة المجتمعيين المتأثرين هم من أصل بدوي. وعلى هذا النحو، فإن أرقام السكان البدو مستمدة من أرقام السكان الذين يعيشون في البادية، وكذلك من القوائم الانتخابية لأولئك المسجلين للتصويت لأعضاء مجلس النواب البدو، بناءً على ارتباطهم بمنطقة معينة من البادية. وبالتالي، يقدم الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية رقمًا تقديريًا يبلغ 824,457 بدويًا يعيشون في البادية، وهو ما يمثل حوالي 7٪ من إجمالي السكان الوطنيين المقدر بـ 11.7 مليون نسمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأشخاص من أصل بدوي يعيشون أيضًا خارج البادية، لذا من المرجح أن تكون الأرقام التقديرية الإجمالية للسكان من أصل بدوي في الأردن أعلى من ذلك.

3.2.7 نظرة عامة اجتماعية ومكانية على مختلف مناطق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

من منظور اجتماعي سياسي ومكاني، يمكن تقسيم منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى مناطق الدراسة التالية.

1.3.2.7 العقبة والمناطق الساحلية

تبدأ مساحة المشروع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بدءًا من الجنوب، حيث سيتم إنشاء محطة تحلية المياه وجزء من خط نقل الكهرباء الهوائي. وتتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إدارة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتشرف عليها، وتشمل مدينة العقبة والمناطق الساحلية والمناطق الصناعية والمناطق الموانيء في الجنوب. وتضم المنطقة الساحلية والصناعية الجنوبية من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أنشطة الموانيء واللوجستية والصناعية الرئيسية، بينما يدعم الشريط الساحلي الشمالي مجموعة من مستخدمي الملاحة البحرية، بما في ذلك الصيادون ومشغلي الغوص والأنشطة السياحية. وتقع محطة تحلية المياه المخطط لها في الجزء الجنوبي من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، جنوب المركز الحضري الرئيسي لمدينة العقبة.

2.3.2.7 لواء القويرة وقضاء الديسة ووادي رم

يمتد مسار خط أنابيب النقل شمالاً من موقع محطة تحلية المياه وخط نقل الكهرباء الهوائي بشكل موازٍ تقريباً للطريق السريع الصحراوي (الطريق السريع 15)، وهو ممر النقل الرئيسي الذي يربط العقبة بعمان ويخدم البادية الجنوبية والوسطى (الشكل 2-7). وتقع حدود منطقة القويره عند قرية مزفر على بعد حوالي 30-35 كم شمال ميناء العقبة والمنطقة الصناعية، وتُشكل إلى حد كبير بداية البادية الجنوبية. مدينة القويره هي المركز الإداري لمنطقة لواء القويره. وهناك أجزاء كبيرة من هذه المنطقة، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج حدود البلدية وموقع وادي رم المدرج على قائمة التراث العالمي لليونسكو، ضمن اختصاص سلطة منطقة العقبة الخاصة الاقتصادية.

يمر مسار خط الأنابيب عبر منطقة القويره ويتجه شرقاً من الطريق السريع الصحراوي عند قرية أم البساتين، ويدخل المنطقة العازلة لموقع وادي رم المدرج على قائمة التراث العالمي لليونسكو ويمر بالقرب من عدة قرى داخل المنطقة الفاصلة لليونسكو قبل أن يصل إلى قرية الديسة، وهي المركز الإداري لقضاء منطقة الديسة. موقع وادي رم المدرج على قائمة التراث العالمي لليونسكو هو منطقة محمية ذات أهمية عالمية ووجهة سياحية محلية ودولية رئيسية.

وتقع أربع قرى داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ضمن اختصاص بلدية القويره، بينما تقع أربع قرى أخرى في منطقة وادي رم ضمن اختصاص بلدية الديسة. وسيقع مرفق الطاقة المتجددة المقترح وخط نقل الكهرباء الهوائي شرق مدينة القويره.

بشكل عام، تدعم هذه المنطقة مزيجًا من الإنتاج الزراعي (بما في ذلك المزارع المروية الكبيرة والزراعة على نطاق الأسرة)، وأنشطة الرعي، والمشاريع السياحية المرتبطة بوادي رم. كما وإن الانتماءات القبلية والعشائرية تلعب دورًا مهمًا في التمثيل المحلي والمنظمات المجتمعية.

3.3.2.7 قضاء الجفر في محافظة معان

بالانتقال شرقاً من منطقة الديسة، يتبع مسار خط أنابيب النقل الطريق الرئيسي باتجاه منطقة قضاء الجفر في محافظة معان (الشكل 3-7). ثم يتقاطع المسار مع البنية التحتية لخط أنابيب الديسي قبل أن يتجه شمالاً. ومن هنا، يتبع المسار بشكل عام نفس مسار خط أنابيب الديسي، وينحرف شرقاً عن الطريق جنوب منطقة بطن الغول. علما بأن بطن الغول هو وادٍ واسع ذو أهمية تاريخية مرتبطة بالثورة العربية والسكة القديمة للخط الحديدي الحجازي، كما وانه منطقة رعي موسمية، خاصة خلال أشهر الخريف والشتاء عندما يمكن للرعاة البدو الرحل وشبه الرحل الانتقال إلى المنطقة.

شمال بطن الغول، يستمر مسار خط أنابيب النقل بعيدًا عن الطريق عبر الصحراء الجنوبية قبل أن يقترب من منطقة قرية الجفر (الواقعة على بعد حوالي سبع كيلومترات إلى الشرق من المسار). في المناطق القريبة من الجفر، توجد مزارع مروية على طول مسار خط أنابيب النقل، ومن الشائع رؤية الرعاة البدو شبه الرحل والرحل في جميع أنحاء المنطقة المحيطة خلال فترة الرعي الشتوي. ولا تزال الانتماءات القبلية والعشائرية تلعب دوراً هاماً في التمثيل المحلي والمنظمات المجتمعية في المدن (الجفر) والقرى في المنطقة الأوسع.

4.3.2.7 على طول الطريق السريع الصحراوي عبر مناطق الحسا والقطرانة والجيزة

ينضم مسار خط أنابيب النقل إلى ممر الطريق السريع الصحراوي شرق بلدة الجرف وجنوب بلدة الحسا (الشكل 4-7). ومن هذه المرحلة، يتبع مسار خط أنابيب النقل ممر الطريق السريع الصحراوي عبر عدة مدن وبقربها، بما في ذلك مراكز الألوية الإدارية في الحسا والقطرانة (

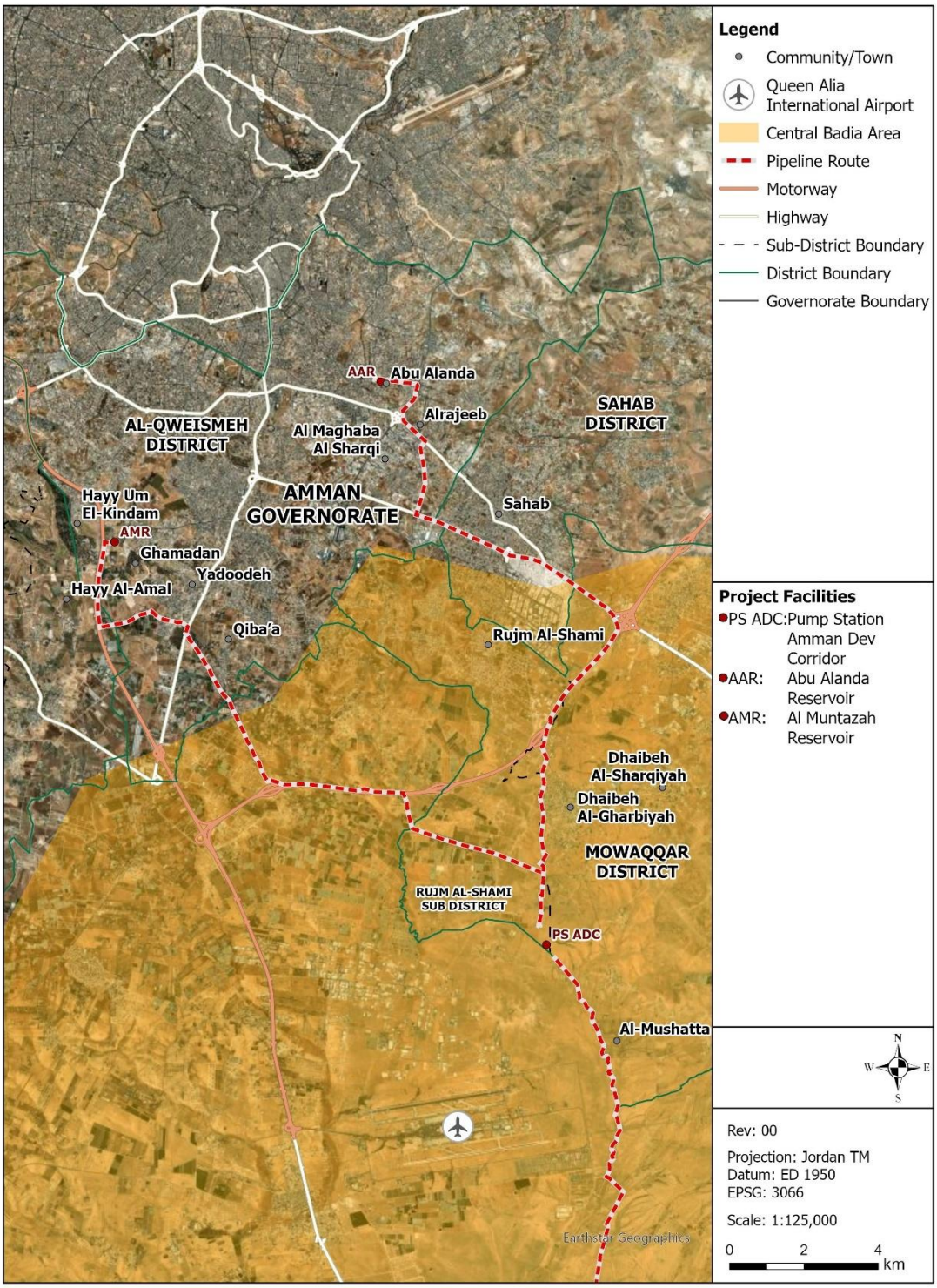

الشكل 7-7 مسار خط أنابيب النقل في المناطق الحضرية في عمّان

4.2.7 مجموعات أصحاب المصلحة في المشروع

الشكل 5-7)، وبلدة الدامخي (الشكل 6-7)، وقرب العديد من القرى والمنشآت الصناعية. مع تحرك المسار شمالاً، تزداد كثافة التجمعات السكنية تدريجياً، مع وجود مدن أكثر استقراراً، وأنشطة تجارية على جوانب الطرق، وخدمات، وكذلك زيادة عدد المؤسسات الزراعية. وتضم بعض المناطق في هذا الجزء من الطريق أسرًا رعوية مستقرة بالإضافة إلى الرعي المتنقل. يتسم سكان هذه المناطق بالتنوع الاجتماعي، مما يعكس دور المنطقة كمركز صناعي ونقل. وقد اجتذب وجود شركة مناجم الفوسفات الأردنية – والتي هي إحدى أكبر شركات التعدين في البلاد- عمالًا من مختلف المناطق في الأردن، مما أدى إلى تكوين مجتمع متنوع اجتماعيًا يضم أسرًا من القبائل البدوية المحلية، بالإضافة إلى موظفين وتجمعات من محافظات أخرى. ولا تزال العلاقات القبلية والروابط العائلية تلعب دوراً هاماً في الحكم المحلي وتماسك المجتمع في المدن (الجروف، الحسا، القطرانة، الدامخي) والقرى في المنطقة الأوسع.

5.3.2.7 المناطق الحضرية في عمّان

بالانتقال شمالاً إلى الحدود الجنوبية لعمّان، ومروراً بالمطار الدولي، ينقسم الطريق وتصبح المناطق الأوسع نطاقاً أكثر تحضراً وتنوعاً اقتصادياً، وتتخللها مؤسسات زراعية وعدد قليل من الرعاة المستقرين. ويصل كلا الطريقين في النهاية إلى المناطق الحضرية في العاصمة حيث الكثافة السكانية أعلى بكثير وسبل العيش أكثر تحضراً في الغالب (الشكل 7-7).

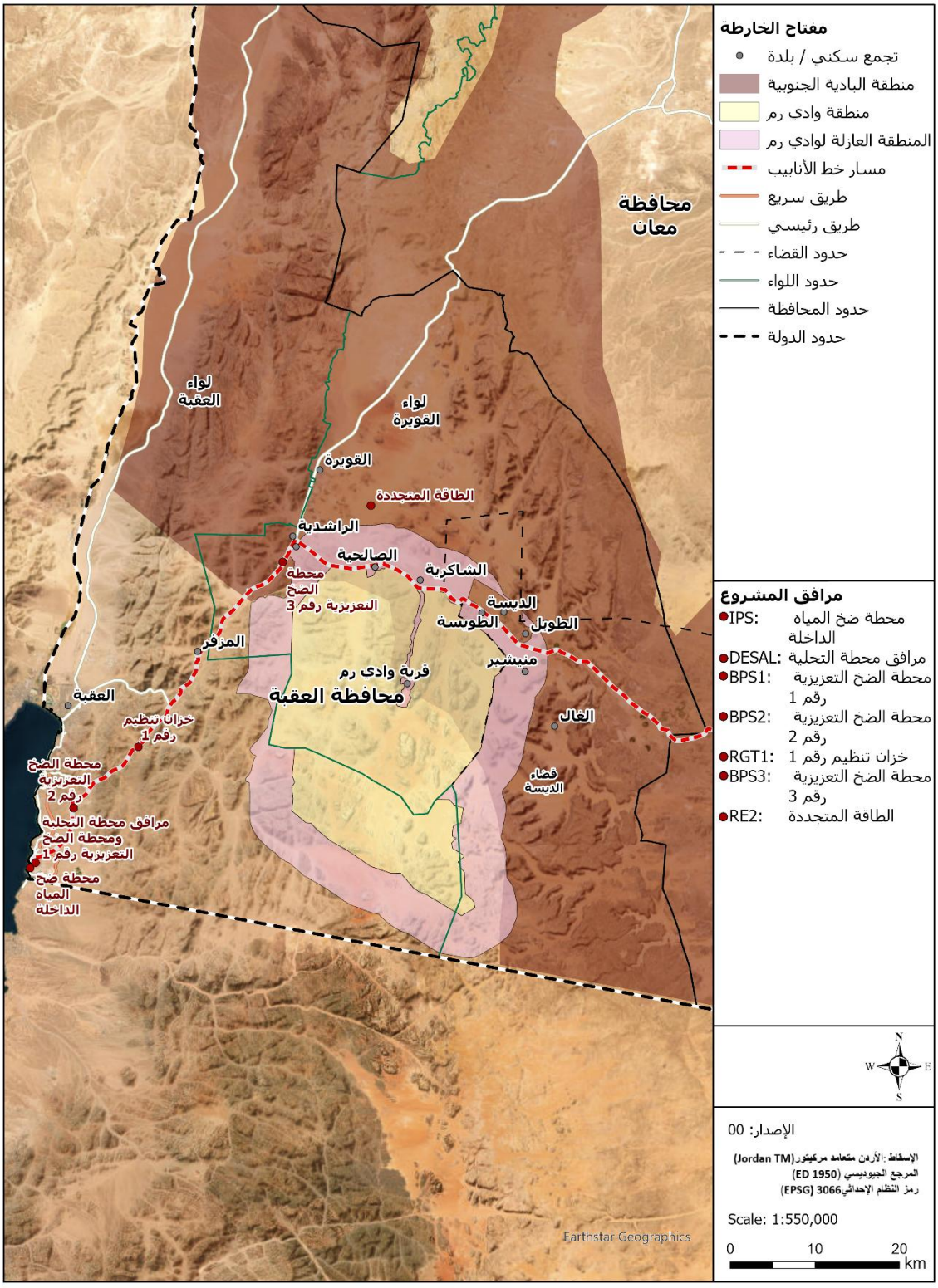

الشكل 2-7 مسار خط أنابيب النقل عبر محافظة العقبة

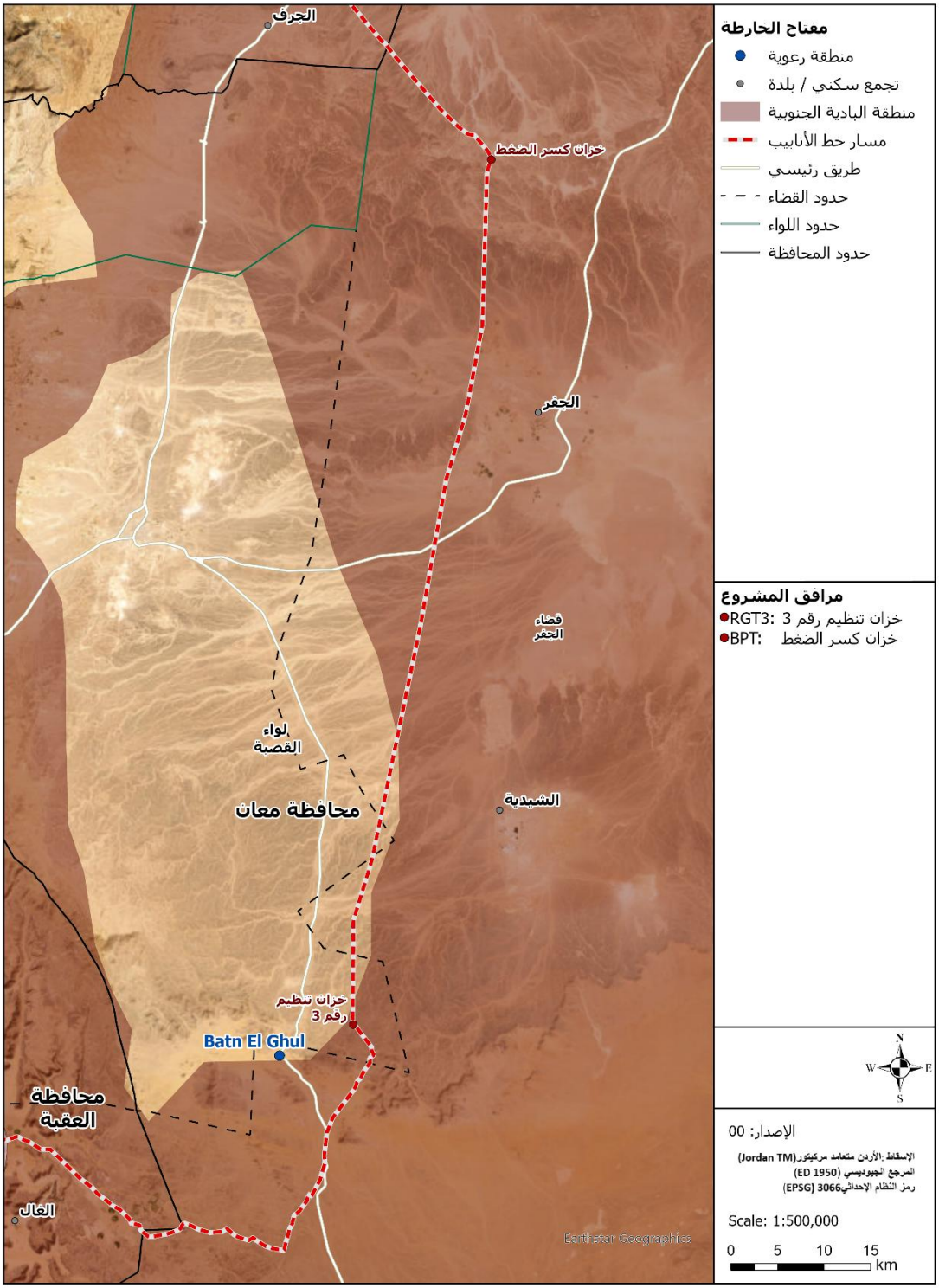

الشكل 3-7 مسار خط أنابيب النقل عبر قضاء الجفر (محافظة معان)

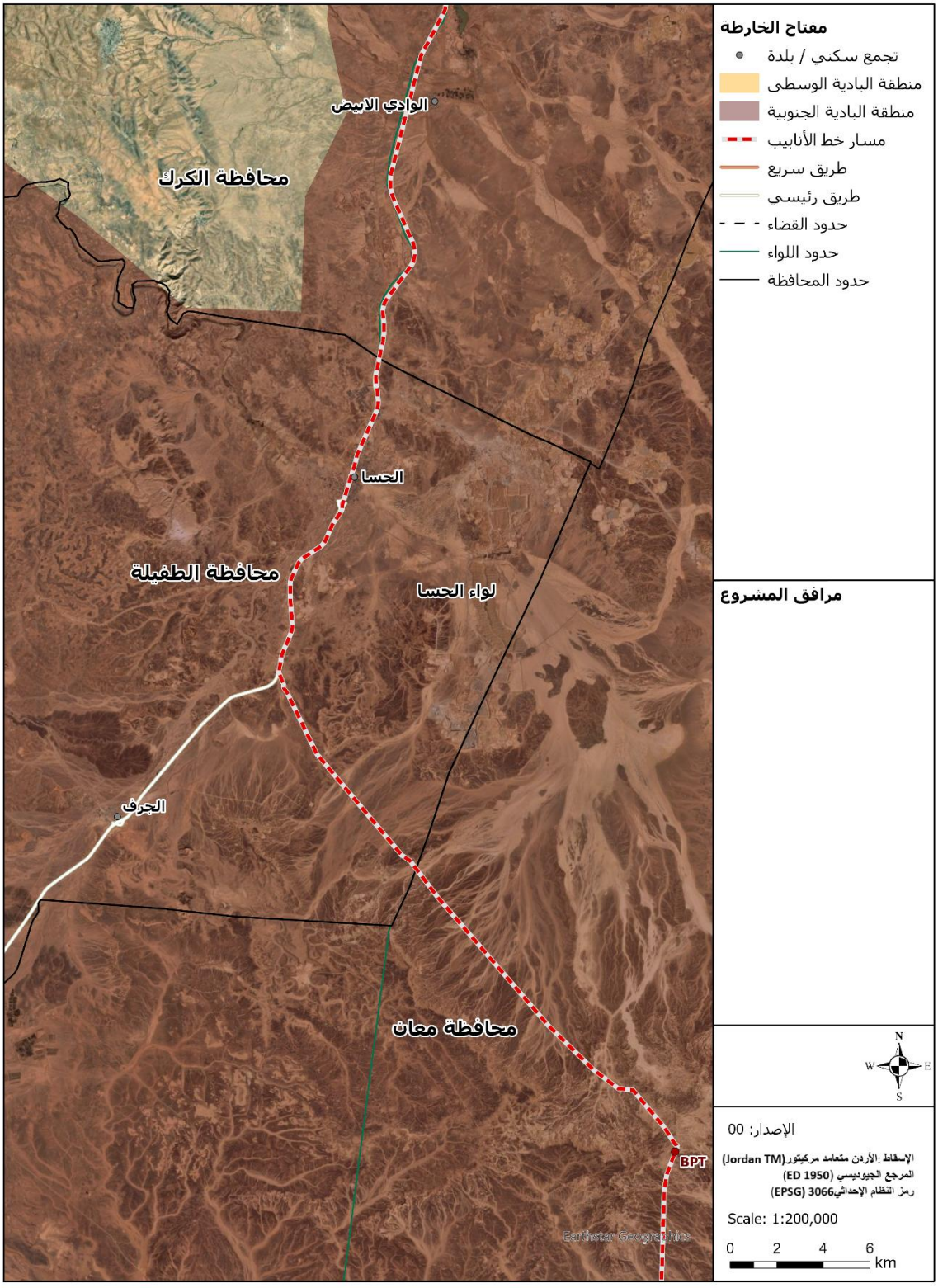

الشكل 4-7 مسار خط أنابيب النقل عبر لواء الحسا (محافظة الطفيلة)

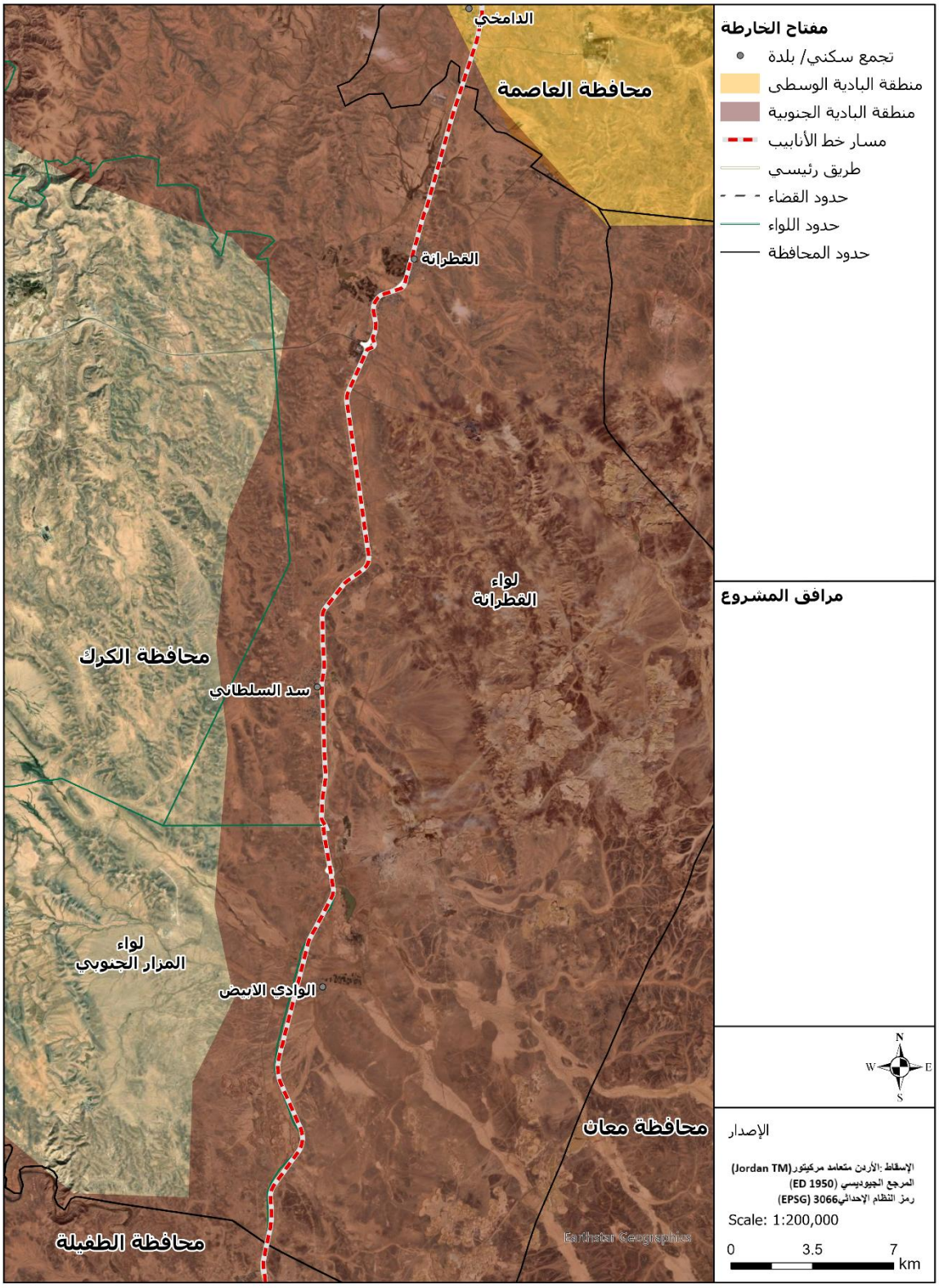

الشكل 5-7 مسار خط أنابيب النقل عبر لواء القطرانة (محافظة الكرك)

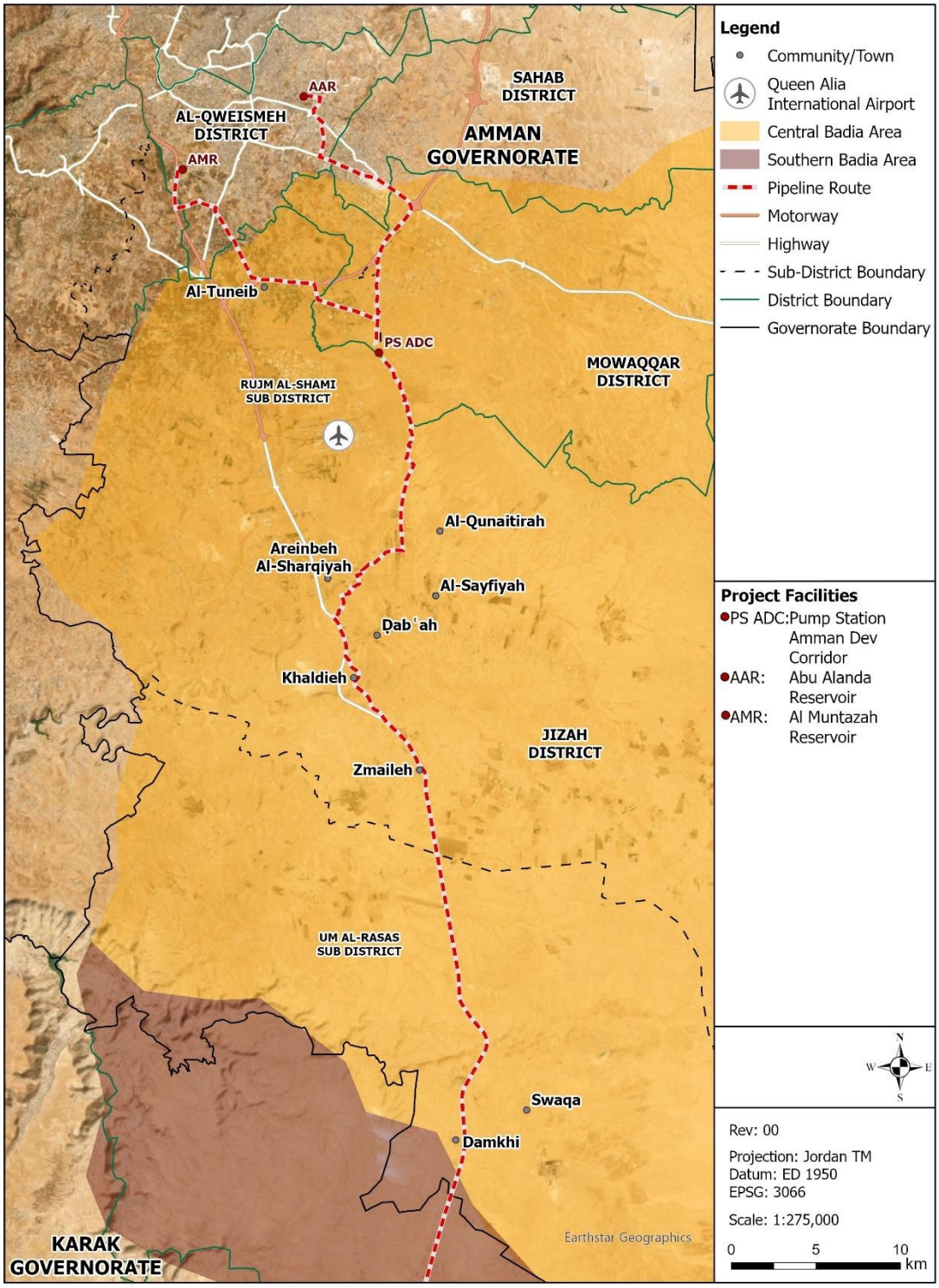

الشكل 6-7 مسار خط أنابيب النقل عبر لواء الجيزة (محافظة عمان الجنوبية)

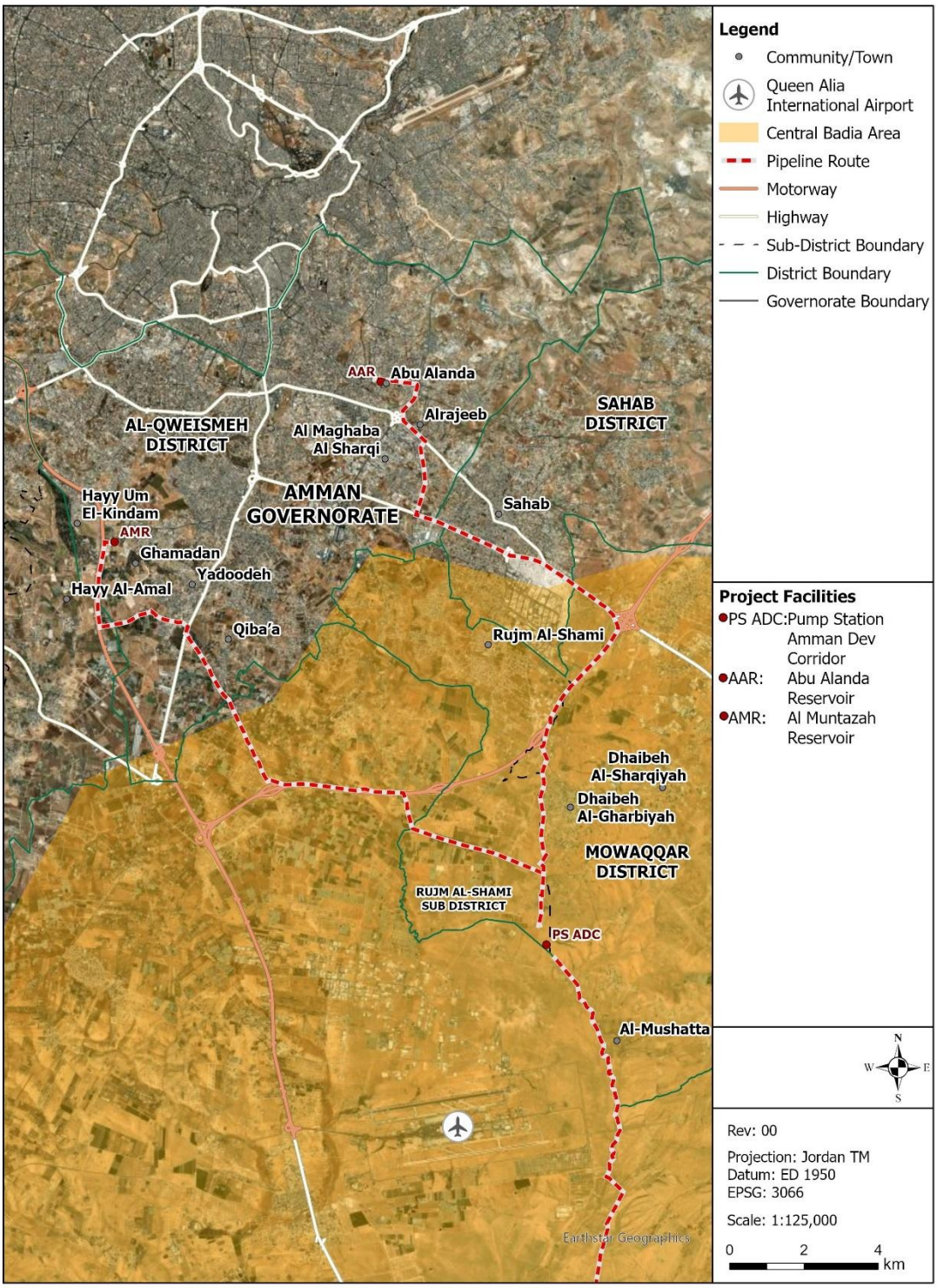

الشكل 7-7 مسار خط أنابيب النقل في المناطق الحضرية في عمّان

4.2.7 مجموعات أصحاب المصلحة في المشروع

على امتداد هذه المناظر الطبيعية، فان أصحاب المصلحة للمشروع يشملون جميع الأفراد والمجموعات والمنظمات التي قد تتأثر أو لديها مصلحة في تخطيط المشروع وبناءه وتشغيله. وقد تم تقسيم اصحاب المصلحة لمجموعات كما هو مبين أدناه وذلك وفقًا لأدوارهم وخصائصهم وعلاقاتهم بالمشروع.

المؤسسات الحكومية والجهات الإدارية: الجهات الإدارية والسياسية من الحكومة المركزية إلى مستوى المحافظة واللواء والبلديات، التي قد تكون معنية أو مهتمة بأي آثار محتملة للمشروع بسبب اختصاصها ومسؤولياتها.

ممثلو القبائل والعشائر البدوية: الزعماء التقليديون للقبائل (الشيوخ) والشخصيات البارزة المحترمة، الذين يمثلون مناطق القبائل والعشائر التي لها مطالبات تقليدية باستعمالات الأراضي للمناطق ذات الصلة بالمشروع.

سكان البلديات والمدن والقرى والتجمعات السكانية الصغيرة الواقعة داخل أو بالقرب من نطاق المشروع: ويشمل ذلك الأفراد الذين قد يتأثرون باستملاك الأراضي، وتعطيل سبل العيش، والآثار المرتبطة بالبناء، وكذلك أولئك الذين لديهم توقعات أو قد يستفيدون من فرص العمل المحلية وفرص الشراء المحلية. بالنسبة للسكان المحليون في مناطق البادية التابعة للمشروع - بين العقبة والضواحي الجنوبية لعمان - هم في الغالب أردنيون من أصل بدوي. أما السكان المحليون خارج مناطق المشروع في المناطق الحضرية في عمّان وعلى طول ساحل العقبة، فانهم يعكسون تنوع السكان الأردنيين بشكل عام. وأخيراً، يمكن تصنيف السكان المحليين إلى شرائح ديموغرافية قد يكون لها وجهات نظر أو جوانب ضعف متميزة، مثل النساء والشباب، وهناك اتجاه شائع في الأردن لدى السكان المحليين لتنظيم أنفسهم في منظمات مجتمعية مختلفة ذات صلة بالمصالح أو سبل العيش (مثل جمعيات النساء وجمعيات الشباب وجمعيات المزارعين، إلخ).

أصحاب المصلحة من أنشطة الأعمال: جهات القطاع الخاص التي تشمل المالكين والعاملين، والتي قد تتعرض لآثار مباشرة أو غير مباشرة، مثل استملاك الأراضي، ومشاكل الوصول، والاضطرابات المرتبطة بالبناء.

أصحاب المصلحة الزراعيون: هناك أنواع مختلفة من المؤسسات الزراعية في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك الزراعة غير المكثفة والمكثفة والمواشي، والتي قد تتعرض لآثار مباشرة وغير مباشرة مثل استملاك الأراضي، وفقدان المحاصيل أو الأصول، ومشاكل الوصول، والاضطرابات المرتبطة بالبناء. والمؤسسات الزراعية تشمل ملاك الأراضي الزراعية والمزارعين والعمال الزراعيين.

الرعاة: يشمل ذلك أنواعًا مختلفة من الرعاة البدو - المستقرين وشبه الرحل والرحل - على طول مسار خط الأنابيب، والذين قد يتعرضون لآثار مرتبطة بالبناء، مثل عرقلة الوصول إلى مناطق الرعي أو نقاط المياه، ومشاكل الصحة والسلامة المتعلقة بهم أو بحيواناتهم حول مواقع البناء.

3.7 سياق البدو

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن السياق الوطني المتعلق بالبدو. وتتم معالجة القضايا المتعلقة بشكل خاص بحوكمة المجتمع المحلي والأراضي القبلية والرعي في الأقسام 6.7 و7.7 و9.7 أدناه.

1.3.7 التاريخ

استُخدم مصطلح "البدو" تاريخياً للإشارة إلى القبائل العربية الرعوية البدوية وشبه البدوية في الشرق الأوسط، التي تعيش بشكل أساسي في المناطق الصحراوية وشبه الجافة. ويشتق هذا المصطلح من الكلمة العربية *"بدويين"* التي تعني سكان البادية (الصحراء أو البرية).

تتمتع المنطقة المعروفة الآن باسم الأردن بتاريخ يعود إلى العصور القديمة. فقد كانت جزءًا من العديد من الإمبراطوريات، بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية والعباسية، ومؤخرًا الإمبراطورية العثمانية (1516-1918). وتتمتع المنطقة بموقع استراتيجي على مفترق طرق ثلاث قارات، ولطالما كانت مهمة للتجارة والهجرة والحج، حيث توفر محطات توقف للحجاج المسافرين إلى مكة. كما أن لها تقاليد عريقة في الرعي البدوي، حيث تمارس القبائل البدوية الهجرة الموسمية عبر الصحراء والمناطق شبه الجافة. وقد بدأت الحقبة الحديثة للأردن في أوائل القرن العشرين، وتشكلت بفعل الثورة العربية الكبرى (1916-1918) وانهيار الإمبراطورية العثمانية (1922) وقيام الانتداب البريطاني لشرق الأردن (1921)، مما أدى في النهاية إلى إنشاء دولة المملكة الأردنية الهاشمية المستقلة في عام 1946.

كانت القبائل البدوية من بين الفاعلين الرئيسيين الذين شكلوا على مر القرون التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي في الشرق الأوسط. ويعود تاريخ القبائل البدوية في المنطقة التي تسمى الآن الأردن إلى قرون مضت، حيث دخلوا المنطقة في موجات متتالية وانتقلوا عبر الصحراء والمناطق شبه الجافة بحثًا عن الماء والمراعي. وقد اعتمدت معرفة تاريخ هذه القبائل في المقام الأول على الروايات الشفوية التي نقلها كبار السن وقادة القبائل، من خلال الشعر والحكايات الشعبية. وعلى مر القرون، سيطرت القبائل البدوية على قطعان كبيرة وأراضي واسعة في جميع أنحاء المنطقة وطلبت الجزية من المجتمعات المستقرة والحجاج والقوافل التي مرت عبر الصحراء. تاريخياً، اتسمت علاقات القبائل بالمجتمعات المستقرة، وكذلك فيما بينها، بالتنافس والصراعات، وكذلك بالتجارة والمفاوضات والاتفاقات، وخلال عهد الإمبراطورية العثمانية، عوملت القبائل كواحدة من وحدات السلطة والحكم في المنطقة.

في الأردن، لعبت القبائل البدوية دوراً مركزياً في الثورة العربية الكبرى ضد الإمبراطورية العثمانية، دعماً للأمير عبد الله بن الحسين الأول، مما أدى إلى إنشاء إمارة شرق الأردن، تحت الحماية البريطانية. منذ ذلك الحين، أصبحت القبائل البدوية سمة مهمة من سمات المجتمع والهوية الأردنية، كما تم التأكيد على أهمية التراث البدوي للهوية الوطنية الأردنية من قبل العائلة المالكة والملكية الأردنية والهاشميين. وبعد تشكيل الإمارة ثم الدولة الحديثة، ركزت العائلة المالكة أيضًا على تكوين علاقات قوية مع القبائل البدوية والحفاظ عليها، وتكريم الثقافة والتقاليد البدوية، بما في ذلك قانون العشائر البدوية، فضلاً عن تفضيل البدو باستمرار في التوظيف العسكري والحكومي. ونتيجة لذلك، كانت القبائل البدوية من أوائل الداعمين للعائلة المالكة، وشكلت أساس القوات المسلحة الأردنية، وظلت، إلى حد ما، جزءًا من العمود الفقري لدعم الملكية، بالإضافة إلى شغلها مناصب رئيسية في الجيش والحكومة.

كان لوجود الانتداب البريطاني- ولاحقاً الدولة الأردنية- تأثير كبير على القبائل البدوية ومجتمعها وأساليب حياتها، مما جعل الرعي البدوي أقل عملية واستدامة من الناحية الاقتصادية. وباستثناء الأقلية، فقد تخلى معظم البدو في الأردن اليوم عن أساليب الحياة البدوية الرعوية واستقروا في مدن وقرى قائمة، وهي عملية موازية لما حدث في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد دعمت الدولة الأردنية إلى حد كبير عملية توطين البدو (الاستقرار) من خلال حوافز مالية وسياسية بالإضافة إجراءات تشجيعية بقيادة الدولة.

2.3.7 البدو في الأردن اليوم: البادية والقبائل

في حين أن مصطلح "البدو" قد اختلفت معانيه تاريخياً وسياقاً، فإنه يشير اليوم في الأردن بشكل عام إلى العرب الذين يُنظر إليهم على أنهم ينحدرون أو يدّعون أنهم ينحدرون من رعاة رحل، والذين قد يمارسون أو لا يمارسون شكلاً من أشكال الرعي، وينتمون إلى قبائل وعشائر معينة، ولا يزالون يقدرون بعض التقاليد. ومن منظور أكثر رسمية، فإن الهوية البدوية في الأردن اليوم ترتبط إلى حد كبير بالإقامة في البادية أو وجود صلة عائلية حديثة بها، وذلك على اعتبار انها موطنا تقليديا للبدو. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التجمعات السكنية والمجتمعات البدوية التي تقع خارج مناطق البادية. علاوة على ذلك، فقد حافظت الهوية البدوية على أهميتها لدى الأفراد حتى مع تراجع أنماط الحياة البدوية التقليدية المرتبط بالتنقل والترحال.

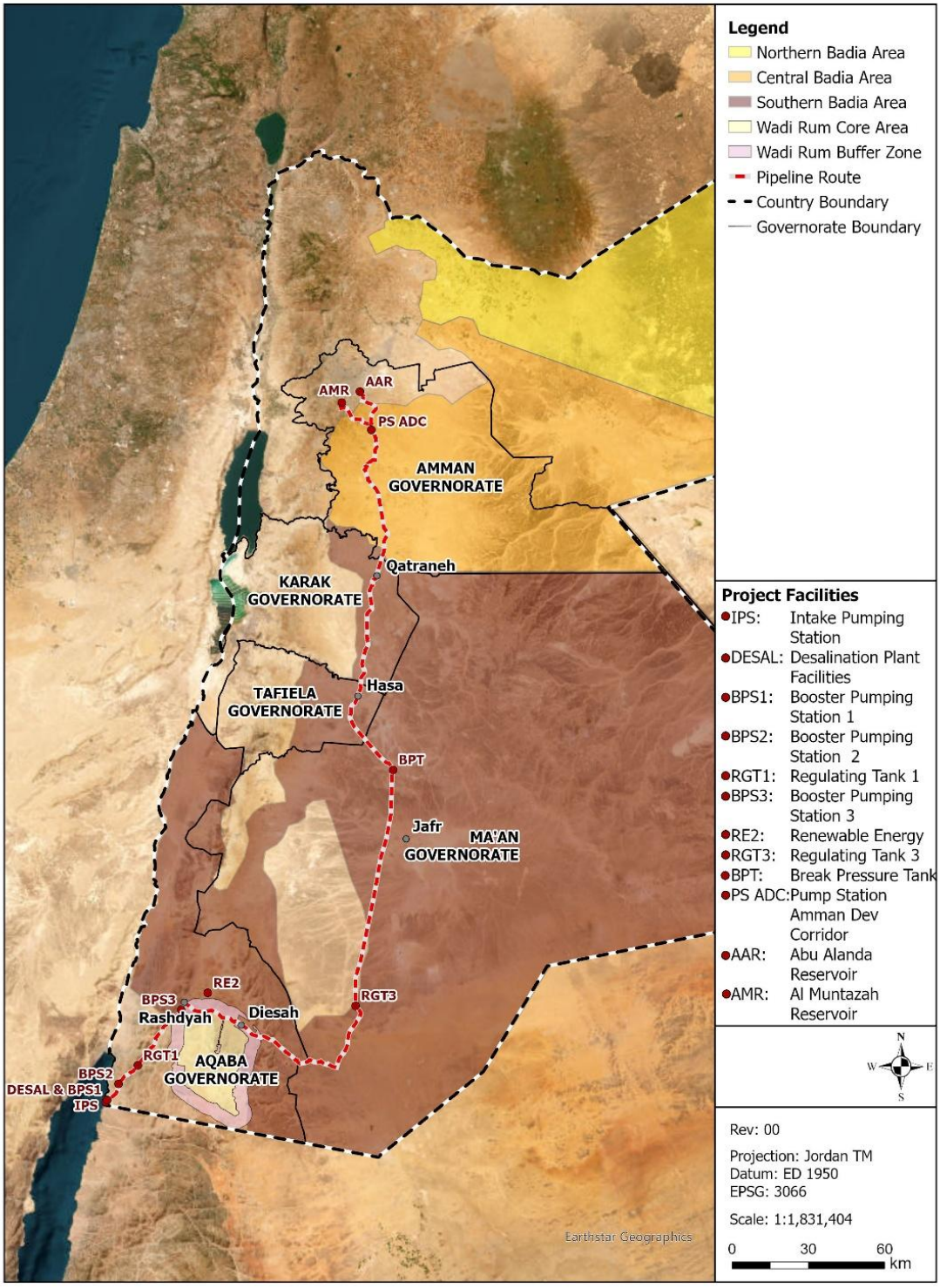

الشكل 8-7 خريطة البادية الشمالية والوسطى والجنوبية في الأردن مع مسار خط الأنابيب (باللون الأزرق)

كون المرء بدوياً في الأردن اليوم فذلك يعني أيضاً أنه ينتمي إلى قبيلة بدوية معترف بها (*القبيلة*) وعشيرة (*العشيرة*)، وقد حافظ الأشخاص من أصل بدوي إلى حد كبير على أسماء قبائلهم ويميلون إلى إعطاء أهمية كبيرة لانتمائهم القبلي والعشائري. وتتفاوت القبائل في أحجامها، وتنقسم إلى عشائر وسلالات، وهي أبوية، وترتبط بمناطق معينة من الأرض، تكون حدودها مرنة وتستند إلى مفاوضات بين القبائل.

هناك عدة طرق متداخلة لفهم القبائل والنظام القبلي. أولاً وقبل كل شيء، القبائل هي منظمات اجتماعية وشبكات قرابة بين أفراد وعائلات لديهم نسب وتاريخ مشترك، وتوفر مصدر الانتماء والسمعة والهيبة. ثانياً، هم مخزون للتقاليد الثقافية والمعرفة والتراث. ثالثاً، النظام القبلي هو بنية اجتماعية واقتصادية تحكم وتنظم الإنتاج والموارد، بما في ذلك الأراضي. وأخيراً، يمكن أيضاً النظر إلى القبائل البدوية على أنها جهات فاعلة سياسية وتدعي تمثيل حقوق أعضائها الجماعية وتعزيزها، فضلاً عن توفير الحماية لهم.

وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من التحولات في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأردني، لا تزال القبيلة والعشيرة جزءاً أساسياً من هوية أفرادها وتواصلان لعب دور مركزي كمصدر لرأس المال الاجتماعي في المجتمع الأردني. ويمكن أن يمنح الولاء القبلي/العشائري الوصول إلى موارد مثل المناصب القيادية، وفرص العمل، والسلطة، والنفوذ. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الولاء القبلي/العشائري في إنشاء شبكات اجتماعية قوية تعزز الشعور بالانتماء والولاء، مما يقوي الالتزام بالمشاركة في الأحداث القبلية وزيارة الأقارب، مما يعزز التماسك والتضامن الاجتماعيين. ويتجلى استمرار وجود الهويات القبلية في عمل مؤسسات الدولة الحديثة ضمن الأطر القبلية. وقد حافظت الدولة على علاقتها بالقبائل البدوية من خلال منحها امتيازات معينة، مما أدى بدوره إلى تقوية هذه المجموعات وربط مصالحها مباشرة بالدولة.

3.3.7 التمثيل السياسي على المستوى الوطني

منذ الاستقلال، دعم النظام السياسي الأردني وعزز التمثيل السياسي للبدو. وقد تم ذلك من خلال إنشاء منتديات محددة (مثل المجلس الوطني الاستشاري للعشائر)، والعلاقات المباشرة بين الملكية وزعماء القبائل، وترشيح زعماء البدو لمجلس الاعيان (مجلس الأعيان)، وتخصيص مقاعد في مجلس النواب (مجلس النواب) لممثلي البدو المنتخبين. وفقًا لقانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 2022، فقد نصت المادة 4/ج من القانون على أن دائرة الأحوال المدنية والجوازات مسؤولة عن إعداد جداول الناخبين لأبناء البادية وفقا لأسماء العشائر الواردة في نظام الدوائر الانتخابية الصادر بمقتضى أحكام قانون الانتخاب.

ويعد تخصيص مقاعد في مجلس النواب لمجموعات معينة ممارسة شائعة في الأردن، ويشمل ذلك مقاعد مخصصة للنساء بشكل عام (18 مقعدًا)، والمسيحيين (9 مقاعد)، والشركس والشيشان (3 مقاعد). وتجدر الإشارة إلى أن العدد الدقيق للمقاعد المخصصة يتم مراجعته في كل انتخابات، وقد تغير بمرور الوقت.

حالياً، هناك تسعة مقاعد مخصصة لممثلي البدو، ثلاثة في كل من مناطق البادية الشمالية والوسطى والجنوبية، وتشمل مقعداً واحداً مخصصاً للمرشحات البدويات في كل من المناطق الثلاث. ونتيجة لتخصيص المقاعد، يتمتع البدو الذين يعيشون في البادية بدرجة أعلى من التمثيل السياسي للفرد مقارنة بالمناطق أو المجموعات الأخرى، وقد أدى تخصيص المقاعد في بعض الحالات إلى خلق توتر بين القبائل البدوية حول من يجب أن يمثلها، كما أدى إلى زيادة القوة السياسية للقبائل الأكبر حجماً.

على الرغم من وجود قوانين وأنظمة تدعم مشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية، إلا أن وجودهم في مناصب السلطة في المناطق البدوية لا يزال محدوداً. فعلى سبيل المثال، ينص قانون الأحزاب السياسية على أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً يجب أن يشكلوا ما لا يقل عن 20% من الأعضاء المؤسسين، في حين استفادت النساء من نظام الكوتا للوصول إلى مجلس النواب. ومع ذلك، لا تزال مشاركة الشباب منخفضة على مستوى الإدارات المحلية (البلديات)، وهو وضع يُعزى إلى الثقافة الاجتماعية السائدة التي لا تمنح الشباب الثقة الكافية، وتركز على الخبرة والوضع الاجتماعي. علاوة على ذلك، يمكن أن تعتمد العملية الانتخابية على الاعتبارات القبلية أكثر من الكفاءة أو الرؤية التنموية.

4.3.7 الثقافة والقانون العرفي

كان البدو يعيشون حياة رعوية بدوية أو شبه بدوية تاريخياً ، وكان البدو الرحل يمارسون ثقافة مميزة وأسلوب حياة وعلاقة مع الأرض تختلف عن تلك التي تمارسها الشعوب المستقرة في الأردن وجميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد تم الاعتراف بجوانب من الثقافة والتراث التاريخي للبدو في البتراء ووادي رم كجزء من التراث الثقافي غير المادي للبشرية التابع لليونسكو، بهدف "حماية التقاليد الشفوية التي يتم أداؤها من خلال الأغاني والشعر، ومهارات النسيج والتسلق ورعي الإبل، والممارسات الطبية والدينية" (بيل، 2012: 110). ويتحدث الأشخاص من أصل بدوي، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مناطق البادية، لهجات عربية تختلف في نطقها عن اللهجة الأردنية.

ومثل المجتمع الأردني ككل، فقد شهدت المجتمعات البدوية تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على مدى العقود التي تلت إنشاء الدولة الأردنية. وأصبحت القبائل البدوية في الأردن مستقرة في الغالب في القرى والبلدات، وبينما لا تزال أشكال مختلفة من الرعي تمارس وتُقدَّر، فإن الأفراد البدو مندمجون إلى حد كبير في التعليم والاقتصاد والنظام السياسي في الأردن. ومع ذلك، لا تزال بعض الممارسات الثقافية تُقدَّر وتوجد بين القبائل البدوية، وغالبًا ما ترتبط بشعور بالهوية المتعلقة بالقبيلة أو العشيرة وبكونهم بدوًا في الأردن اليوم. على سبيل المثال، على الرغم من تراجع بعض جوانب الثقافة المادية البدوية، مثل استخدام *بيوت الشعر* (الخيام السوداء التقليدية) كمساكن رئيسية، وذلك بين البدو الذين استقروا في القرى، إلا أن أهميتها الرمزية استمرت، ويمكن أحياناً العثور على أمثلة لهذه الخيام المنصوبة بجانب المنازل الخرسانية في المناطق الحضرية البدوية.

لا يزال القانون أو العدالة القبلية من أبرز السمات الثقافية لتراث البدو. وهو يعمل ك "دستور شفهي" يحكم الحياة اليومية ويحل النزاعات على أساس العادات والتقاليد الموروثة. وقد حافظت القبائل على هذا النظام منذ العهد العثماني، حيث كانت تدير شؤونها القضائية والاجتماعية بدرجة من الاستقلالية من خلال قضاة عشائريين يتم اختيارهم من عائلات معروفة بحكمتها. وعلى الرغم من إلغاء القانون العشائري من الناحية القانونية في الأردن عام 1976، إلا أن تأثيره لا يزال حاضراً في الممارسات القضائية والاجتماعية، ولا يزال القضاة العشائريين (*قضاة العشائر*) يلعبون دوراً هاماً داخل المجتمعات البدوية في الأردن. وهم شخصيات محترمة داخل النظام العشائري وعلى نطاق أوسع، ويُعتمد عليهم للتوسط في النزاعات وحلها ودعم القانون العرفي (*العُرف*)، لا سيما في مسائل مثل الوصول إلى الأراضي وحقوق الرعي والتعويض والعلاقات الأسرية أو القبلية. وعلى الرغم من وجود محاكم رسمية تابعة للدولة واستخدامها، لا يزال حل النزاعات القبلية مؤثرًا للغاية في البادية، حتى أن السلطات الإدارية (مثل المحافظين ومحافظي الألوية) تلجأ إليه.

في الآونة الأخيرة، أصبح هناك مزيد من المرونة بين ما يُنظر اليه كممارسات وعادات بدوية وأردنية. ولطالما سعت السلطات الأردنية، ولا سيما تلك التي تروج للسياحة والهوية والتراث الأردني، إلى تعزيز صورة وفكرة البدو النمطية باعتبارهم العرب والأردنيين "الأصيلين"، والتراث البدوي باعتباره التراث العربي والأردني "الأصيل"، في مجالات مثل الشعر الشفهي واللباس وتقاليد الضيافة. ويمكن ملاحظة هذا التداخل أو التقلب بين ما يُعتبر تقاليد وممارسات بدوية وعربية أو أردنية في أماكن أخرى، على سبيل المثال ازدواجية الطبق الوطني الأردني "المنسف"، الذي يُقال إنه من أصل بدوي.

5.3.7 المرأة في المجتمع البدوي

تغير دور ومكانة المرأة في المجتمع البدوي خلال العقود القليلة الماضية. حيث تتمتع النساء البدويات بفرص أكبر في الحصول على التعليم والعمل، وأصبحن أكثر استعدادًا من الماضي للسفر والعمل خارج قريتهن وبلدتهن ومنطقة قبيلتهن. ويلعبن دورًا أكبر في المجتمع البدوي والأردني، وهن ممثلات بشكل أفضل في مجموعة من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك عضويتهن في البرلمان الأردني. ومع ذلك، يمكن أن يختلف دور المرأة ومكانتها بشكل كبير بين العشائر وبين المناطق الريفية والحضرية، ويتأثر بشكل كبير بعمرهن ومستوى تعليمهن ومستوى معرفتهن بالقراءة والكتابة.

في معظم السياقات، لا تزال العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات البدوية تتمحور حول سلطة الذكور وأدوارهم في صنع القرار. وترتبط القيم الأساسية المرتبطة بالثقافة البدوية، مثل الشرف والشجاعة والضيافة، ارتباطاً وثيقاً بالرجال. ولطالما هيمن كبار السن من الرجال على قيادة القبائل البدوية، كما أن النسب العائلي للبدو هو نسب أبوي. يمتلك الرجال معظم الأراضي والممتلكات، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث توجد درجة من العزلة والاستبعاد للمرأة. ولا تمثل أصوات النساء تمثيلاً كافياً في المجتمع العشائري ولا تتمتع النساء بمكانة متساوية في القانون العرفي العشائري. ويؤثر ذلك على تنقل النساء وتفاعلهن مع الرجال وفرصهن في العمل والتعليم وفرصهن وخياراتهن في الزواج. كما تواجه النساء البدويات أيضاً تحديات وعوائق، لا سيما في المناطق الريفية، في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

معدلات البطالة بين النساء البدويات أعلى من المتوسط الوطني، ولا تزال الوظائف في قطاع التعليم من بين الفرص الأكثر توفراً لهن في البادية. ونتيجة لذلك، تتجه العديد من النساء البدويات إلى العمل في قطاع المجتمع المدني، ولا سيما في الجمعيات الخيرية. تشير ملاحظات النساء البدويات اللاتي تمت مقابلتهن في مناطق الدراسة، إلى وجود جمعيات تقودها النساء وتركز على الحرف التقليدية مثل الحرف اليدوية والنسيج والتطريز والمطابخ الإنتاجية. وتشارك نساء من خلفيات تعليمية مختلفة في هذه الأنشطة، وتشكل مصدر دخل مهم. ومع ذلك، تواجه هذه الجمعيات التي تقودها النساء تحديات كبيرة في الحصول على الدعم أو التمويل من المشاريع التنموية الكبرى والمؤسسات المالية.

6.3.7 نظرة عامة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

تتنوع التجارب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات البدوية في الأردن ولا يمكن تعميمها على أنها متجانسة. وتمتد الهوية البدوية اليوم لتشمل مجموعة واسعة من الظروف - من المجتمعات التي تربطها روابط قوية بمؤسسات الدولة وتتمتع بوصول مستقر إلى الأراضي والعمالة، إلى المجتمعات التي تواجه مستويات أعلى من الفقر والبطالة والتهميش الجغرافي. ولقد لعبت القبائل البدوية تاريخياً دوراً هاماً في تشكيل الدولة الأردنية ولا تزال ممثلة بقوة في القوات المسلحة وقطاعات الأمن، التي كانت مسارات مهمة للتنقل والتأثير. وفي العديد من المناطق، استفادت المجتمعات البدوية من دعم الدولة وترتيبات الوصول إلى الأراضي والتمثيل السياسي والعلاقات الطويلة الأمد مع المؤسسات الحكومية. كما تحسنت مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية خلال العقود الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال التفاوتات قائمة. كما أن هناك تبايناً كبيراً بين القبائل/العشائر البدوية نفسها. فالقبائل/العشائر الأكبر حجماً، وتلك التي تقع بالقرب من عمّان والمراكز الحضرية الكبرى، تتمتع عموماً بفرص أكبر في الحصول على الخدمات العامة والفرص الاقتصادية والنفوذ السياسي. أما المجتمعات البدوية الأصغر حجماً والأكثر عزلة جغرافياً والتي تعيش في أعماق البادية، فغالبا ما تكون فرصها محدودة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمالة والبنية التحتية العامة والخدمات الأساسية. وتجدر الإشارة الى ان نتائج التنمية في البادية متأخرة عن المراكز الحضرية، وترتفع معدلات البطالة، ويظل الوصول إلى الخدمات والتنويع الاقتصادي محدوداً في العديد من المناطق. ويشكل الوصول إلى المياه مشكلة خاصة للعديد من المجتمعات البدوية في البادية: ففي حين أن تحديات الوصول إلى المياه هي تحديات وطنية، فإن الفجوات في تقديم الخدمات أكثر وضوحاً في البادية مقارنة بالمناطق الحضرية.

غالباً ما تنبع المخاوف المحلية من تصور أن الاستثمار والتنمية يتركزان في المدن الكبرى على حساب البادية. ويواجه الشباب والنساء على وجه الخصوص قيوداً مرتبطة بالهيكل الاقتصادي والأعراف الاجتماعية، مما يؤدي إلى محدودية فرص العمل وانخفاض المشاركة في الحياة العامة. وتشكل هذه الديناميكيات تجارب البدو المعاصرة في البادية، وهي مهمة لفهم التوقعات والحساسيات واحتياجات اشراك أصحاب المصلحة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

4.7 الحكم الوطني والمجتمعي في الأردن

1.4.7 السياق الوطني

الأردن هو نظام ملكي دستوري وموحد ذو هيكل حكم مركزي. يمارس الملك السلطة التنفيذية، وهو الذي يعين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء (الوزارة)، وهذا المجلس مسؤول عن إدارة الشؤون اليومية. السلطة التشريعية تُسند الى مجلس الامة بشقيه (ذات المجلسين)، والذي يتألف من مجلس الاعيان (الذي يُعين أعضاؤه من قبل الملك) ومجلس النواب (الذي يُنتخب أعضاؤه من قبل الشعب). وتبقى صلاحيات اتخاذ القرارات الأساسية وتقديم الخدمات من اختصاص الوزارات الحكومية المركزية، ولا سيما وزارة الداخلية، التي تشرف على الإدارة الإقليمية من خلال المحافظين المعينين.

تنقسم الأردن إلى 12 محافظة، يشرف على كل منها محافظ يعينه الملك بناءً على توصية من وزير الداخلية. وتنقسم المحافظات إلى الوية (لواء / *قضاء*) والاقضية (*ناحية*). ويعمل المحافظون كممثلين تنفيذيين للحكومة المركزية في مناطقهم ويشرفون على الأمن العام وتنسيق الخدمات الحكومية ومشاريع التنمية المحلية. كما يوافقون على موازنات ونفقات البلديات (باستثناء بلدية عمّان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة اللتين تشرف عليهما الحكومة المركزية).

وتعد الألوية والأقضية، التي يرأسها محافظون محليون ومديرون إداريون معينون، امتداداً محلياً للمحافظة، وتخضع لوزارة الداخلية. وتشمل مسؤولياتهم الرئيسية تنسيق إنفاذ القانون المحلي، وتنسيق الخدمات المركزية على مستوى المنطقة، والتنسيق مع قادة المجتمع المحلي والشخصيات المحلية البارزة، ومراقبة الامتثال للقوانين الوطنية والحكم المحلي. ولا توجد في الألوية والأقضية مجالس منتخبة أو أدوار تخطيط رسمية، ولكنها غالباً ما تتواصل مع القادة العشائريين التقليديين، وغيرهم من الشخصيات المحلية البارزة التي قد تمثل منظمة اجتماعية مجتمعية، ومسؤولي البلديات لتنسيق تقديم الخدمات والحفاظ على النظام.

في حين أن نظام الحكم في الأردن لا يزال شديد المركزية، مع رقابة قوية من الحكومة المركزية، فقد أدخلت إصلاحات اللامركزية خلال السنوات الأخيرة مستويات منتخبة من خلال البلديات ومجالس المحافظات. وقد أدخل قانون اللامركزية الأردني رقم 49 لعام 2015 مستوى إضافياً من الحكم المحلي من خلال إنشاء مجالس محافظات منتخبة، بهدف تعزيز المشاركة المحلية في تخطيط التنمية والشؤون العامة.

علاوة على ذلك، تلعب البلديات المنتخبة، التي تشرف عليها وزارة الإدارة المحلية، دورًا في الحكم المحلي وتقديم الخدمات وتخطيط التنمية المحلية. وتخضع وظائفها لقانون البلديات، الذي تم تعديله مؤخراً بموجب القانون رقم 41 لعام 2015، ثم تم تحديثه بموجب

قانون الإدارة المحلية رقم 22 لعام 2021. وفي حين أن جميع البلديات تتشارك في مجموعة من المسؤوليات الأساسية، فإن نطاق وجودة الخدمات التي تقدمها تختلف باختلاف تصنيفها وقاعدة إيراداتها وقدرتها الإدارية. وتشمل مسؤولياتها الأساسية تقديم الخدمات والتخطيط الحضري والتنمية المحلية والترخيص والتنظيم.

قامت الحكومة الأردنية بحل البلديات المنتخبة ومجالس المحافظات المنتخبة في تموز 2025. ووفقًا للبيانات الرسمية، كان الهدف من هذا القرار هو "ضمان الشفافية والنزاهة والحياد في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة". وللإيضاح، قامت الحكومة أيضًا بحل البلديات المنتخبة في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية السابقة في عام 2021. ومن المتوقع إجراء انتخابات جديدة في عام 2026، ولكن لم يتم تحديد موعد نهائي لذلك، ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الانتخابات ستشمل مجالس المحافظات. وقد صرح وزير الإدارة المحلية أن التشريع الجديد المتعلق بنظام الحكم المحلي قيد الانتظار.

وتجدر الإشارة الى أن هناك نموذجان متميزان للحكم المحلي في الأردن يختلفان بشكل ملحوظ عن الهياكل البلدية وهياكل المحافظة في أماكن أخرى من البلاد. وهما أمانة عمّان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وتضم العاصمة عمّان والمناطق المحيطة بها حوالي 40٪ من سكان البلاد، وتديرها امانة عمّان الكبرى، التي تتمتع بوضع قانوني وإداري خاص في الأردن. وتخضع لسلطة امانة عمّان الكبرى 22 بلدية محلية. هذه البلديات ليست بلديات مستقلة، بل هي أقسام إدارية تابعة لأمانة عمّان الكبرى، يرأسها مدير معيّن من قبل البلدية. ويتألف مجلس أمانة عمّان الكبرى حالياً من 42 عضواً، بما في ذلك امين عمان المنتخب و14 عضواً معيناً، إلى جانب 22 عضواً منتخباً (عضو واحد عن كل منطقة محلية) و6 مقاعد مخصصة للنساء. وعلى الرغم من أن نطاق عمل ومهام امانة عمّان الكبرى تُعّد محلية من الناحية الرسميةً، إلا أن حجم السكان الذين تخدمهم ووزنها الاقتصادي يجعل أدوارها ذات أهمية وقيمة وطنية. كما أنها تتمتع بسلطة وصلاحيات أوسع في جباية الإيرادات مقارنة بالبلديات الأخرى.

أما بالنسبة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، فقد تم انشاؤها بموجب قانون صدر في عام 2000، وقد حلت محل المجالس البلدية والمحلية المنتخبة داخل الحدود المحددة لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مجلس مفوضين واحد معين يمارس صلاحيات بلدية وتنظيمية وتنموية في المنطقة. وتشمل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مدينة العقبة والمناطق السياحية الساحلية شمال المدينة والمناطق الصناعية والمناطق الساحلية الجنوبية والمناطق الداخلية الممتدة شمالاً نحو منطقة القويرة، بما في ذلك وادي رم. وتشمل اختصاصات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التخطيط الحضري واستعمالات الأراضي وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار، والسياحة، والتنظيم، والترخيص. وعلى عكس السلطات المحلية الأخرى في الأردن، لا تعتمد سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على التحويلات من الحكومة المركزية، بل تجمع إيراداتها من خلال الاستثمارات والضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات. وتواصل البلديات العمل في مناطق محافظة العقبة التي تقع خارج حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك التجمعات السكنية في أجزاء من منطقة لواء القويره ومنطقة قضاء الديسة.

2.4.7 الحكومة المجتمعية

تعمل الحوكمة المجتمعية في الأردن من خلال عدة قنوات متكاملة، من البلديات المنتخبة إلى المنظمات المجتمعية والقادة الموثوق بهم والتقليديين.

وتعد البلديات المنتخبة (تحت إشراف وزارة الإدارة المحلية) الواجهة العامة الرئيسية لتقديم الخدمات وتخطيط التنمية المحلية، مع آليات تقييم الاحتياجات التشاركية التي تم إدخالها في إطار إصلاحات اللامركزية. وفي بعض المناطق، تم انشاء مجالس مجتمعية محلية لتعزيز مشاركة المواطنين في التخطيط المحلي وتقديم الخدمات. وتضم هذه المجالس عادة ممثلين عن النساء والشباب والمنظمات المجتمعية وقادة المجتمع، وتعمل كمنتديات استشارية لدعم البلدية في تحديد أولويات المجتمع وتسهيل التواصل مع السكان. ودورها استشاري وليس صنع القرار، لكنها تمثل منصة مهمة للمشاركة وتبادل المعلومات.

يختلف دور البلديات وتمثيلها وقاعدة إيراداتها بشكل كبير عبر منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ففي مناطق البادية الأقل كثافة سكانية، غالباً ما تكون الموارد المالية للبلديات محدودة وتلعب دوراً إدارياً وخدمياً، حيث يتم تمثيل المجتمع المحلي في كثير من الأحيان من خلال شبكات القبائل/العشائر. وعلى النقيض من ذلك، في المناطق الأكثر كثافة سكانية بالقرب من عمّان، تميل البلديات إلى أن يكون لها نطاق أوسع، ومصادر دخل أقوى، ودور تمثيلي أكثر بروزاً في الحكم المحلي وتقديم الخدمات.

كما تلعب المنظمات المجتمعية المحلية مثل الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب والتعاونيات الزراعية أو أنشطة الاعمال دوراً تمثيلياً هاماً على المستوى المحلي في كل من البادية والمناطق الحضرية. وهذه المنظمات معترف بها ومنظمة بموجب التشريعات التعاونية الوطنية وغالباً ما تعمل كوسطاء موثوق بهم، خاصة بالنسبة للمجموعات التي قد تكون أصواتها أقل ظهوراً ضمن الهياكل التمثيلية الأكثر رسمية. وتحشد المنظمات المجتمعية أعضائها للتشاور، وتحدد أولويات المجتمع، وتدعم تنفيذ المبادرات المحلية، ويمكنها توفير شبكة أمان أو دعم رفاهية (بما في ذلك الدعم النقدي أو الغذائي أو التعليمي أو الصحي) للأسر غير المشمولة ببرامج الدولة الرسمية. وفي

أيار 2025، عززت التعديلات التي أدخلت على التشريعات التعاونية الأردنية هذا القطاع من خلال مواءمتها مع المعايير التعاونية الدولية، وإنشاء صندوق ومعهد مخصصين لتنمية التعاونيات، وإدخال متطلبات الحوكمة المتوازنة بين الجنسين. في حين أن الجمعيات هي مؤسسات خيرية تجمع بين مجموعات مصالح محددة، فإن التعاونيات هي مجموعات من الأفراد يمثلون مجالًا معينًا متعلقًا بسبل العيش، وينظمون أنفسهم من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تدر أرباحًا. وفي معظم المناطق المحلية داخل منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، تنشط جمعيات النساء وجمعيات الشباب، وكذلك تعاونيات الزراعة والسياحة وسباق الهجن ومشغلي الآلات، وستكون هذه الجمعيات شركاء مهمين في مشروع الناقل الوطني.

من منظور الحوكمة الخاصة بالقبائل البدوية، يرأس القبائل والعشائر البدوية عمومًا قادة تقليديون (شيوخ) تعترف الدولة بسلطتهم، ويمكنهم التفاوض نيابة عن أعضائهم مع القبائل والهيئات السياسية الأخرى. كما تولي القبائل والعشائر البدوية أهمية كبيرة للأشخاص الموثوق بهم أو المحترمين داخل المجتمع (يُشار إليهم أحيانًا باسم *"الواجهة"*). هؤلاء ليسوا بالضرورة شيوخًا، بل يمكن أن يكونوا أيضًا أفرادًا قدموا الكثير للمجتمع من خلال الأعمال الخيرية على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، في العديد من المجتمعات الريفية والبدوية على طول مسار المشروع، يمكن ممارسة التمثيل المحلي من خلال المختارين - وهم شخصيات مجتمعية معترف بها رسمياً من قبل وزارة الداخلية ويعملون كوسطاء بين السكان والإدارة المحلية. وفي المناطق الحضرية، يتم الاضطلاع بهذا الدور عموماً من قبل المجالس البلدية والممثلين المنتخبين، وغالباً ما يكون المختار الرسمين غائبين.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن الآراء المتواترة من مناقشات المجموعات النقاشية المركزة والمقابلات مع النساء والشباب الذكور وغيرهم من السكان المحليين، أبرزت أن المحافظين المحليين على مستوى الألوية والأقضية في البادية الجنوبية والوسطى غالبًا ما يلعبون دورًا مهمًا وموثوقًا في جميع شرائح المجتمع المحلي المختلفة، فضلاً عن القيام بدور في التوسط في النزاعات المحلية بين المجموعات أو القبائل أو العشائر المختلفة.

5.7 حيازة الأراضي واستعمالاتها

1.5.7 السياق الوطني

يتمتع الأردن بنظام قانوني مختلط يستند إلى القانون المدني والشريعة الإسلامية والقانون العشائري العرفي، وهو ما ينعكس في نظام تعددي لحيازة الأراضي. ويتم الاعتراف بحقوق الأراضي وممارستها من خلال أنظمة قانونية وعرفية ودينية وغير رسمية. على مدار القرن الماضي، تحول الإطار القانوني والمؤسسي في الأردن تدريجياً نحو خصخصة الأراضي، بما في ذلك أحكام تسمح للأجانب والمستثمرين الأجانب بشراء الأراضي.

وتجدر الإشارة الى ان حوالي 80٪ من إجمالي مساحة الأراضي في الأردن مصنفة على أنها أراضي دولة، وتقع غالبيتها في مناطق البادية الأردنية (البادية الشمالية والوسطى والجنوبية). وتخضع هذه المناطق في البادية أيضاً لترتيبات عرفية قديمة لاستعمال الأراضي من قبل العشائر. وفي المقابل، تهيمن الملكيات الخاصة المسجلة رسمياً لدى دائرة الأراضي والمساحة وتعد أكثر شيوعا في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في الأردن، ولا سيما في محافظة عمّان، وكذلك داخل الحدود البلدية للمدن والقرى.

يجب تسجيل معاملات الأراضي لدى دائرة الأراضي والمساحة؛ وعموما يعتبر اجراءا سهلا في المناطق الحضرية، في حين أن سجلات الأراضي الريفية قد تكون غير كاملة أو قديمة. وعلى الرغم من أن رسم خرائط الأراضي وتسجيلها واسع النطاق على الصعيد الوطني، فلا يزال هناك فجوات في بعض المناطق، ولا يتم تسجيل جميع الملكيات الخاصة رسمياً لدى دائرة الأراضي والمساحة، لا سيما في الأراضي العشائرية الريفية.

كما يواجه الأردن ضغوطاً متزايدة على الأراضي الزراعية المحدودة. ووفقاً لتقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2018، فإن حوالي 12% من مساحة الأراضي الوطنية هي أراضٍ زراعية، وأقل من 3% منها صالحة للزراعة. وقد أدى التوسع الحضري والنمو السكاني والضغوط البيئية وتدفق اللاجئين إلى تسريع تحويل الأراضي الزراعية إلى مساكن وبنية تحتية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي وتكثيف المنافسة على الأراضي المنتجة المتبقية.

وقد تواجه عدة فئات في هذا السياق العام مزيداً من الهشاشة في حيازة الأراضي، بما في ذلك النساء (على الرغم من أن القانون المدني والشريعة الإسلامية يعترفان رسمياً بحقوق النساء في الميراث والملكية، إلا أن الأعراف الاجتماعية يمكن أن تحد من قدرة النساء على ممارسة هذه الحقوق من الناحية الواقعية)، والأسر في التجمعات السكنية غير الرسمية أو غير المخططة.

2.5.7 اراضي العشائر والاستعمال العرفي في البادية

بدأ تصنيف البادية كأراضي دولة في العهد العثماني، وتم ترسيخ ذلك خلال فترة الانتداب البريطاني وتشكيل الدولة الهاشمية في بداياتها، وأخيراً تم تثبيته بموجب قانون الزراعة رقم 20 لعام 1973، الذي أعلن المراعي الأردنية أراضي دولة وتم نقل إدارتها إلى وزارة الزراعة. ونظراً لأن الغالبية العظمى من المراعي تقع في البادية، فقد أدى ذلك إلى توطيد ملكية الدولة على معظم البادية، وذلك على الرغم من أن الاستعمال العرفي العشائري والمطالبات لا تزال مؤثرة اجتماعياً في معظم المناطق.

خضعت معظم الأسر البدوية لعملية تدريجية من الاستقرار خلال القرن الماضي، وتسارعت هذه العملية منذ ستينيات القرن الماضي. اما اليوم، تستقر المجتمعات البدوية بشكل كبير في المدن والقرى في جميع أنحاء البادية، لا سيما على طول ممرات النقل الرئيسية (مثل الطريق السريع الصحراوي والطريق السريع الملكي). ومنذ فترة الانتداب وتشكيل الدولة الهاشمية في بداياتها، وطوال الستينيات وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، شجعت الحكومات المتعاقبة الاستقرار الدائم بشكل فعال من خلال إضفاء الطابع الرسمي على تخصيص الأراضي للزراعة، ومنح قطع أراضي فردية للأسر القبلية/العشائرية، وتوسيع نطاق الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية لتشمل المجتمعات المستقرة. وقد ساهم ذلك في عملية تدريجية لخصخصة الأراضي في مناطق معينة من البادية.

ومع ذلك، لا تزال أقلية من الأسر البدوية تقيم في تجمعات سكنية غير مرخصة أو غير مسجلة، إما لأن التوطين حدث مؤخراً دون تخصيص رسمي، أو لأن التوسعات حدثت خارج حدود التنظيم البلدي المعتمد. وفي كثير من هذه الحالات، يمكن التفاوض في نهاية المطاف على عمليات التسوية بمرور الوقت، ويمكن التوصل إلى ترتيبات مع الدولة تسمح بالتسجيل الرسمي؛ ولكن هذا ليس مضموناً، ولا يزال انعدام الأمن في الحيازة ونقص الخدمات والبنية التحتية من أهم عوامل الضعف التي تواجه هذه الأسر.

تاريخياً، كانت القبائل البدوية تحكم الأراضي والمراعي من خلال أنظمة مجتمعية تنظم الوصول إلى المراعي وتحافظ على الموارد. وعلى الرغم من إلغاء هذه الحقوق العرفية من الناحية القانونية في عام 1973، إلا أنها لا تزال تشكل الممارسات المعيشية: اذ يظل الاستخدام العشائري والأعراف وآليات حل النزاعات (بما في ذلك الوساطة من قبل القضاة العشائريين) مؤثرة من الناحية الاجتماعية، ولا تزال المطالبات المتداخلة بين العرف والدولة في مناطق البادية خارج المدن والقرى موجودة. كما وأن القبائل البدوية تواصل استعمال الأراضي للرعي والحصول على المياه وتوفير سبل العيش، ولا تزال الاتفاقات بين القبائل/العشائر (*العُرف*) عنصرا مهماً في إدارة تنظيم الوصول إلى هذه الموارد. في السنوات الأخيرة، أعربت العديد من العشائر البدوية في البادية عن اهتمام متزايد بتوسيع النشاط الزراعي على الأراضي التي تعتبرها جزءاً من مناطقها القبلية. وتعتمد هذه المبادرات على إذن الدولة، بما في ذلك تخصيص الأراضي والإذن بحفر آبار عميقة.

وبالتالي، تعكس الأراضي القبلية الحديثة في الأردن نسيجاً معقداً وأحياناً غامضاً من الأراضي الحكومية والأراضي الخاصة والمناطق التي لا يزال الوصول إليها واستخدامها العرفي يتم تأكيده من خلال الشرعية الاجتماعية بدلاً من الملكية القانونية. وعلى الرغم من أن الأراضي القبلية غير معترف بها رسمياً في القانون اليوم، فلا يزال هناك ما يمكن وصفه بـ "شكليّة غير رسمية فعلية" يتم فيها الاعتراف اجتماعياً باستخدام الأراضي العرفي والمطالبات بها والتفاوض بشأنها. وهناك أيضًا أشكال مختلفة من الاعتراف غير الرسمي من قبل الدولة باستخدام الأراضي القبلية في البادية، مما يساهم في الغموض وتباين التفسيرات حول مدى وشرعية مطالبات العشائر بأراضي الدولة. هذه التفاهمات غير الرسمية ليست مُقنّنة في القانون، ولكنها قد تنعكس في الممارسات المحلية الراسخة، أو في الأذونات الضمنية، أو في الاتفاقات التاريخية على مستوى المحافظات أو الألوية.

بناءً على المحادثات مع مختلف أصحاب المصلحة البدو في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك شيوخ البدو، يمكن القول إن اعتراف الدولة بالأراضي القبلية يمكن تصنيفه إلى 3 فئات مختلفة:

الاعتراف العام غير الرسمي باستخدام القبائل والمطالبة بمناطق الأراضي في البادية.

الاعتراف غير الرسمي باستخدام ومطالبات قبائل/عشائر معينة بمناطق معينة من الأراضي.

الاعتراف الرسمي باستخدام ومطالبات قبائل/عشائر معينة على مناطق معينة من الأراضي، من خلال قرارات وزارية أو ارادة ملكية، أو من خلال ترتيبات إيجار رسمية اسمية.

في الممارسة العملية، يعتبر المحافظون المحليون على مستوى الألوية والأقضية، وكذلك البلديات، أكثر الجهات المؤسسية موثوقية لمعرفة المناطق الخاضعة للاستخدام القبلي أو التوقعات القبلية المعترف بها، حيث تحتفظ هذه الجهات عادةً بمعرفة عملية بالمناطق التي تُفهم محليًا بأنها خاضعة لمطالبات عرفية وأنماط استخدام موسمية.

3.5.7 استعمال الأراضي والوصول إليها في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

هذه الاختلافات في أنماط حيازة الأراضي لها صلة مباشرة بالمشروع. فعلى معظم طول مسار خط أنابيب النقل في البادية، سيمر المسار داخل أو بجوار ممرات البنية التحتية الخطية الحالية (مثل حق المرور على الطريق السريع الصحراوي ومسار خط أنابيب الديسي). أما الأراضي المحيطة بهذه المناطق فهي في الغالب أراضي مملوكة للدولة، حيث لا يزال الاستخدام القبلي العرفي والمطالبات المتعلقة بالرعي والوصول إلى المياه والتنقل الموسمي والزراعة معترفًا بها اجتماعيًا حتى لو لم تكن مسجلة رسميًا. وعلى النقيض من ذلك، مع اقتراب المسار من الضواحي الجنوبية لعمّان، تصبح الأراضي المجاورة لمسار خط أنابيب النقل مميزة بشكل متزايد بقطع الأراضي الخاصة المملوكة ملكية حرة، وكذلك الأراضي البلدية الخاضعة لاختصاص السلطات المحلية.

كما توجد تجمعات سكنية غير رسمية واستعمالات للأراضي في أجزاء من منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ففي بعض مناطق البادية، تقيم الأسر البدوية بشكل غير رسمي على أراضي الدولة، إما في خيام (بيت شعر) أو في تجمعات سكانية مختلطة من الخيام والمساكن غير الرسمية التي تطورت بمرور الوقت دون تسجيل رسمي. وفي حالات أخرى، توسعت التجمعات السكانية إلى ما وراء حدود البلديات - كما هو الحال في أجزاء من منطقة قضاء الديسة - دون موافقة تنظيمية رسمية أو تنظيم. وتخلق هذه الظروف حالات تختلف فيها الواقع الاجتماعي لاستعمال الأراضي والتوقعات عن الملكية القانونية الرسمية.

6.7 الاقتصاد والعمل وسبل العيش

1.6.7 نظرة عامة على سياق العمل في الأردن

1.1.6.7 التوظيف والبطالة

لا يزال معدل البطالة في الأردن مرتفعًا جدًا حيث يبلغ حوالي 21٪ (الربع الثاني من عام 2025)، مع وجود فجوة كبيرة بين الجنسين - تبلغ نسبة البطالة بين الإناث حوالي 33٪ مقابل 18٪ للذكور. وهناك أيضًا تفاوتات إقليمية: على سبيل المثال، تواجه محافظة معان أعلى معدل بطالة (34٪)، بينما تبلغ النسبة الأدنى في العقبة (16٪). كما وأن معدل التوظيف الإجمالي إلى عدد السكان منخفض (32٪ من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 23 عامًا يعملون مقابل أجر). وكذلك فان بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) حادة، وبلغت ذروتها عند حوالي 46٪ في عام 2022. كما وإن الأردن لديه أحد أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في العالم، حيث تراوحت بين 13 و 18٪ فقط في السنوات الأخيرة.

2.1.6.7 الاقتصاد الرسمي مقابل الاقتصاد غير الرسمي

يعمل جزء كبير من القوى العاملة في الأردن في الاقتصاد غير الرسمي، مما يعني أنهم يعملون دون عقود رسمية أو حماية قانونية كاملة. ويعتبر ما يقرب من 46٪ إلى 52٪ من جميع العمال موظفين بشكل غير رسمي (تختلف التقديرات، ولكن ما يقرب من نصف القوى العاملة غير مسجلة في الضمان الاجتماعي). ويشمل ذلك العديد من الأفراد العاملين لحسابهم الخاص والعمال اليوميين والعمال المهاجرين الذين ليس لديهم عقود عمل ثابتة. وعادة ما يفتقر العاملون في الوظائف غير الرسمية إلى مزايا مثل التأمين الصحي والراتب التقاعدي والإجازة المدفوعة الأجر، وغالباً ما يحصلون على دخل أقل أماناً. وتؤثر هذه الفجوة بشكل خاص على العمال الشباب واللاجئين، الذين غالباً ما يلجأون إلى العمل غير الرسمي. وقد أدركت الحكومة هذه المشكلة وتعمل على وضع سياسات لإضفاء الطابع الرسمي على المزيد من الوظائف (على سبيل المثال، تبسيط تسجيل أنشطة الاعمال وإنفاذ متطلبات الضمان الاجتماعي). ومع ذلك، لا تزال نسبة العمل غير الرسمي مرتفعة، مما يعني أن نسبة كبيرة من العمال الأردنيين لا يتمتعون بشبكة أمان أو حماية قانونية في الممارسة العملية.

3.1.6.7 الحد الأدنى للأجور والفقر في العمل

حددت الأردن الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني بمبلغ 290 دينار أردني شهرياً (حوالي 408 دولار)، وذلك اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025. ويزيد مستوى الحد الأدنى للأجور هذا قليلاً عن خط الفقر الفردي، كما أن معدل الفقر المدقع بين العاملين منخفض جداً

(فقط 0.3% من العمال يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2021). ومع ذلك، في الواقع العملي، يكسب بعض العمال ذوي المهارات المنخفضة والعمال غير الرسميين أقل من الحد الأدنى القانوني. وتشير التقارير إلى مشاكل تتعلق بعدم دفع أجر العمل الإضافي، وعدم الامتثال لمعايير السلامة، وعدم حصول بعض العمال (خاصة في الوظائف غير الرسمية) على الحد الأدنى للأجور بسبب عدم إنفاذ القانون.

3.1.6.7 العمال المهاجرون

يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على العمالة المهاجرة، التي تشكل ما يقرب من نصف القوة العاملة. اعتبارًا من عام 2025، بلغت نسبة العمالة الأجنبية في إجمالي العمالة 45٪. وأكبر هذه المجموعات هي المصريون والسوريون، إلى جانب العمال من جنوب اسيا وجنوب شرق آسيا (مثل بنغلاديش والهند وسريلانكا والفلبين وماينمار). ويعمل هؤلاء المهاجرين في الغالب في قطاعات كثيفة العمالة – مثل الزراعة والبناء والصناعات التحويلية (مصانع الألبسة) والعمل المنزلي (خدم المنازل). والعديد من هذه الوظائف منخفضة الأجر وبعضها لا يخضع للحماية القانونية الكاملة (على سبيل المثال، غالباً ما يعمل اللاجئون السوريون بشكل غير رسمي). ويربط نظام الكفالة في الأردن إقامة العمال المهاجرين بأرباب عملهم، مما يجعلهم عرضة للخطر على الرغم من الإصلاحات الأخيرة. وقد انخفض الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل طفيف في السنوات الأخيرة حيث تشجع الحكومة توظيف الأردنيين، لكن المهاجرين لا يزالون يشغلون أدواراً حاسمة في الاقتصاد.

إلى جانب الاعتماد الواسع النطاق على العمالة المهاجرة في الأردن، تظل المخاوف بشأن حصول السكان المحليين على الوظائف قضية بارزة للغاية. وكانت هذه واحدة من القضايا التي أثيرت باستمرار خلال مشاركة أصحاب المصلحة في مشروع الناقل الوطني في جميع المحافظات الخمس، لا سيما بين النساء والشباب، الذين شددوا على الحاجة إلى الوصول العادل والشفاف إلى فرص العمل. وتعكس هذه المخاوف المحلية حساسية وطنية أوسع نطاقاً بشأن قيام العمالة الأجنبية بأدوار يعتقد الأردنيون أنهم قادرون على القيام بها وراغبون في القيام بها. وعلى سبيل المثال، أفادت مصادر إعلامية عن احتجاج في عام 2018 أمام وزارة العمل، حيث اعترض الأردنيون العاطلون عن العمل على توظيف عمال أجانب في وظائف تتطلب مهارات من قبل المقاولين الكبار. وتُظهر هذه الحالات أن المشاريع العامة التي يُنظر إليها على أنها تتجاوز العمالة المحلية يمكن أن تولد الاستياء والتوتر الاجتماعي.

واستجابةً لهذه الضغوط بشكل جزئي، تسعى السياسة الوطنية الآن إلى إعطاء الأولوية لتوظيف الأردنيين في الاستثمارات العامة. وينص النظام الصادر في عام 2016 على أن المقاولين العاملين في مشاريع حكومية يجب أن يوظفوا عمال أردنيين، ولا سيما الخريجين الجدد، وأن يتعاقدوا من الباطن مع شركات مقرها في المحافظة التي يقع فيها المشروع، مع إعطاء الأولوية لسكان المنطقة. ويمكن رفض العطاءات إذا لم تستوف هذه الشروط. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان أن تساهم المشاريع العامة في التنمية المحلية، وتقليل البطالة، ومنع الاستياء الناجم عن استخدام العمالة الخارجية.

4.1.6.7 مشاركة المرأة في القوى العاملة

لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن وفي مناطق دراسة المشروع منخفضة للغاية. في عام 2024، كانت 14.9% فقط من النساء الأردنيات ناشطات اقتصادياً، و10% فقط منهن موظفات. وتبلغ المشاركة أعلى مستوياتها بين النساء الحاصلات على تعليم عالٍ - ومع ذلك، تبلغ نسبة البطالة الإجمالية بين النساء الأردنيات 32.9%. ويقلل الزواج والأمومة من احتمالية دخول المرأة إلى سوق العمل أو بقاؤها فيه، وتكون النساء اللواتي لديهن أطفال صغار أقل احتمالية للمشاركة.

وتتركز النساء العاملات في عدد قليل من القطاعات، ولا سيما التعليم والصحة والإدارة العامة والمشاريع الصغيرة المنزلية. وقد أكدت ذلك النساء في مناطق الدراسة اللواتي تمت مقابلتهن ضمن أنشطة إشراك أصحاب المصلحة في إطار دراسة التقييم البيئي والاجتماعي.

ساهمت الإصلاحات السياسية الأخيرة، بما في ذلك القانون رقم 10 لعام 2023، في تحسين الإطار القانوني لحقوق المرأة الاقتصادية. وقد حظرت تعديلات عام 2023 صراحة التمييز على أساس الجنس في العمل وأزالت القيود السابقة التي كانت تمنع النساء من العمل في بعض الصناعات، والتي كانت تُحدد سابقاً على المستوى الوزاري. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ القانون حماية جديدة ضد التنمر والتحرش الجنسي، وعرّف التحرش الجنسي بشكل واسع ليشمل أي سلوك جسدي أو لفظي ذي طبيعة جنسية أو تهديدات ذات صلة تقوض كرامة العامل أو تسبب له ضرراً. وأصبح المعتدين يخضعون الآن لعقوبات مالية.

وبناءً على هذا الزخم، وافق مجلس الوزراء الأردني في آب 2024 على إصلاحات إضافية تهدف إلى تحسين الأمن الوظيفي وحماية الأمومة. وتشمل التعديلات المقترحة على قانون العمل رقم 8 لعام 1996 تمديد إجازة الأمومة من 10 إلى 12 أسبوعًا وتحظر قيام أصحاب

العمل في القطاعين العام والخاص بإنهاء عقود الموظفات الحوامل. وتمثل هذه التغييرات جهدًا مستمرًا لجعل سوق العمل أكثر شمولاً وداعمًا لمشاركة المرأة.

ومع ذلك، فإن العوائق التي تحول دون توظيف النساء في الأردن تتشكل من مزيج من الأعراف الاجتماعية التقييدية والقيود المتعلقة بالسوق والفجوة في إنفاذ القانون. وتظل التوقعات الاجتماعية حول أدوار الجنسين أحد أقوى العوامل المحددة لمشاركة المرأة في القوى العاملة. في حين أن العديد من النساء يرغبن في العمل، فان إذن أفراد الأسرة الذكور غالباً ما يحدد ما إذا كان بإمكانهن القيام بذلك، وينخفض الدعم لعمل المرأة بشكل ملحوظ عندما تكون الوظائف خارج المنزل، أو في بيئات مختلطة بين الجنسين، أو تتطلب العودة بعد ساعات المساء.

كما أن القيود المتعلقة بالسوق تقلل بشكل كبير من قدرة النساء على العمل. وتتحمل النساء الغالبية العظمى من مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر، ولا سيما رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، مما يخلق أعباء زمنية كبيرة، خاصة بالنسبة للأمهات اللواتي لديهن أطفال صغار. كما أن محدودية توافر خيارات رعاية الأطفال الرسمية، وتكلفتها الباهظة، وصعوبة الوصول إليها جغرافياً - خاصة خارج المدن الكبرى - تحدّ من قدرة النساء على العمل. بالإضافة إلى ذلك، يشكل نقص وسائل النقل وعدم ملاءمتها وخطورتها وارتفاع تكلفتها عائقاً كبيراً؛ حيث قامت العديد من النساء بالإبلاغ عن تعرضهن للتحرش في وسائل النقل العام، مما يثنيهن عن التنقل حتى عندما تكون وسائل النقل متاحة.

على الرغم من سلسلة الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة في الأردن، لا تزال هناك عوائق هيكلية وقانونية كبيرة تحد من مشاركة المرأة الكاملة في القوى العاملة. ونتيجة لذلك، تواجه حتى النساء ذوات التعليم العالي في الأردن عقبات هيكلية كبيرة تحد من مشاركتهن في سوق العمل. ولا تزال الفجوات المستمرة في إنفاذ المساواة في الأجور، وظروف العمل الآمنة، وحقوق الميراث والملكية، والحماية القانونية تحد من تمكين المرأة اقتصادياً.

هذه الأنماط الوطنية ذات صلة مباشرة بمشروع الناقل الوطني. وخلال مرحلة اشراك أصحاب المصلحة، شددت النساء في جميع مناطق الدراسة مرارًا وتكرارًا على أهمية الوصول العادل إلى فرص العمل والتعاقد في إطار المشروع - لا سيما بالنظر إلى محدودية الوظائف المناسبة للنساء محليًا، وارتفاع معدلات البطالة بين النساء المتعلمات.

5.1.6.7 العنف والتحرش القائمان على النوع الاجتماعي

على الرغم من تزايد الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، لا تزال الأبحاث المتعمقة حول العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي (gender-based violence and harassment - GBVH)وكذلك الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش (sexual exploitation and abuse and harassment - SEAH) في الأردن محدودة، لا سيما خارج قطاع صناعة الملابس. ومع ذلك، تشير الدراسات المتاحة إلى أن التحرش الجنسي يشكّل عائقًا كبيرًا أمام استبقاء النساء في سوق العمل وتقدمهن المهني.

- في عام 2017، أجرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (Jordanian National Commission for Women JNCW) دراسة محورية حول التحرش الجنسي في سياقات مختلفة، وأظهرت معدلات انتشار مرتفعة للغاية؛ حيث أفاد 89.1٪ من المشاركين بتعرضهم للتحرش غير اللفظي (مثل الإيماءات)، و88.4٪ للتحرش اللفظي، و80.8٪ للتحرش عبر الإنترنت، و68.7٪ للتحرش الجسدي، و52.3٪ للتحرش النفسي.
- في عام 2018، تناولت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (Arab Renaissance for Democracy and Development - ARDD) مسألة التحرش في مكان العمل تحديدًا، وكشفت أن 52٪ من النساء الأردنيات و73٪ من النساء السوريات اللاجئات أفدن، بشكل غير رسمي، بتعرضهن للتحرش الجنسي في العمل. كما أبرزت الدراسة أن التحرش كان من بين أبرز التحديات التي تواجه الموظفات، وسلطت الضوء على فجوات واسعة في الوعي بما يشكّل تحرشًا جنسيًا، إضافة إلى غياب آليات إبلاغ متاحة وفعالة لطلب الإنصاف.

في عام 2023، عدّل الأردن قانون العمل (القانون رقم 10 لسنة 2023) لتعزيز الحماية من التحرش الجنسي في العمل، حيث تم توسيع المادة 29 صراحةً لتشمل "التحرش الجنسي" ضمن المخالفات التي يمكن المساءلة عنها، ومنح وزير العمل صلاحية إحالة أصحاب العمل إلى القضاء وفرض غرامات مالية عند ثبوت وقوع التحرش. وبموجب النظام المعدّل، قد يواجه مرتكبو التحرش غرامات تتراوح بين 2,000 و5,000 دينار أردني، كما يمكن تحميل أصحاب العمل المسؤولية، بمن فيهم المديرون أو ممثلوهم، بما في ذلك في حالات الفصل دون إشعار عند وقوع اعتداء أو إهانة أو تحرش. ويمنح التعديل أيضًا العامل الحق في ترك العمل والمطالبة بالتعويض إذا تعرض للتحرش، ويُدخل إمكانية إغلاق المنشأة في حال ثبوت استخدام صاحب العمل للعنف أو الاعتداء الجنسي في مكان العمل.

وعلى الرغم من أن القانون يعالج التحرش بشكل أكثر مباشرة، لا تزال هناك تحديات في التطبيق، إذ لا يُلزم أصحاب العمل بشكل موحّد بإنشاء أنظمة داخلية للإبلاغ أو سياسات للوقاية، كما وُجهت انتقادات للمادة 29 المعدلة بسبب ثغرات في نطاقها (مثل قصرها على سوء سلوك صاحب العمل أو ممثليه) وعدم مواءمتها الكاملة مع المعايير الدولية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 .

2.6.7 الاقتصاد المحلي وسبل العيش في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

1.2.6.7 العقبة والمناطق الساحلية

يبدأ المشروع داخل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث سيتم إنشاء محطة تحلية المياه وخط نقل الكهرباء الهوائي في المنطقة الصناعية والميناء الجنوبي. ويتشكل اقتصاد منطقة العقبة من السياحة والخدمات البحرية واللوجستيات والأنشطة المينائية والتجارة، مدعومًا بصلاحيات سلطة منطقة العقبة الخاصة الاقتصادية التي تهدف إلى جعل العقبة مركزًا للاستثمار والتنمية. وتُعد السياحة الساحلية والغوص والمنتجعات الشاطئية على طول الساحل الشمالي مصادر مهمة للعمالة، إلى جانب صغار الصيادين ومشغلي الملاحة البحرية الذين يعتمدون على النظم البيئية البحرية السليمة في كسب دخلهم.

وتشير إحصاءات سوق العمل إلى أن محافظة العقبة سجلت أدنى معدل بطالة على الصعيد الوطني في عام 2024 بنسبة 17.3٪، على الرغم من أن معدلات البطالة بين النساء والشباب أعلى. وتستضيف المحافظة أيضًا نسبة عالية من العمال الأجانب، خاصة في العمليات الصناعية والمينائية واللوجستية، مما يساهم في بيئة عمل ديناميكية ولكنها معقدة مع طلب قوي على المهارات والقوى العاملة المتنوعة.

يوفر الاقتصاد المختلط في العقبة مجموعة واسعة من أنواع الوظائف - من العمل في مجال الضيافة والسياحة إلى الخدمات البحرية، واللوجستيات النقلية، والاستثمار في المناطق الحرة، والتجارة، والتجارة الصغيرة، والأعمال غير الرسمية المرتبطة بالسياحة الساحلية. كما تسعى طموحات التنمية الاقتصادية في إطار منطقة العقبة الخاصة إلى جذب المزيد من الاستثمارات، والتنوع الصناعي، ونمو السياحة على طول الساحل.

لذلك، تعتمد سبل العيش والأنشطة الاقتصادية المحلية في هذه المنطقة بشكل كبير على الحفاظ على النظم البيئية البحرية، والحفاظ على جاذبية السياحة، وضمان أن تساهم المشاريع الصناعية المستقبلية في تعزيز الفرص الاقتصادية الساحلية بدلاً من تقويضها.

2.2.6.7 لواء القويره وحوض وادي رم

حيث ان مسار خط الأنابيب وخط نقل الكهرباء الهوائي سيتحرك شمالاً إلى منطقة القويره وحوض وادي رم، فان الاقتصاد يصبح أكثر ريفية وتنوعاً وتجذراً في مزيج من السياحة والزراعة وسبل العيش الرعوية. ويعد وادي رم، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، وجهة سياحية محلية ودولية رئيسية، حيث يدعم مجموعة من المخيمات التجارية وخدمات الإرشاد السياحي والجولات السياحة بسيارات الجيب وأعمال الضيافة. كما ان الأنشطة الزراعية مهمة أيضًا وتختلف في حجمها - من المزارع الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص (مثل مزارع شركة وادي رم القابضة) إلى المزارع المتوسطة الحجم والزراعة على مستوى الأسرة. وتمتلك العديد من الأسر في منطقة القويره أيضًا حدائق أو قطع أراضي مزروعة بالزيتون، وذلك على الرغم من أن ندرة المياه قد حدّت بشكل متزايد من الإنتاج. ولا يزال رعي الماشية مصدر رزق أساسي، خاصة بالنسبة للأسر البدوية، حيث تشكل الأنشطة الرعوية جزءًا من استراتيجيات الدخل الموسمية المرنة.

وقد أبرزت تعليقات أصحاب المصلحة خلال المقابلات والمجموعات النقاشية المركزة في المنطقة كيف أن السياحة تحظى باعتراف متزايد محليًا باعتبارها الفرصة الأكثر تحويلًا من الناحية الاقتصادية ومصدرًا رئيسيًا للدخل المحلي. كما أبرزت تعليقات أصحاب المصلحة قلقًا خاصًا من أن أنشطة البناء قد تعطل عمليات السياحة أو تؤثر على جودة البيئة والمناظر الطبيعية، مما يؤثر بشكل مباشر على إمكانات توليد الدخل. وأبرزت التعليقات الواردة من مدير منطقة وادي رم التابعة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في تشرين اول 2025 أن مشغلي السياحة المحليين وأنشطة الأعمال في وادي رم يعانون من ضغوط اقتصادية طويلة الأمد في السنوات الأخيرة، وذلك في أعقاب الصدمة المزدوجة لوباء كوفيد 19 وعدم الاستقرار الإقليمي. وأدت هذه الأحداث إلى انخفاض حاد في أعداد الزوار وإيرادات السياحة، ولم يبدأ القطاع إلا الآن في إظهار علامات التعافي التدريجي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تنوع مصادر العيش، لا يزال معدل الفقر والبطالة مرتفعًا بشكل هيكلي. وقد تم تحديد الديسة رسميًا على أنها منطقة فقر (وهي منطقة تزيد فيها نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع عن 25٪ من إجمالي سكان القصبة)، حيث

تتلقى حوالي 171 أسرة دعمًا من صندوق المعونة الوطنية. وصندوق المعونة الوطنية عبارة عن مؤسسة للحماية الاجتماعية تديرها الحكومة في الأردن. ويقدم الصندوق تحويلات نقدية بعد التحقق من الدخل ودعمًا عينيًا للأسر ذات الدخل المنخفض والأسر التي تعيلها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى. وقد تم تصنيف لواء القويره ككل أيضًا على أنه جيب من جيوب الفقر، مما يعكس التحديات طويلة الأمد مثل محدودية الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية، ونقص فرص العمل — حيث يستفيد حوالي 387 أسرة في لواء القويره من صندوق المعونة الوطنية. وتعد البطالة حادة بشكل خاص بين النساء والشباب في هذا اللواء، وتشير مشاورات أصحاب المصلحة إلى وجود تصور قوي بأن العديد من الوظائف المتاحة يشغلها عمال من خارج اللواء، وليس سكانه المحليون.

هذه الهشاشة الاقتصادية تُسهم في تشكيل توقعات أصحاب المصلحة في هذه المنطقة، وتشير التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة المحليين المشاركين الى وجود توقعات مرتفعة بأن المشاريع الوطنية مثل مشروع الناقل الوطني يجب أن تخلق فرصاً اقتصادية محلية ملموسة - إما من خلال فرص العمل والتدريب المهني وفرص التعاقد - أو من خلال تمويل مشاريع سبل العيش المستدامة.

3.2.6.7 منطقة قصبة الجفر في محافظة معان

حيث ان مسار خط الأنابيب سيتحرك شمالاً إلى منطقة قصبة الجفر، تصبح المنطقة اقل كثافة سكانية، مع وجود رعاة رحل أو شبه رحل متناثرين خلال اشهر الخريف والشتاء، وأنشطة رعي موسمية، إضافة الى مزارع زراعية محورية يتم ريها من خلال استخراج المياه من آبار عميقة في مناطق معينة. ويتم زراعة هذه المشاريع الزراعية بشكل أساسي بمحاصيل العلف مثل الشعير والبرسيم، ويتم زراعتها من خلال عقود إيجار يدفع المزارعون بموجبها رسوم سنوية رمزية للدولة. وبالمقارنة مع الزراعة على نطاق الأسرة في أجزاء من حوض وادي رم، فإن الزراعة المحورية في الجفر تميل إلى أن تكون أكثر رسمية وذات توجها تجارياً، مع إمكانية الوصول إلى الآلات والعمالة المأجورة (غالباً أجنبية) وسلاسل التوريد الراسخة.

على الرغم من ذلك، تتميز منطقة قضاء الجفر الأوسع نطاقاً بضعف اجتماعي واقتصادي طويل الأمد. كما وأن التقييمات الرسمية للفقر التي أجرتها وزارة التخطيط الدولي قامت بتصنيف منطقة الجفر بأنها تواجه ظروفاً اقتصادية وتنموية هشة، حيث تعتمد معظم الأسر على وظائف القطاع العام منخفضة الأجر، وبرامج المساعدات الوطنية، وسبل العيش الرعوية القائمة على الكفاف. ويظّل الاستثمار من قبل القطاع الخاص محدوداً بسبب ضعف القوة الشرائية، والبعد عن الأسواق، وعدم كفاية البنية التحتية للنقل. كما تواجه الخدمات الأساسية قيوداً، مع ارتفاع معدلات الهروب من المدارس الثانوية، ومحدودية المرافق المدرسية.

وأشار مقال صحفي نشر في عام 2021 إلى أن منطقة قضاء الجفر تواجه تهميشاً اقتصادياً وبنيوياً واضحاً يتجلى في نقص الخدمات الأساسية، وأنه على الرغم من القرب الجغرافي من كبرى الشركات الصناعية في المنطقة الأوسع (مثل شركات الفوسفات والطاقة)، فإن ذلك لم يترجم إلى فرص اقتصادية محلية مهمة للمنطقة. وبشكل عام، لا تزال سبل العيش في الجفر تعتمد بشكل كبير على الرعي، بالإضافة إلى الزراعة المحدودة والعمالة في القطاع العام، مع وجود نسبة كبيرة من الأسر تحت خط الفقر وتعتمد على المساعدة الوطنية.

ويواجه الشباب في المنطقة معدلات بطالة عالية وطويلة الأمد بشكل خاص، ومسارات مهنية محدودة، ودعم مؤسسي ضعيف، ومشاركة منخفضة في المجتمع المدني. وقد سلطت دراسة أجريت عام 2024 حول الإقصاء الاجتماعي بين الشباب البدو في بادية معان الضوء على هذه القضايا، مشيرة إلى عدم الاستقرار المالي، والمديونية، وضعف الثقة المؤسسية (خاصة تجاه البلديات والبرلمان)، وزيادة العزلة الاجتماعية.

4.2.6.7 على طول الطريق السريع الصحراوي عبر لواء الحسا والقطرانة

تتشكل اقتصادات منطقتي القطرانة والحسا من خلال موقعهما الاستراتيجي على طول الطريق السريع الصحراوي الذي يربط العقبة بعمّان. وقد جذبت سهولة الوصول إلى الأراضي والربط المباشر بممر النقل الوطني الاستثمارات الصناعية، مما جعل القطرانة على وجه الخصوص مركزًا صناعيًا وزراعيًا ناشئًا في جنوب الأردن. ويتميز الاقتصاد المحلي بوجود مؤسسات صناعية كبرى في المنطقة الأوسع نطاقًا، مثل صناعات الدواجن والأسمنت والجبس والفوسفات، والتجارة على جوانب الطرق وخدمات النقل المرتبطة بممر الطريق السريع الصحراوي، والتي توفر السلع الأساسية وخدمات الإصلاح والتجارة بالتجزئة للمسافرين والسكان المحليين، والعمالة في قطاع التعليم والخدمات البلدية والمؤسسات العسكرية، فضلاً عن الوحدات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أنشئت منذ سبعينيات القرن الماضي، وتربية الماشية التي لا تزال تمتد إلى الصحراء الشرقية من خلال ممارسات الرعي المستقرة وشبه الرحل والرحل. وتشير

الخطط الاستراتيجية البلدية المحلية إلى أن هذه الميزة الجغرافية تستمر في جذب مستثمرين جدد، مما يجعل القطرانة مركزًا صناعيًا وزراعيًا متناميًا يتمتع بإمكانية توسيع فرص العمل والتنويع الاقتصادي في السنوات القادمة.

على الرغم من هذه المزايا، لا تزال هناك تحديات هيكلية في دمج القوى العاملة المحلية في هذه الأنشطة الصناعية، حيث تشغل معظم الوظائف الماهرة والإدارية في الصناعة عمالة يتم استقدامها من خارج المنطقة. لذلك، لا يزال التوظيف في القطاع العام والخدمات مصدر دخل مهم للعديد من الأسر، إلى جانب الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة على جانب الطرق وخدمات النقل المرتبطة بممر الطريق السريع الصحراوي.

وأفاد أصحاب المصلحة المشاركين وبشكل مستمر أن معدل البطالة - لا سيما بين الشباب والنساء - أعلى بكثير محلياً مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية للمحافظة، وذلك بسبب محدودية التدريب المهني المحلي، وعدم ملاءمة المهارات، وضعف اندماج العمالة المحلية في القاعدة الصناعية. كما أن ندرة المياه، وانخفاض إنتاجية المراعي، وارتفاع تكاليف الأعلاف تضع ضغوطاً على سبل العيش التقليدية القائمة على الرعي. وتعتمد العديد من الأسر على مصادر دخل غير رسمية أو برامج المساعدة الاجتماعية، مما يؤكد هشاشة سبل العيش المحلية وتوقعات المجتمعات المحلية القوية بأن المشاريع الوطنية الكبرى - مثل مشروع الناقل الوطني- يجب أن تدعم فرص العمل المحلي والفرص الاقتصادية المحلية.

5.2.6.7 محافظة عمّان

مع دخول مسار خط الأنابيب إلى الأجزاء الجنوبية من محافظة عمّان، يتحول السياق إلى منطقة شبه حضرية حيث لا تزال الزراعة حاضرة بقوة وذات أهمية اقتصادية كبيرة. وعلى طول هذا المسار، يوجد مزيج من المزارع التجارية متوسطة الحجم والبساتين ومناطق إنتاج الأعلاف، بالإضافة إلى المزارع المنزلية الصغيرة، إلى جانب التجارة على جوانب الطرق والأنشطة الصناعية الخفيفة والورش ومستودعات الخدمات اللوجستية والتطوير السكني المتوسع. كما وان العديد من العائلات البدوية المستقرة تواصل الزراعة في هذه المناطق، ولا تزال الزراعة مصدر دخل مهم لبعض الأسر، وذلك على الرغم من تزايد ضغوط تحويل الأراضي المرتبطة بالتوسع الحضري. لذلك، تظل سبل العيش في هذه المنطقة مختلطة - حيث تجمع بين الإنتاج الزراعي، والعمالة في القطاع العام، والتجارة الصغيرة، وأعمال البناء، وخدمات النقل، والعمل غير الرسمي.

إلى الشمال، في منطقة عمّان الحضرية، يصبح الإقتصاد أكثر تنوعاً وتوجهاً نحو الخدمات وتكاملاً مع أسواق العمل الوطنية. وتعتبر عمّان أكبر مركز للتوظيف في الأردن، مع قطاع عام قوي، وقطاع خاص، وتجارة التجزئة، ولوجستيات، وبناء، وضيافة، وتكنولوجيا معلومات، وتوظيف في صناعة الخدمات. كما وان الأسر في المدينة والأحزمة الحضرية الخارجية أكثر عرضة للحصول على وظائف دائمة قائمة على الأجور بدلاً من سبل العيش القائمة على الرعي أو الزراعة.

7.7 الزراعة والرعي

1.7.7 نظرة عامة على القطاع الزراعي في الأردن

الزراعة في الأردن - بما في ذلك الرعي- تلعب دورًا متواضعًا نسبيًا في الاقتصاد الوطني، ولكنها تظل ذات أهمية اجتماعية واستراتيجية، ولا سيما في مناطق البادية حيث لا تزال مصدرًا رئيسيًا لكسب الرزق. ويساهم هذا القطاع بنحو 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمته الأوسع في الأمن الغذائي وفرص العمل والدخل من المناطق الريفية وسلاسل القيمة (التصنيع والنقل ومدخلات الإنتاج وتوريد الأعلاف) تفوق بكثير نسبته المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي. ويواجه الإنتاج الزراعي في الأردن قيوداً بسبب الندرة الشديدة للمياه، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، والتقلبات المناخية العالية، والضغوط المتزايدة الناجمة عن التوسع العمراني - مما يعني أن الإنتاج يعتمد بشكل كبير على استخراج المياه الجوفية وكفاءة الري، خاصة في زراعة المحاصيل البستانية عالية القيمة ومحاصيل الاعلاف.

يتميز الإنتاج الزراعي بالتخصص الإقليمي: اذ تسود زراعة الفاكهة والخضروات المروية في وادي الأردن؛ بينما تنتشر الزراعة المختلطة من بستنه وأعلاف في المحافظات شبه الحضرية؛ وتظلّ تربية الماشية الرعوية (الأغنام والماعز والإبل) نظامًا أساسياً لكسب الرزق في جميع أنحاء البادية. كما يتأثر هذا القطاع بوجود عدد كبير من العمال المهاجرين، لا سيما العمال المصريين، الذين يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة الزراعية. أما بالنسبة للعديد من الأسر الريفية، يتم الجمع بين الزراعة والرعي الموسمي مع مصادر دخل أخرى، مثل العمل في القطاع العام، والعمل الموسمي أو المرتبط بالمشاريع، والتجارة غير الرسمية.

وقد ركزت أولويات السياسة الزراعية الأردنية في السنوات الأخيرة بشكل متزايد على كفاءة استخدام المياه، والإدارة المستدامة للمراعي، وتحديث سلاسل القيمة، وتعزيز التعاونيات الزراعية كآلية لتحسين الوصول إلى الأسواق، والحد من هشاشة المدخلات، وتعزيز القدرة التفاوضية للمنتجين.

وقد كشفت المناقشات مع المؤسسة التعاونية الأردنية أن التعاونيات هي آلية مؤسسية مهمة تدعم مبادرات الزراعة والثروة الحيوانية في الأردن. وتلعب التعاونيات الزراعية ورابطات المنتجين دوراً هاماً في دعم صغار ومتوسطي المزارعين، لا سيما في البادية والمحافظات شبه الحضرية. وتقوم المؤسسة التعاونية الأردنية بتنظيم ودعم والإشراف على المؤسسات التعاونية على الصعيد الوطني، بما في ذلك التعاونيات الزراعية والحيوانية والإنتاج المختلط. واعتبارًا من عام 2025، فان أكثر من ثلث مجمل التعاونيات المسجلة في الأردن تعمل في مجال الزراعة أو الأنشطة الزراعية الرعوية، بحيث توفر شراءً للمدخلات الجماعية، ودعم التسويق، والوصول إلى الآلات المشتركة، وفي بعض الحالات تسهيل الوصول إلى التمويل المدعوم أو برامج التنمية المدعومة من الجهات المانحة. لذلك، تعمل التعاونيات الزراعية في العديد من مناطق مشروع الناقل الوطني في البادية كوسائل مهمة لتمثيل المزارعين وتعبئتهم وتحسين وصولهم إلى الأسواق والموارد.

2.7.7 نظرة عامة على الزراعة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

تعتبر الزراعة مصدر أساسي لكسب العيش وانشطة استخدام الأراضي في العديد من المواقع على طول مسار المشروع وبالقرب منه، لا سيما في البادية. وعلى الرغم من أن وسط وجنوب البادية تتميز بظروف جافة وقلة هطول الأمطار، فقد تطورت أنظمة الزراعة المروية والمختلطة في عدد من المناطق الإنتاجية الممتدة من العقبة شمالاً عبر القويره ووادي رم والجفر والحسا والقطرانة وصولاً إلى محافظة عمان.

توسعت الزراعة في هذه المنطقة، من خلال استخدام الآبار العميقة التي تستمد المياه الجوفية الأحفورية، وكذلك من خلال الوصول إلى شبكة المياه المحلية عبر أنابيب المياه فوق الأرض. وتضم المنطقة بشكل عام مزيجاً من المزارع الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص، مثل مزارع شركة وادي رم القابضة؛ والمزارع التجارية المتوسطة الحجم التي يديرها مستثمرون محليون؛ والمزارع الصغيرة التي تديرها عائلات وتزود الأسواق المجاورة. وتشمل المحاصيل التمور والخضروات والأعلاف، وتدعم المنطقة العمالة الزراعية الدائمة والموسمية.

إلى الشرق، في الجفر، توجد مزارع واسعة مروية أقيمت على أراضي الدولة التي تشكل أيضاً جزءاً من الأراضي القبلية التقليدية. وتزرع هذه الأراضي بموجب اتفاقيات إيجار بين الأفراد المزارعين والحكومة، حيث يدفع المزارعون - من العشائر المحلية - رسوم سنوية رمزية. عادةً ما تكون المزارع عبارة عن أنظمة محورية مركزية (دوائر محاصيل) تنتج الشعير والبرسيم كعلف للحيوانات، والخضروات الموسمية.

على طول ممر الطريق السريع الصحراوي، ولا سيما في منطقتي الحسا والقطرانة، توجد مزارع مروية متوسطة وكبيرة الحجم تنتج العنب والخضروات والأشجار المثمرة. والعديد من هذه المشاريع ذات طبيعة تجارية وتوظف عمالاً موسميين أو مهاجرين خلال فترات الزراعة والحصاد.

في محافظة عمّان، أصبحت الزراعة أكثر تنوعاً وكثافة، مما يعكس الوصول إلى البنية التحتية والأسواق الحضرية وقوة عاملة زراعية أكبر. كما وأن المزارع في هذه المنطقة هي في الغالب تجارية، وتزرع الزيتون والحمضيات والخضروات ومحاصيل البيوت الزراعية ومحاصيل العلف وتدير مشاريع صغيرة للألبان والدواجن.

في جميع هذه المواقع، تتكون القوى العاملة الزراعية بشكل أساسي من عمال مهاجرين، بما في ذلك العمال المصريون الذين يعملون في معظم المحافظات، والعمال السوريون (خاصة في عمّان ووسط الأردن)، بالإضافة الى مجتمع مزارعين باكستان يتركز في محافظة عمّان. غالباً ما يعيش العمال (مع عائلاتهم في حالة العمال السوريين) في المزارع، في خيام مؤقتة.

3.7.7 الرعاة والرعي

1.3.7.7 نظرة وطنية عامة على الرعي والرعاة

الرعي لا يزال نظامًا مهمًا لكسب العيش في الأردن، بين الأسر البدوية، لا سيما في البادية الجنوبية والوسطى، حيث لا تزال تربية الماعز الصغيرة ذات أهمية ثقافية واقتصادية. ومعظم الماشية هي من الأغنام، تليها الماعز، بينما تمثل الإبل الآن نسبة أقل من إجمالي القطعان بسبب تكلفتها العالية ولأن مخصصات دعم الأعلاف الحالية لا تشملها.

في حين أن غالبية الأسر البدوية مستقرة الآن، فإن الرعي قد تكيف بدلاً من أن يختفي. تُفهم تربية الماشية في البادية على أفضل وجه بوصفها نظام معيشة، رغم أنّها لا تزال لدى العديد من الأسر البدوية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالهوية الثقافية والتراث. وقد يكون الرعاة البدو مستقرّين، أو شبه رحّل، أو رحّل، إلا أنّ هذه التصنيفات مرِنة وليست جامدة .فالعديد من الأسر التي تُعدّ مستقرة قد تواصل ممارسة التنقّل الموسمي للثروة الحيوانية، في حين تنتقل أسر أخرى بين أنماط مختلفة من الحركة تبعًا لكمية الهطول المطري، وظروف المراعي، وتوفّر مصادر المياه. وعليه، فإن الاستقرار لا يعني اختفاء التنقّل، بل يعكس استراتيجيات تكيّفية تجمع بين الإقامة الدائمة والاستمرار في استخدام مناطق الرعي الموسمية ونقاط المياه.

يقدر الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية أن أقلية صغيرة فقط من الأسر البدوية لا تزال تمارس الترحال الكامل (2٪)، في حين أن حوالي 15٪ منها شبه رحالة. ومع ذلك، فإن الرعاة المستقرين هم الأكثر شيوعاً، بدءاً من مالكي الماشية التجاريين الذين يوظفون رعاة مأجورين (غالبًا من العمالة الزراعية المصرية، أو في السنوات الأخيرة من اللاجئين السوريين)، وحتى الأسر البدوية المستقرة التي تمتلك ماشية لأغراض كسب الرزق والمعيشة. وعلى مستوى هذه المجموعات، فان تربية الماشية ما تزال تلعب دوراً رئيسياً في اقتصادات الأسر المعيشية والهوية الثقافية وممارسات استخدام الأراضي المحلية في البادية.

يجدر التنويه إلى أن الرعي البدوي أو شبه البدوي لا يرتبط بقبيلة أو عشيرة معيّنة، وإنما يرتبط ببعض العائلات التي تختار الاستمرار في هذا النمط من سبل العيش الرعوية. ويحافظ الرعاة شبه الرحّل على مقر سكني ثابت، إلا أنهم يستمرون في نقل مواشيهم تبعًا لتوفر المراعي والمياه. وغالبًا ما ينطوي هذا النمط من شبه البداوة على تحركات موسمية للرجال مع قطعانهم، في حين تبقى أسرهم مستقرة في منازل دائمة. وفي هذا الترتيب، تبقى النساء والأطفال في المدن أو القرى، وغالبًا بالقرب من المدارس والخدمات والأقارب، بينما يتناوب الرجال الرعاة بين الإقامة في المنزل والتواجد في مناطق الرعي. ويقيم الرعاة مؤقتًا مع الماشية في ما يُعرف محليًا بـ«العِزبة»، وهي شكل أصغر من الخيمة البدوية التقليدية، تُنصب عادةً بالقرب من مواقع الرعي أو مصادر المياه. أما الرعاة الرحّل فهم أسر بدوية تعيش في خيام بدوية وتتنقل موسميًا مع قطعانها، التي تتكوّن أساسًا من الأغنام وبدرجة أقل من الإبل، عبر مختلف مناطق الأردن بحثًا عن المراعي والمياه.

ينتقل كلٌّ من الرعاة الرحّل وشبه الرحّل بقطعانهم موسميًا للوصول إلى مناطق الرعي، لا سيما خلال فصلي الشتاء والربيع. وتشمل هذه التحركات الموسمية عادةً التوجه شرقًا إلى مناطق أعمق في البادية خلال فصل الشتاء حيث تكون درجات الحرارة أدفأ وتحتوي الأودية على غطاء نباتي، ثم العودة غربًا، خصوصًا إلى مناطق المرتفعات في الأردن أو نحو المناطق الزراعية في فصل الربيع وبداية الصيف، حيث تتوفر بقايا المحاصيل أو مراعي ما بعد الحصاد. فعلى سبيل المثال، تُعد مناطق الرعي الشتوية والخريفية مثل القطايف، الشميسانات، الحُرّ، وادي عربة، وادي رم، الجفر، باير وغيرها أكثر دفئًا خلال هذه الفترات، وتتميّز بنمو نباتات شجيرية مثل الأتربلكس، السالسولا، الأرتميسيا، والأناباسيس، التي توفّر أعلافًا قيّمة للماشية. ومن المنظورين الاجتماعي والبيئي، تُعد هذه المراعي من أهم مناطق الرعي في البادية الأردنية، إذ تمثل مناطق الرعي الشتوي الرئيسية للرعاة البدو. وفي فترات الجفاف الشديد، يعمد بعض الرعاة البدو إلى توسيع نطاق تحركاتهم خارج حدود الأردن، باتجاه العراق شرقًا أو السعودية وسوريا جنوبًا وشمالًا، بحثًا عن المراعي ومصادر المياه لقطعانهم.

أما مناطق الرعي الربيعية، والمعروفة محليًا باسم «المِربَع»، وتشمل الحَرّة، الحَماد، المرابطات، السمح وغيرها، فقد وصفها أحد الرعاة الذين تمت مقابلتهم بأنها الأماكن «حيثما ينزل المطر نذهب»، في إشارة إلى ارتباطها الوثيق بأنماط الهطول المطري. ويُعد فصل الربيع أكثر الفصول إنتاجية للثروة الحيوانية، إذ يسهم توفر الغطاء النباتي الطازج في تحسين صحة الحيوانات ونموها. وبناءً عليه، يُنظر إليه بوصفه الموسم الرئيسي لتحقيق الدخل من تربية الماشية، ومرحلة من الحيوية والوفرة الاقتصادية للأسر الرعوية البدوية.

أما مناطق الرعي الصيفية، المعروفة باسم «القِيظ»، فتقع عادةً في الأجزاء الغربية من البادية الشمالية والجنوبية، مثل صبحا، صُبيحية، الحسينية، وجبال الشراة، وتشمل مراعي المرتفعات مثل الراحة، الراجف، والقرين في الجنوب.

وبحسب مقابلة أُجريت عام 2025 مع أحد شيوخ المجتمع المحلي، فإن أصحاب القطعان الكبيرة غالبًا ما يبقون في مراعي الربيع، وأحيانًا يعودون شرقًا إلى مناطق مثل الحَدّ، باير، الغمر، الحزيم، الشامية، الوساد، الحُرّ، العوجا، والغُدَيّويات، وذلك لأن الرعي لفترات طويلة في المراعي الغربية يكون صعبًا بسبب محدودية المساحات الرعوية وكِبر حجم القطعان. وعليه، فإن الرعي الصيفي غالبًا ما ينطوي على تحركات أقصر أو هجرة جزئية، تبعًا لحجم القطيع وتوفر الموارد، ويُعد جزءًا من نظام التنقل الموسمي الذي لا يزال يشكّل نمط الحياة الرعوية البدوية في بادية الأردن.

وسواء كان الرعاة مستقرين أو شبه رحّل أو رحّل، تشير ملاحظات الرعاة والمخبرين المحليين الرئيسيين التي جُمعت خلال مشاورات أصحاب المصلحة ضمن دراسة التقييم البيئي والاجتماعي إلى أن مالكي الثروة الحيوانية في البادية يمكن تقسيمهم عمومًا إلى ثلاث فئات رئيسية وفقًا لحجم قطعانهم. تشمل الفئة الأولى كبار المالكين الذين يديرون أكثر من 1,000 رأس من الأغنام والماعز، ويتمتع هؤلاء عادةً بقدرة أكبر على التنقل، وموارد مالية أفضل، وإمكانية أوسع للوصول إلى الأعلاف ومصادر المياه. وتمثل الفئة الثانية المالكين متوسطي الحجم، بقطعان تتراوح بين 400 و1,000 رأس، ويجمعون بين الرعي التقليدي واستخدام الأعلاف المشتراة، وغالبًا ما يعتمدون على عمل أفراد الأسرة. أما الفئة الثالثة فتشمل صغار المالكين الذين يمتلكون عادةً أقل من 400 رأس من الماشية، ويواجهون أكبر

التحديات في استدامة قطعانهم بسبب محدودية الوصول إلى المراعي، وارتفاع تكاليف الأعلاف، وشح المياه. كما أشار مالكو الماشية إلى أن معظم الرعاة الرحّل بالكامل يندرجون ضمن فئتي الكبار والمتوسطين، نظرًا لأن الحفاظ على التنقل يتطلب حجم قطيع كافيًا لتبرير التكاليف والجهد المبذول. ويساعد هذا التصنيف في تفسير الفروق في استراتيجيات سبل العيش وأنماط التنقل ومستويات الهشاشة بين الرعاة في البادية الجنوبية والوسطى.

ووفقًا لدراسة أُجريت عام 2025 من قبل الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية، فإن غالبية الرعاة الرحّل أو شبه الرحّل (74٪) ينحدرون من البادية الجنوبية، حيث لا يزال الرعي يشكّل جزءًا أساسيًا من سبل العيش والهوية الثقافية، في حين يأتي نحو 22٪ من البادية الشمالية، و4٪ فقط من البادية الوسطى. ويعكس هذا التوزيع الأنماط الجغرافية والبيئية لاستخدام المراعي، إذ لا تزال المناطق الجنوبية توفّر مساحات رعوية أوسع وتحافظ على تقاليد أقوى للرعي الرحّل وشبه الرحّل مقارنةً بالمناطق الوسطى والشمالية الأكثر استقرارًا وتحضّرًا. وقد شهدت البادية الوسطى، لقربها الجغرافي من عمّان، وصولًا مبكرًا إلى التعليم والخدمات العامة وفرص العمل، مما شجّع العديد من الأسر على تنويع مصادر دخلها والابتعاد تدريجيًا عن الرعي البدوي التقليدي، ونتيجة لذلك أصبح نمط الترحال الكامل نادرًا في هذه المنطقة. ويمكن ملاحظة اتجاه مشابه، وإن كان أقل وضوحًا، في البادية الشمالية. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال البادية الجنوبية، التي تتميّز باتساع مراعيها وبعدها عن المدن الكبرى، أكثر اعتمادًا على الثروة الحيوانية والرعي، وهو ما يفسّر تركز غالبية الرعاة الرحّل وشبه الرحّل في الأردن فيها.

وقد تراجعت إنتاجية المراعي الطبيعية بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية نتيجة الرعي الجائر، وفقدان الغطاء النباتي، وتغيّر استخدامات الأراضي، والضغوط المناخية، ونتيجةً لذلك بات الرعاة يعتمدون بشكل متزايد على الأعلاف المشتراة لتكميل الرعي. وأفاد الرعاة الذين تمت مقابلتهم بأن استنزاف موارد المراعي الطبيعية في البادية دفع العديد منهم إلى الاعتماد بشكل أكبر على الغطاء النباتي الذي ينمو في أحواض الأودية، والذي أصبح عاملًا حاسمًا في تحديد تحركات الرعي الحالية، إضافةً إلى الأعلاف التجارية. وتُعد الأعلاف المدعومة من الحكومة، ولا سيما الشعير ونخالة القمح، والموزعة عبر مراكز الأعلاف التابعة لوزارة الزراعة، عنصرًا أساسيًا لاستدامة قطعان الماشية. وتُدار عملية التوزيع من خلال مراكز أعلاف معتمدة في المحافظات، حيث يستلم الرعاة حصصهم الشهرية أو الموسمية عند إبراز بطاقات تسجيل الماشية. إلا أن الرعاة أشاروا إلى أن التعداد المستخدم لتحديد حصص الأعلاف قديم ولا يعكس الأعداد الفعلية الحالية للماشية أو احتياجاتها. كما تُقدَّم اللقاحات البيطرية والخدمات الصحية الأساسية للحيوانات بشكل مدعوم من خلال وزارة الزراعة، وغالبًا ما تكون متاحة في المدن وبالقرب من مراكز الأعلاف، إلا أن تغطية الخدمات البيطرية تبقى محدودة في مناطق الرعي النائية، وقد أكد الرعاة الحاجة إلى وحدات بيطرية متنقلة.

ولا يزال الوصول إلى المياه أحد أبرز القيود التي تواجه الرعي. إذ يعتمد الرعاة على الآبار التقليدية، وأحواض الأودية، والبرك (الحفائر)، وفي المناطق الأبعد على المياه المنقولة بالصهاريج، لا سيما في سنوات الجفاف. وقد أسهم تركز الماشية حول نقاط المياه المحدودة في حدوث تدهور محلي للبيئة. كما قد تصل المسافات بين مصادر المياه إلى عشرات الكيلومترات، مما يؤثر بشكل كبير على حركة القطعان ويزيد من التكاليف.

وخلال السنوات الأخيرة، أدت التحديات المناخية والبيئية، إلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف وتقليص برامج دعم الأعلاف، إلى جعل استدامة تربية الماشية أقل جدوى من الناحية الاقتصادية. ونتيجةً لذلك، قامت العديد من الأسر بتقليص أحجام قطعانها أو التخلي عن الرعي كليًا.

2.3.7.7 الرعاة في منطقة دراسة تقييم الاثر البيئي والاجتماعي

يشكّل الرعاة البدو في منطقة دراسة التقييم البيئي والاجتماعي في الغالب رعاة مستقرين/رعيًا مستقرًا، وبدرجة أقل رعاة شبه رحّل ورعاة رحّل، وذلك على النحو التالي:

- **الرعاة المستقرون/الرعي المستقر**: يُعد الرعي المستقر المرتبط بالأسر البدوية المستقرة شائعًا جدًا في مختلف أنحاء منطقة دراسة التقييم البيئي والاجتماعي في البادية الجنوبية والوسطى، لا سيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ويشمل ذلك الأسر المقيمة بشكل دائم في القرى أو المدن المدرجة في الجدول 1-7 ضمن محافظات العقبة ومعان والطفيلة والكرك وعمّان. كما توجد أعداد محدودة من الرعاة المستقرين الذين يقيمون في خيام ويعيشون بشكل غير رسمي على أراضٍ حكومية أو خاصة في المحافظات الخمس المشمولة بمنطقة الدراسة. ويمكن العثور على قطعان صغيرة من الأغنام والماعز والإبل (في منطقة وادي رم عمومًا) المرتبطة بالأسر المستقرة وهي ترعى في أنحاء منطقة الدراسة، بما في ذلك على طول الطريق الصحراوي. وأشارت ملاحظات أفراد من المجتمع البدوي ومُلّاك الماشية الذين تمت مقابلتهم إلى أن شواغلهم الرئيسية المتعلقة بالمشروع تتمثل في احتمالية تسبب الضوضاء أو الغبار في إزعاج الحيوانات، أو سقوط

الماشية في الخنادق المفتوحة، أو إعاقة أعمال الإنشاء لحركة الماشية أو الوصول إلى نقاط المياه أو مناطق الرعي أو مراكز توزيع الأعلاف.

- **الرعاة شبه الرحّل والرحّل**: اعتمادًا على الظروف المناخية في أي سنة معيّنة، يمكن العثور على بعض الرعاة شبه الرحّل، وبدرجة أقل الرحّل، خلال فصول الخريف والشتاء وبداية الربيع في مناطق رعي تمتد من الأودية الواقعة شرق القطرانة والحسا، جنوبًا إلى مناطق الجفر وبطن الغول ووادي رم.

وفي حين يُرجَّح أن تقع هذه المناطق على بُعد عدة كيلومترات من ممر خط الأنابيب، فقد تتحرك هذه الجماعات الرعوية وقطعانها عبر الممر أو بالقرب منه في أوقات معيّنة من السنة استجابةً لكميات الهطول المطري، وتوافر المراعي، وإمكانية الوصول إلى نقاط المياه أو ممرات الرعي. وتكون هذه التحركات في الغالب موسمية وتكيّفية بطبيعتها.

ومع ذلك، ستتطلب المرحلة اللاحقة إجراء دراسات إضافية لتأكيد ما إذا كانت أعمال إنشاء خط الأنابيب قد يكون لها القدرة على تقييد الوصول بشكل مؤقت إلى بعض مناطق الرعي أو نقاط المياه، أو التأثير على مسارات حركة الثروة الحيوانية. وسيتم تنفيذ هذه الدراسات في إطار إعداد خطة عمل إعادة التوطين.

8.7 الصحة والسلامة والامن المجتمعي

ظروف الصحة والسلامة والامن المجتمعي في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة وتوافر البنية التحتية المحلية وتوفير الخدمات في جميع أنحاء البادية ومناطق عمّان الحضرية والعقبة. وقد تضمنت المسائل التي أثيرت خلال مرحلة اشراك مشاركة أصحاب المصلحة ما يلي: السلامة على الطرق وزيادة مخاطر المرور على طول الطريق السريع الصحراوي والطرق الداخلية المحلية؛ وقدرة خدمات الطوارئ والخدمات الصحية على الاستجابة للحوادث في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ وكفاية وجودة إمدادات المياه للأسر والماشية. تختلف هذه الظروف عبر دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: فالمناطق النائية والبعيدة عن المراكز الحضرية الرئيسية تعاني عمومًا من ضعف وتقييد الخدمات العامة والبنية التحتية، ومرافق صحية محدودة، وموارد بلدية محدودة. ويرتبط ذلك أيضًا باختلاف قدرات البلديات على توليد الإيرادات، حيث تتمكن البلديات الحضرية ذات الموارد الأفضل عمومًا من توفير تغطية خدمية أعلى من تلك الموجودة في مناطق البادية النائية.

ترتبط هذه الأنماط ارتباطًا مباشرًا بالمشروع، حيث ستتضمن أعمال البناء نقل المواد والعمال على نطاق واسع، وزيادة حركة مرور المركبات الثقيلة، وأعمال في مناطق نائية حيث قد يكون الاستجابة للطوارئ والحصول على المياه والتنسيق الأمني أمرًا صعبًا. لذلك، يركز خط الأساس المقدم في هذا القسم على الظروف الصحية والسلامة والأمن المجتمعي الأكثر صلة بالآثار المحتملة للمشروع أثناء البناء وبدء التشغيل.

1.8.7 النقل والسلامة على الطرق

تسيطر الطريق السريع الصحراوي (الطريق السريع 15) على شبكة النقل على طول مسار خط أنابيب النقل، وهو شريان النقل الوطني الرئيسي الذي يربط العقبة بعمان، وممر الطريق الرئيسي عبر البادية الوسطى والجنوبية. وتخضع الطرق السريعة الوطنية و"الطرق الرابطة" لسلطة وزارة الأشغال العامة والإسكان، بينما تتولى البلديات مسؤولية شبكات الطرق الداخلية المحلية داخل حدود البلديات. اما داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، فتخضع تخطيط الطرق وتنظيمها وصيانتها لصلاحية سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ويختلف الوصول إلى وسائل النقل العام بشكل كبير عبر منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، حيث تتوفر خيارات عالية نسبياً في المناطق الحضرية في عمّان، مقارنةً مع توفرها المحدود في مناطق البادية. على سبيل المثال، في منطقة قصبة الجفر، لا يوجد نظام نقل عام رسمي، باستثناء حافلة واحدة تبرعت بها شركة الفوسفات ويتم تشغيلها من قبل البلدية لخدمة الطلاب الذين يتنقلون إلى مدينة معان. أما في منطقة قصبة الديسة، فان وسائل النقل العام الرسمية ضئيلة أيضًا، مما يجبر السكان - وخاصة النساء والطلاب وأولئك الذين لا يملكون سيارات خاصة - على الاعتماد على حافلات محلية غير رسمية وغير مرخصة، مما يثير مخاوف تتعلق بالسلامة ويحد من خيارات التنقل. وقد أثارت الجمعيات النسائية باستمرار مسألة الافتقار إلى وسائل نقل آمنة وموثوقة باعتبارها عائقًا أمام المشاركة في الفرص الاقتصادية والأنشطة المجتمعية.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية عن سلامة المرور في مواقع محددة لإجراء هذا التقييم، فقد أشارت المقابلات التي تم اجراؤها مع البلديات والسكان المحليين والرعاة ومشغلي السياحة إلى عدة أنواع محتملة من النقاط الساخنة لسلامة الطرق: أي طريق في

المناطق الحضرية ولا سيما تلك القريبة من المدارس، وكذلك نقاط الدخول إلى المناطق السياحية في وادي رم، ومحطات النقل العام غير الرسمية (خاصة في الجفر والديسة)، وممرات الرعي الموسمية أو المناطق التي تعبر فيها الماشية الطرق بشكل متكرر (فقد أثيرت مسألة اصطدام المركبات بالجمال ليلاً في منطقة وادي رم -وهي مشكلة شائعة- من قبل مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة).

2.8.7 الامن العام والخاص والاستجابة للطوارئ

يتم تنظيم الأمن العام في الأردن بشكل مركزي تحت إشراف وزارة الداخلية ويتم تنفيذه من خلال عدة فروع متخصصة تعمل في جميع أنحاء منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وتتولى مديرية الأمن العام المسؤولية الأساسية عن الشرطة وإنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية على الصعيد الوطني. وفي مناطق البادية، يتم دعم مهام مديرية الأمن العام من قبل شرطة البادية، التي تحافظ على تواجدها ودورياتها في جميع أنحاء المناطق الصحراوية والمجتمعات النائية. وتلعب قوات الدرك دوراً منفصلاً في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام ودعم الأمن على المستوى الوطني.

وتتولى مديرية الدفاع المدني الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الحرائق وحوادث المرور والطوارئ الطبية، والتي تعمل من خلال وحدات على مستوى المحافظات والالوية. وعلى مستوى التنسيق الوطني، يقوم المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بتنسيق الاستجابة المشتركة بين القطاعات في حالات الطوارئ على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في مجال الأمن العام، يتم استخدام شركات الأمن الخاصة على نطاق واسع في الأردن والبادية، وعادة ما يعمل بها ضباط عسكريون أو ضباط شرطة سابقون، وكثير منهم من أصول بدوية. وقد اوضحت التعليقات الواردة من خلال المقابلات مع أصحاب المصلحة المحليين في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أنه من الشائع والمتوقع محلياً أن يتم دعم مشاريع البناء من قبل مزودي خدمات الأمن الخاص المحليين. وفي العديد من مواقع المشروع، يقوم أفراد الجيش والشرطة السابقون بتنظيم أنفسهم من خلال جمعيات، وذلك من أجل الاستفادة من هذه الفرص المحتملة.

لم تُظهر مشاركة أصحاب المصلحة وجود أي توترات أمنية كبيرة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ولكن أثيرت مخاوف في عدة مواقع بشأن احتمال وقوع حوادث عنف تتعلق بالتوترات المحلية بين القبائل حول توزيع المنافع، وكذلك ضرورة إدارة هذه القضايا بعناية.

3.8.7 الخدمات الصحية

الوصول إلى الرعاية الصحية في الأردن يتبع هيكلًا متدرجًا. حيث تقع المستشفيات (الرعاية الثانوية والثالثية) بشكل عام في المدن الكبرى ومراكز المحافظات، في حين تُقدَّم الخدمات الصحية الأساسية في البلدات والقرى بشكل رئيسي عبر المراكز الصحية الأولية التي توفر الخدمات الطبية الروتينية والعامة. وتضم معظم المحافظات مستشفيات تابعة لوزارة الصحة ومستشفيات عسكرية تابعة للخدمات الطبية الملكية التي تعمل كمراكز إحالة رئيسية. اما في المناطق الريفية بالبادية، فتعتمد الأسر عادةً على هذه المرافق المتدرجة، مع إحالة الحالات إلى المستشفيات في أقرب المراكز الحضرية للحصول على رعاية متخصصة أو طارئة.

يختلف الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بشكل كبير على طول مسار خط أنابيب مشروع الناقل الوطني، مما يعكس تفاوتا واسعا بين المناطق الحضرية والريفية في الأردن.

تقدم محافظة عمان خدمات الرعاية الصحية الأكثر شمولاً وتخصصاً في البلاد، بما في ذلك مرافق وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية. وتعتبر عمان مركزاً إقليمياً للسياحة الطبية والعلاجية، حيث تضم العديد من المستشفيات العامة والخاصة والعيادات المتخصصة والخدمات الصيدلانية والتشخيصية المتطورة.

وبالمقارنة، فإن البنية التحتية الصحية في محافظات البادية الجنوبية محدودة بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، في منطقة القويره ووادي رم، يتم توفير الخدمات الصحية بشكل أساسي من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية، ولا توجد مستشفيات داخل هذه المناطق نفسها. فالسكان الذين يحتاجون إلى علاج متخصص يترتب عليهم الذهاب إلى مدينة العقبة. وفي منطقة قصبة الجفر، تقتصر البنية التحتية الصحية المتاحة على مركز صحي عام واحد يفتقر إلى الخدمات المتخصصة، ويضطر السكان المحليون إلى الانتقال إلى معان للحصول على رعاية صحية أكثر تقدماً.

4.8.7 الوصول إلى المياه

تعد ندرة المياه أحد أهم التحديات التنموية في الأردن، وقد انعكس ذلك بوضوح في تعليقات أصحاب المصلحة في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد أثيرت مخاوف متكررة في مناطق البادية الوسطى والجنوبية بأن المشروع سينقل المياه عبر هذه الأراضي، ولكن المجتمعات المحلية نفسها لن تستفيد من تحسين الوصول إلى المياه. وكانت هذه المسألة من بين أكثر الموضوعات حساسية من الناحية العاطفية وأكثرها إثارة للجدل من الناحية السياسية خلال عملية المشاركة.

تتولى وزارة المياه والري مسؤولية تنظيم قطاع المياه وسياساته. اما سلطة المياه الأردنية فهي المسؤولة عن مهمة التشغيل وتقديم الخدمات في قطاع المياه. ويتم تقديم الخدمات من خلال شركات المياه الإقليمية (مثل شركة مياه العقبة في محافظة العقبة).

يأتي إمداد الأردن بالمياه في المقام الأول من طبقات المياه الجوفية (المتجددة وغير المتجددة)، مدعومة بخزانات المياه السطحية والمياه العادمة المعالجة. وتعد الآبار الجوفية العميقة المصدر الرئيسي للمياه في معظم أنحاء البادية. وفي العديد من المدن والقرى الواقعة على طول مسار خط الأنابيب، يأتي إمداد المنازل بالمياه من هذه الآبار، حيث يتم ضخها إلى خطوط الأنابيب الرئيسية ثم توزيعها على الشبكات المحلية. وقد أدى الاستخراج المفرط من طبقات المياه الجوفية - إلى جانب انخفاض معدل التغذية- إلى انخفاض توافر المياه وتدهور جودتها في بعض المواقع، وزيادة الاعتماد على توصيل المياه بواسطة الصهاريج خلال أشهر الصيف أو في فترات ارتفاع الطلب.

وتختلف أنماط إمدادات المياه ووصول الأسر إليها عبر منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ولكنها تتميز عمومًا بإمدادات متقطعة ومقننة. ولا تحصل معظم الأسر على مياه متدفقة بشكل مستمر عبر الشبكة. بدلاً من ذلك، يتم تنظيم توزيع المياه وفقًا لجداول زمنية متناوبة تختلف حسب الموقع. فعلى سبيل المثال، في عمّان، أفادت العديد من الأسر بأنها تحصل على مياه متدفقة عبر الشبكة مرة واحدة في الأسبوع لمدة 24 ساعة تقريبًا. اما في حوض وادي رم، أفادت المجتمعات المحلية بأنها تتلقى المياه عبر الشبكة حوالي ثلاث مرات في الأسبوع لفترات محدودة (حوالي ساعتين في كل دورة). وتتطلب هذه الأنماط من الأسر الاعتماد بشكل كبير على خزانات المياه على أسطح المنازل وتخزين المياه وشراء المياه من الصهاريج، خاصة خلال أشهر الصيف.

على الصعيد الوطني، يتم تقسيم توزيع المياه وفقًا لثلاثة قطاعات: الاستخدام البلدي، بما في ذلك الاستهلاك المنزلي، والاستخدام الصناعي، والاستخدام الزراعي. ويستهلك القطاع الزراعي الحصة الأكبر من الموارد المائية المتاحة في الأردن، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى احتياجات الري في المناخ الجاف. كما وان التوزيع الوطني للموارد مقبول بشكل واسع من قبل الجهات الحكومية المعنية، ولكنه لا يُنظر إليه بالعموم على أنه عادل على المستوى المحلي في البادية، حيث أعربت المجتمعات المحلية باستمرار عن قلقها بشأن نقص الوصول إلى المياه، وتراجع موثوقيتها، وتدهور تقديم الخدمات.

وعلى طول مسار خط الأنابيب، كان عدم الرضا عن الوصول إلى المياه وموثوقية التزويد واسع الانتشار. ورغم أن ندرة المياه تؤثر على جميع المناطق، فقد أشارت مشاركة أصحاب المصلحة إلى أن مجتمعات البادية النائية - لا سيما في أجزاء من الجفر وحوض وادي رم - تواجه بعضاً من أشد حالات النقص في الخدمات.

9.7 تقييم حساسية البنية التحتية الاجتماعية

1.9.7 تصنيف مستويات الحساسية

تم تنفيذ المسح الميداني لتصنيف حساسية البنية التحتية خلال الفترة من 2 إلى 12 حزيران 2025 على طول حرم خط الأنابيب. وبالنسبة لمسارات إعادة التوجيه، جرى مسح مسار الالتفاف في الديسة فقط، في حين تم تقييم مساري الحسا والقطرانة باستخدام صور الأقمار الصناعية، وسيتطلبان تنفيذ مسوحات ميدانية لاحقة.

وبالاستناد إلى خبرة فريق المسح في المشاريع الخطية، تم تحديد فئات الحساسية وإدراجها ضمن نطاق العمل قبل تنفيذ المسح الميداني للبنية التحتية. وخلال المسح، جرى جمع صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو وأوصاف ميدانية وتفاصيل المؤشرات. وقد أخذت فئات التقييم بعين الاعتبار البنية التحتية القائمة ضمن نطاق المسح.

وترد فئات الحساسية والمؤشرات المرتبطة بها في الجدول 3-7 أدناه.

الجدول 7-3 الفئة والمحفِّزات

الفئة	العناصر/المستقبلات المُحفِّزة
الفئة 3: حساسية عالية	• مستشفى • مقبرة • مبنى عسكري أو حكومي • مكان عبادة • أكثر من 30 مبنى سكني منفصل • مبنى شقق أو مبانٍ تضم أكثر من 20 وحدة سكنية منفردة أو 3 طوابق • أكثر من 10 منشآت تجارية • أكثر من فندقين • أكثر من 3 منشآت صناعية • منشأة صناعية واحدة أو أكثر عالية الخطورة (بما في ذلك منشآت الهيدروكربونات أو منشآت المعالجة الكيميائية)
الفئة 2: حساسية متوسطة	• أكثر من 10 مبانٍ سكنية منفصلة، ولكن أقل من 30 • مبنى شقق أو مبانٍ تضم أقل من 20 وحدة سكنية منفردة أو طابقين • أكثر من 5 منشآت تجارية، ولكن أقل من 10 • أقل من فندقين • أكثر من منشأة صناعية واحدة، ولكن أقل من 3 • زراعة مكثفة بما في ذلك الثروة الحيوانية (تشمل البيوت البلاستيكية، الري، وتربية الماشية في الحظائر) • طريق رئيسي أو تقاطع مرافق فوق الأرض
الفئة 1: حساسية منخفضة	• أقل من 10 مبانٍ سكنية منفصلة • من 1 إلى 5 منشآت تجارية • زراعة غير مكثفة بما في ذلك الثروة الحيوانية • طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض
الفئة 0: دون حساسية	لا توجد مستقبلات

1.1.9.7 نظرة عامة على مرافق المشروع في محافظة العقبة

تشمل مرافق المشروع ومسار خط الأنابيب الواقعة ضمن محافظة العقبة ما يلي:

- 113 كم من خط الأنابيب
- مرافق المشروع: مرافق محطة التحلية، محطة ضخ المأخذ، محطة الضخ المعزِّزة رقم 1، محطة الضخ المعزِّزة رقم 2، محطة الضخ المعزِّزة رقم 3، ومنشأة الطاقة المتجددة (الشكل 7-9 والشكل 7-10)

يقع ما يقارب 26٪ من إجمالي مسار خط الأنابيب ضمن محافظة العقبة. وفي هذه المحافظة، يوجد سبعة مرافق للمشروع، كما هو موضح في الجدول 7-4.

الجدول 7-4 مرافق المشروع ضمن محافظة العقبة

مرافق المشروع	اللواء	القضاء
مرافق محطة التحلية	العقبة	-

محطة ضخ مياه السحب	العقبة	-
محطة الضخ المعزِّزة رقم 1	العقبة	-
محطة الضخ المعزِّزة رقم 2	العقبة	-
خزان التنظيم رقم 1	العقبة	-
محطة الضخ المعزِّزة رقم 3	القويرة	-
منشأة الطاقة المتجددة	القويرة	-

ضمن محافظة العقبة، توجد 12 تجمعًا سكانيًا تقع ضمن مسافة 10كم من مسار خط الأنابيب. ويُعرض ملخص ذلك في الجدول 7-5.

الجدول 7-5 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة العقبة)

التجمع السكاني	مرفق المشروع أو خط الأنابيب	المسافة من مرفق المشروع أو خط الأنابيب (كم)
ديسة	خط الأنابيب	0.2
الصالحية	خط الأنابيب	0.2
	منشأة الطاقة المتجددة	7.3
مزفر	خط الأنابيب	0.3
الراشدية	خط الأنابيب	0.5
	منشأة الطاقة المتجددة	9.9
الشاكرية	خط الأنابيب	0.8
	منشأة الطاقة المتجددة	10.6
الطويل	خط الأنابيب	1.4
الطويسة	خط الأنابيب	1.4
المملح	خط الأنابيب	2.0
	محطة الضخ الابتدائية	4.6
	مرافق محطة التحلية ومحطة الضخ المعزِّزة رقم 1	3.7
	محطة الضخ المعزِّزة رقم 2	4.2
المنيشير	خط الأنابيب	2.8
القويرة	خط الأنابيب	8.7
	منشأة الطاقة المتجددة	7.3
العقبة	خط الأنابيب	9.2
	خزان التنظيم رقم 1	9.6
غال	خط الأنابيب	8.1

2.1.9.7 نتائج تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية في محافظة العقبة

ضمن محافظة العقبة، وخلال تنفيذ مسح البنية التحتية الاجتماعية، تم جمع البيانات من الجهة الشرقية للطريق لمسافة 63 كم، ومن الجهة الغربية لمسافة 9 كم، ومن الجهتين لمسافة 41 كم، وذلك بسبب محدودية الوقت واعتبارات الوصول واتجاه المسار المحدد. ومع ذلك، تُظهر الجهتان مستويات متقاربة من التطور في جميع المواقع التي شملها المسح. وبناءً عليه، تُعد مجموعات البيانات التي تم جمعها ممثِّلة للظروف العامة على طول المسار ضمن محافظة العقبة.

وفي محافظة العقبة، تم تصنيف 13.4 كم (11.8٪) من مسار خط الأنابيب على أنه ذو حساسية عالية، و21.6 كم (19.1٪) ذو حساسية متوسطة، و13.7 كم (12.1٪) ذو حساسية منخفضة، و64.6 كم (57٪) على أنه لا يحتوي على مستقبلات. ويقدّم الجدول 7-6 ملخصًا لفئات الحساسية التي تم تحديدها.

الجدول 7-6 ملخص الحساسية - محافظة العقبة

الفئة	مسار خط الأنابيب (كم)	مقاطع التعريف	المستقبلات المُحفِّزة (العدد بين قوسين)	مستقبلات بنية تحتية أخرى
الفئة 3: حساسية عالية	13.4	9، 11، 12، 27، 29	• مبانٍ حكومية (4) • أماكن عبادة (2) • منشآت صناعية (3)	• طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض • مبنى شقق أقل من 20 وحدة أو ≥ طابقين • طريق رئيسي أو تقاطع مرافق فوق الأرض • منشآت تجارية(5)
الفئة 2: حساسية متوسطة	21.6	1، 5، 10، 15، 16، 24، 25، 26، 28	• منشآت تجارية (8) • مباني شقق أقل من 20 وحدة أو ≥ طابقين (8) • زراعة مكثفة (1) • طريق رئيسي أو تقاطع مرافق فوق الأرض (7) • مخيمات بدوية مستقرة محتملة(1)	• طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض • زراعة متوسطة الكثافة • منشآت تجارية
الفئة 1: حساسية منخفضة	13.7	2، 3، 4، 7، 44	• طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض(12)	• لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 0 (لا توجد مستقبلات)	64.6	6، 8، 13، 14، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 217، 218، 43، 45، 46، 47، 48، 49	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق

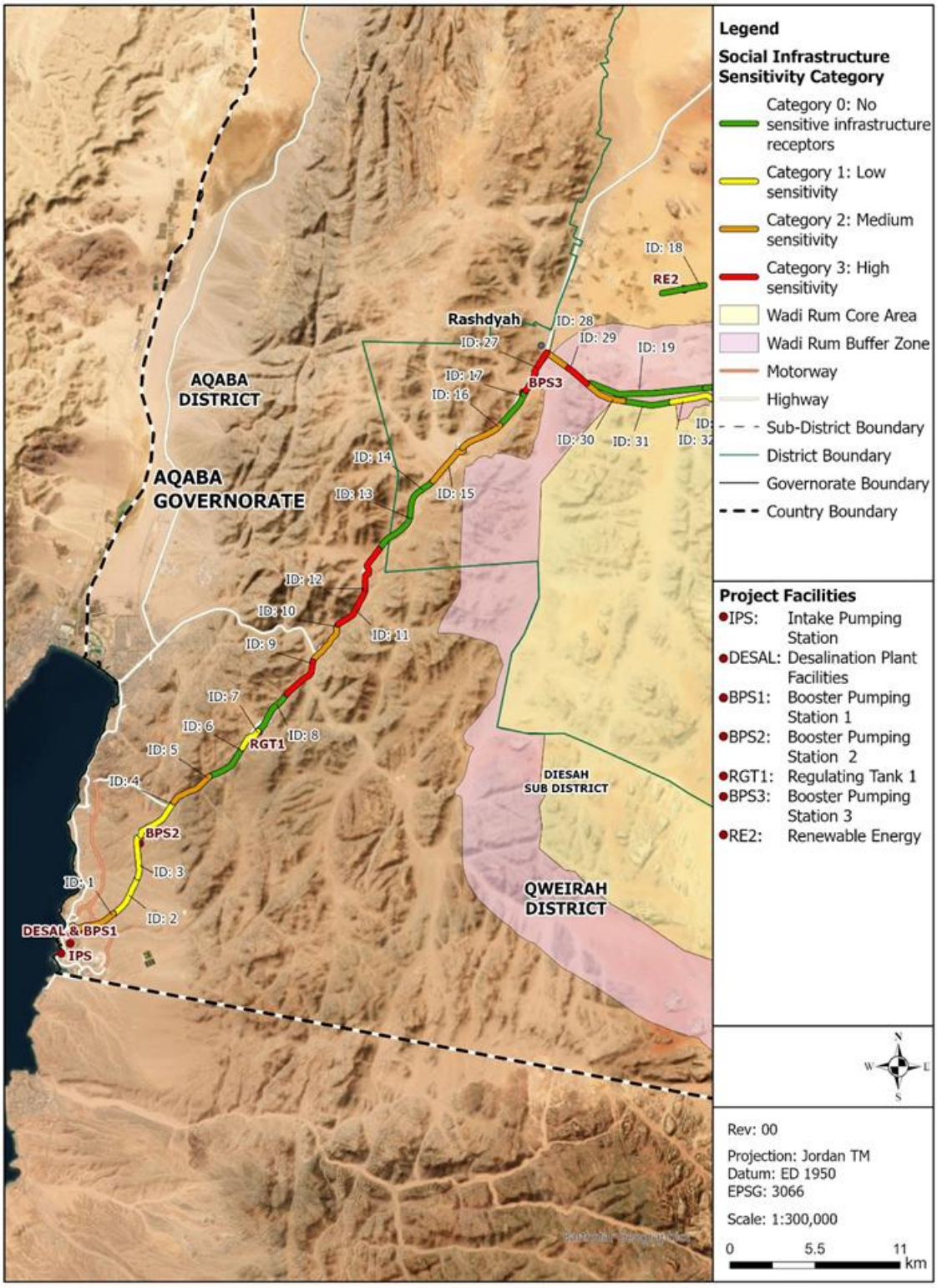

الشكل 9-7 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة العقبة

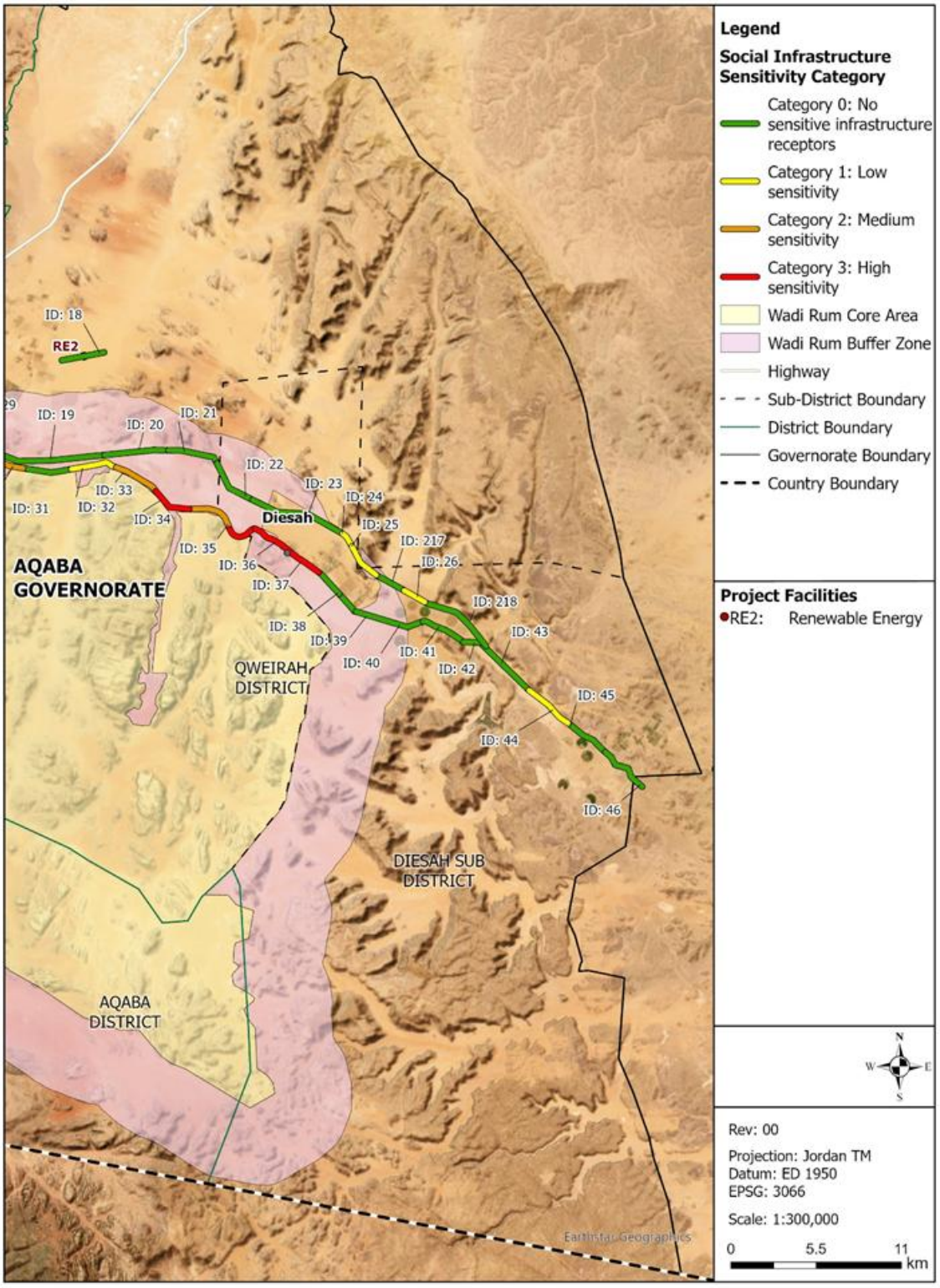

الشكل 7-10 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة العقبة

3.1.9.7 نظرة عامة على مرافق المشروع في محافظة معان

تشمل مرافق المشروع ومسار خط الأنابيب الواقعة ضمن محافظة معان ما يلي:

- 145 كم من خط الأنابيب
- مرافق المشروع: خزان التنظيم رقم 3 وخزان كسر الضغط (الشكل 11-7 والشكل 12-7)

يقع ما يقارب 33٪ من إجمالي مسار خط الأنابيب ضمن محافظة معان. وفي هذه المحافظة، يوجد مرفقان للمشروع، كما هو موضح في الجدول 7-7.

الجدول 7-7 مرافق المشروع ضمن محافظة معان

مرافق المشروع	اللواء	القضاء
خزان التنظيم رقم 3	القصبة	الجفر
خزان كسر الضغط	القصبة	الجفر

ضمن محافظة معان، يوجد تجمع سكاني واحد، وهو **الجفر**، يقع ضمن مسافة 10 كم من مسار خط الأنابيب. ويُعرض ملخص ذلك في الجدول 8-7.

الجدول 8-7 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة معان)

التجمع السكاني	مرفق المشروع أو خط الأنابيب	المسافة من مرفق المشروع أو خط الأنابيب (كم)
الجفر	خط الأنابيب	7.6

4.1.9.7 نتائج تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية في محافظة معان

ضمن محافظة معان، وخلال تنفيذ مسح البنية التحتية الاجتماعية، تم جمع البيانات من جانبي الطريق على امتداد كامل مسار خط الأنابيب الذي يمر عبر هذه المحافظة.

يقع مسار خط الأنابيب ضمن مسافة 10 كم من تجمع الجفر، ولم يتم رصد أي محفزات ذات حساسية عالية أو منخفضة في محيط هذا التجمع. إلا أنه لوحظ أن نحو 80٪ من محفزات الحساسية المتوسطة على طول المسار تتركز في المنطقة المحيطة بهذا التجمع.

وفي محافظة معان، تم تصنيف 2.4 كم (1.6٪) من مسار خط الأنابيب على أنه ذو حساسية عالية، و18.6 كم (12٪) ذو حساسية متوسطة، و6 كم (4٪) ذو حساسية منخفضة، و118.1 كم (81٪) على أنه لا يحتوي على مستقبلات. ويقدّم الجدول 7-9 ملخصًا لفئات الحساسية التي تم تحديدها.

الجدول 9-7 ملخص الحساسية – محافظة معان

الفئة	مسار خط الأنابيب (كم)	مقاطع التعريف	المستقبلات المُحفِّزة	مستقبلات بنية تحتية أخرى
الفئة 3: حساسية عالية	2.4	61	• مبنى حكومي (1)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 2: حساسية متوسطة	18.6	54، 60، 81، 82، 86، 87، 88	• منشآت صناعية أقل من 3 (6)زراعة مكثفة	طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض

			(20)مخيمات بدوية مستقرة محتملة (6)	
الفئة 1: حساسية منخفضة	6.0	52، 57	• طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض (2)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 0 (لا توجد مستقبلات)	118.1	50، 51، 53، 55، 56، 58، 59، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 83، 84، 85، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99	• لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق

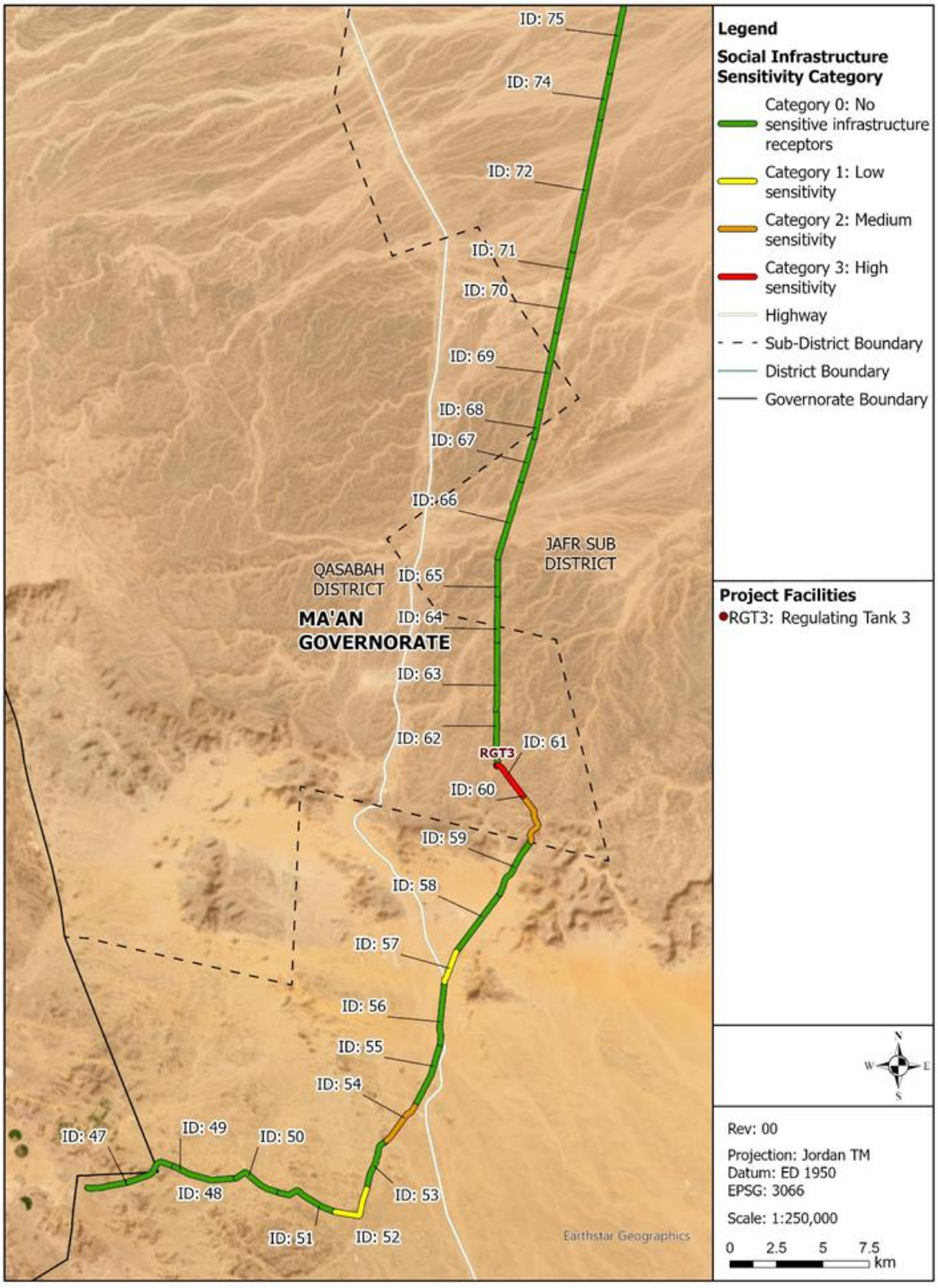

الشكل 7-11 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة معان

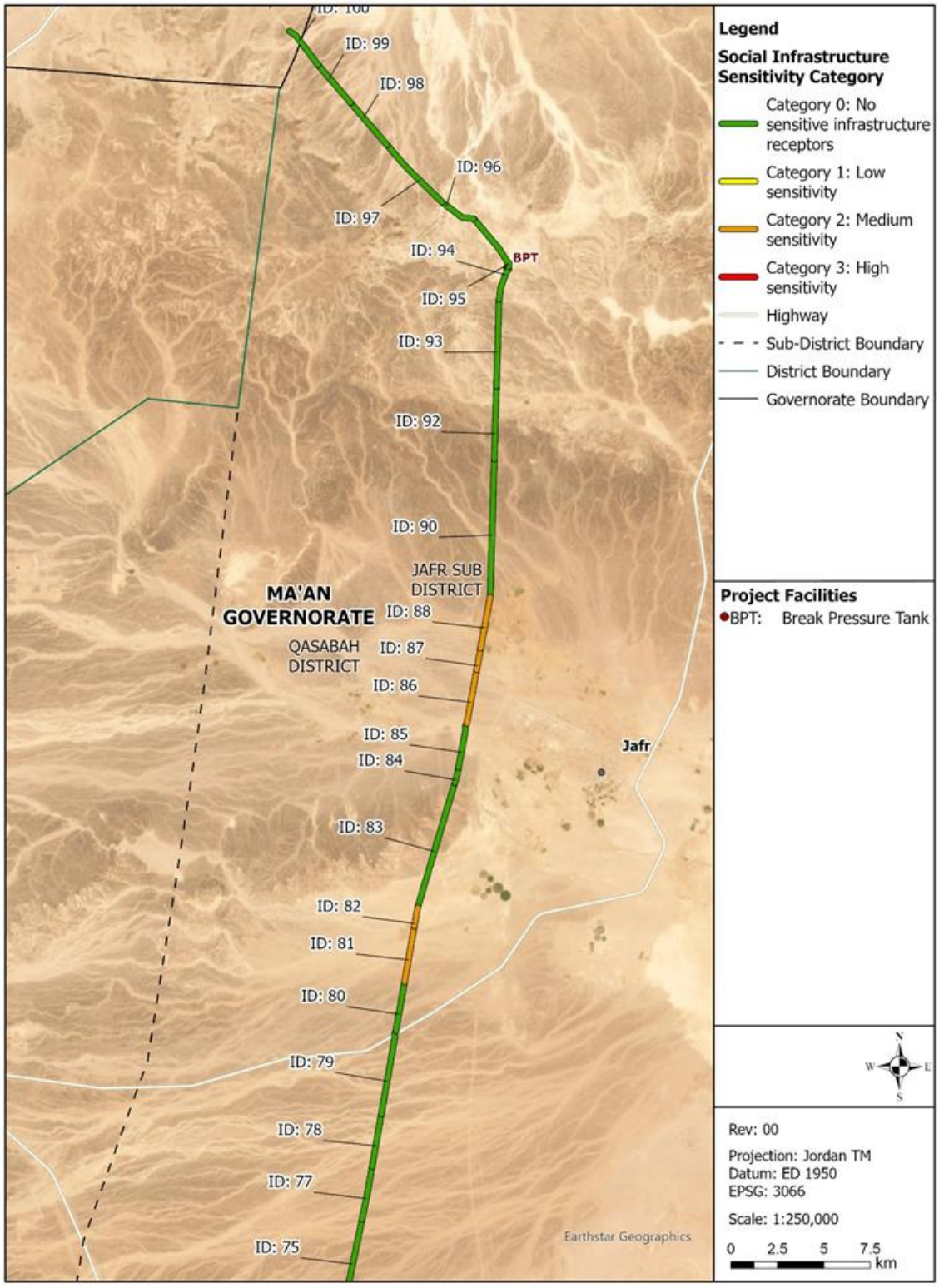

الشكل 7-12 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة معان

5.1.9.7 نظرة عامة على مرافق المشروع في محافظة الطفيلة

تشمل مرافق المشروع ومسار خط الأنابيب الواقعة ضمن محافظة الطفيلة ما يلي:

- 26 كم من خط الأنابيب
- لا توجد مرافق للمشروع (الشكل 13-7)

يقع ما يقارب 6٪ من إجمالي مسار خط الأنابيب ضمن محافظة الطفيلة ولواء الحسا. ولا توجد في هذه المحافظة أي مرافق للمشروع.

ضمن هذه المحافظة، يوجد تجمعان سكانيان يقعان ضمن مسافة 10 كم من مسار خط الأنابيب. ويُعرض ملخص ذلك في الجدول 7-10.

الجدول 7-10 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة الطفيلة)

التجمع السكاني	مرفق المشروع أو خط الأنابيب	المسافة من مرفق المشروع أو خط الأنابيب (كم)
الحسا	خط الأنابيب	0.1
الجرف	خط الأنابيب	8.9

6.1.9.7 نتائج تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية في محافظة الطفيلة

ضمن محافظة الطفيلة، وخلال تنفيذ مسح البنية التحتية الاجتماعية، تم جمع البيانات من جانبي الطريق على امتداد كامل مسار خط الأنابيب الذي يمر عبر هذه المحافظة.

وفي محافظة الطفيلة، ومع الأخذ بعين الاعتبار مسار الالتفاف حول الحسا، تم تصنيف 0.1 كم (0.3٪) من مسار خط الأنابيب على أنه ذو حساسية منخفضة، في حين صُنِّف باقي المسار، بطول 26.2 كم (99.7٪)، على أنه لا يحتوي على مستقبلات. ويقدّم الجدول 7-11 ملخصًا لفئات الحساسية التي تم تحديدها.

الجدول 7-11 ملخص الحساسية في محافظة الطفيلة

الفئة	مسار خط الأنابيب (كم)	مقاطع التعريف	المستقبلات المُحفِّزة	مستقبلات بنية تحتية أخرى
الفئة 3: حساسية عالية	0.0	لا توجد مقاطع تعريف	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 2: حساسية متوسطة	0.0	لا توجد مقاطع تعريف	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 1: حساسية منخفضة	0.1	مسار الالتفاف حول الحسا	طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض(1)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 0 (لا توجد مستقبلات)	26.2	100، 101، 102، 103، مسار الالتفاف حول الحسا	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق

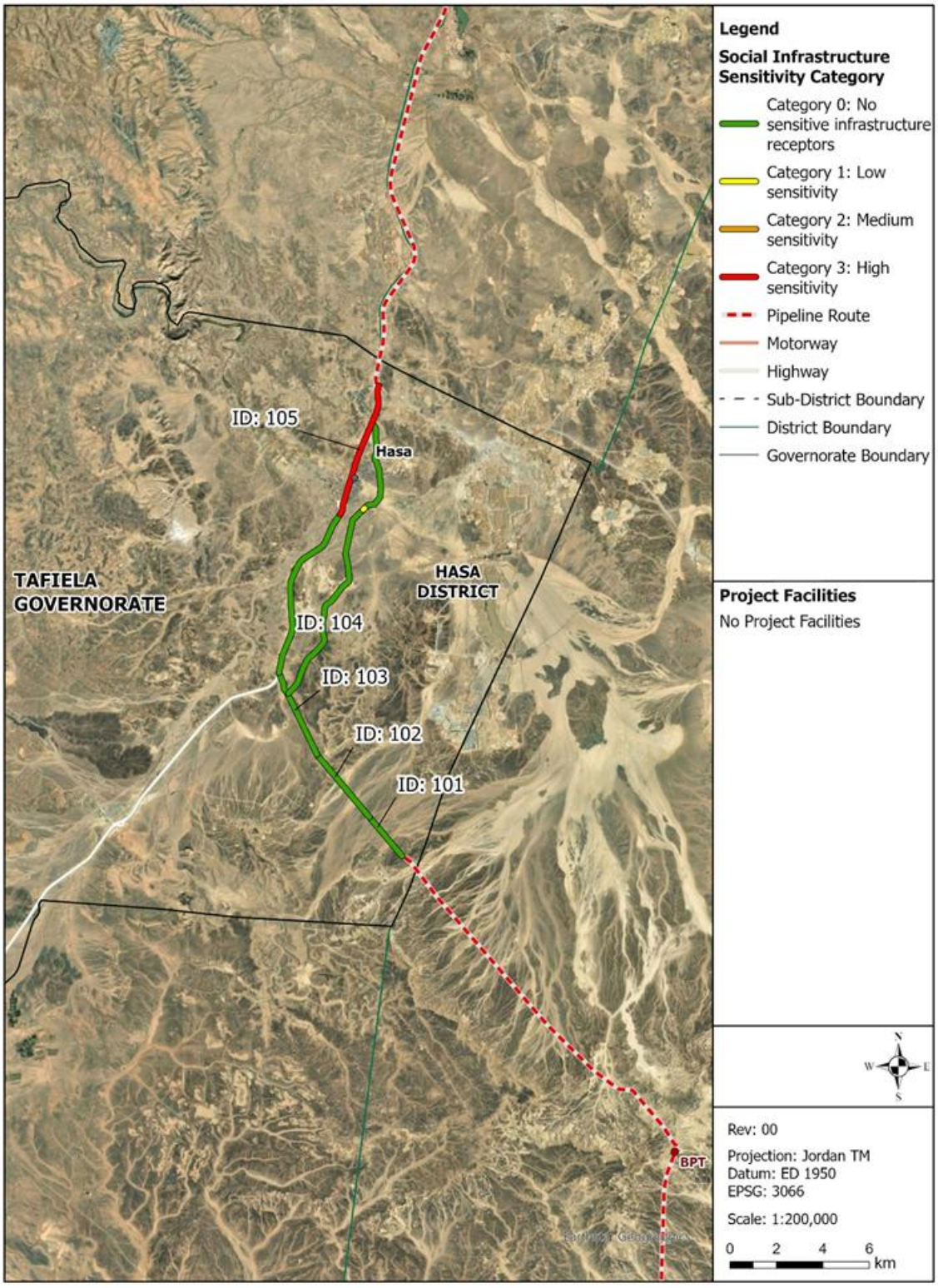

الشكل 13-7 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة الطفيلة

7.1.9.7 نظرة عامة على مرافق المشروع في محافظة الكرك

تشمل مرافق المشروع ومسار خط الأنابيب الواقعة ضمن محافظة الكرك ما يلي:

- 58 كم من خط الأنابيب
- لا توجد مرافق للمشروع (الشكل 14-7)

يقع ما يقارب 13٪ من إجمالي مسار خط الأنابيب ضمن محافظة الكرك، ويمر عبر لواء المزار الجنوبي ولواء القطرانة. ولا توجد في هذه المحافظة أي مرافق للمشروع.

ضمن محافظة الكرك، يوجد أربعة تجمعات سكانية تقع ضمن مسافة 10 كم من مسار خط الأنابيب. ويُعرض ملخص ذلك في الجدول 7-12.

الجدول 12-7 التجمعات السكانية الواقعة ضمن 10 كم من مسار خط الأنابيب ومرافق المشروع (محافظة الكرك)

التجمع السكاني	مرفق المشروع أو خط الأنابيب	المسافة من مرفق المشروع أو خط الأنابيب (كم)
القطرانة	خط الأنابيب	0.1
سد السلطاني	خط الأنابيب	0.2
وادي أبيض	خط الأنابيب	1.1
الحميدية	خط الأنابيب	8.5

8.1.9.7 نتائج تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية في محافظة الكرك

ضمن محافظة الكرك، وخلال تنفيذ مسح البنية التحتية الاجتماعية، تم جمع البيانات من الجهة الشرقية لكامل مسار خط الأنابيب، وذلك بسبب محدودية الوقت واعتبارات الوصول واتجاه المسار المحدد. ومع ذلك، تُظهر الجهتان مستويات متقاربة من التطور في جميع المواقع التي شملها المسح، وبناءً عليه تُعد مجموعات البيانات التي تم جمعها ممثِّلة للظروف العامة على طول المسار ضمن محافظة الكرك.

وفي محافظة الكرك، ومع الأخذ بعين الاعتبار مسار الالتفاف حول القطرانة، تم تصنيف 0.6 كم (1٪) من مسار خط الأنابيب على أنه ذو حساسية عالية، و0.3 كم (0.5٪) ذو حساسية متوسطة، و16.0 كم (27.3٪) ذو حساسية منخفضة، و41.8 كم (71.2٪) على أنه لا يحتوي على مستقبلات. ويقدّم الجدول 7-13 ملخصًا لفئات الحساسية التي تم تحديدها.

الجدول 13-7 ملخص الحساسية – محافظة الكرك

الفئة	مسار خط الأنابيب (كم)	مقاطع التعريف	المستقبلات المُحفِّزة	مستقبلات بنية تحتية أخرى
الفئة 3: حساسية عالية	0.6	184، 185	مبانٍ حكومية(2)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 2: حساسية متوسطة	0.3	187	زراعة مكثفة(4)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 1: حساسية منخفضة	16.0	186، 110، مسار الالتفاف حول القطرانة	طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض(2)	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 0 (لا توجد مستقبلات)	41.8	200، 220، 222، 221، 223، 219، 201	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق

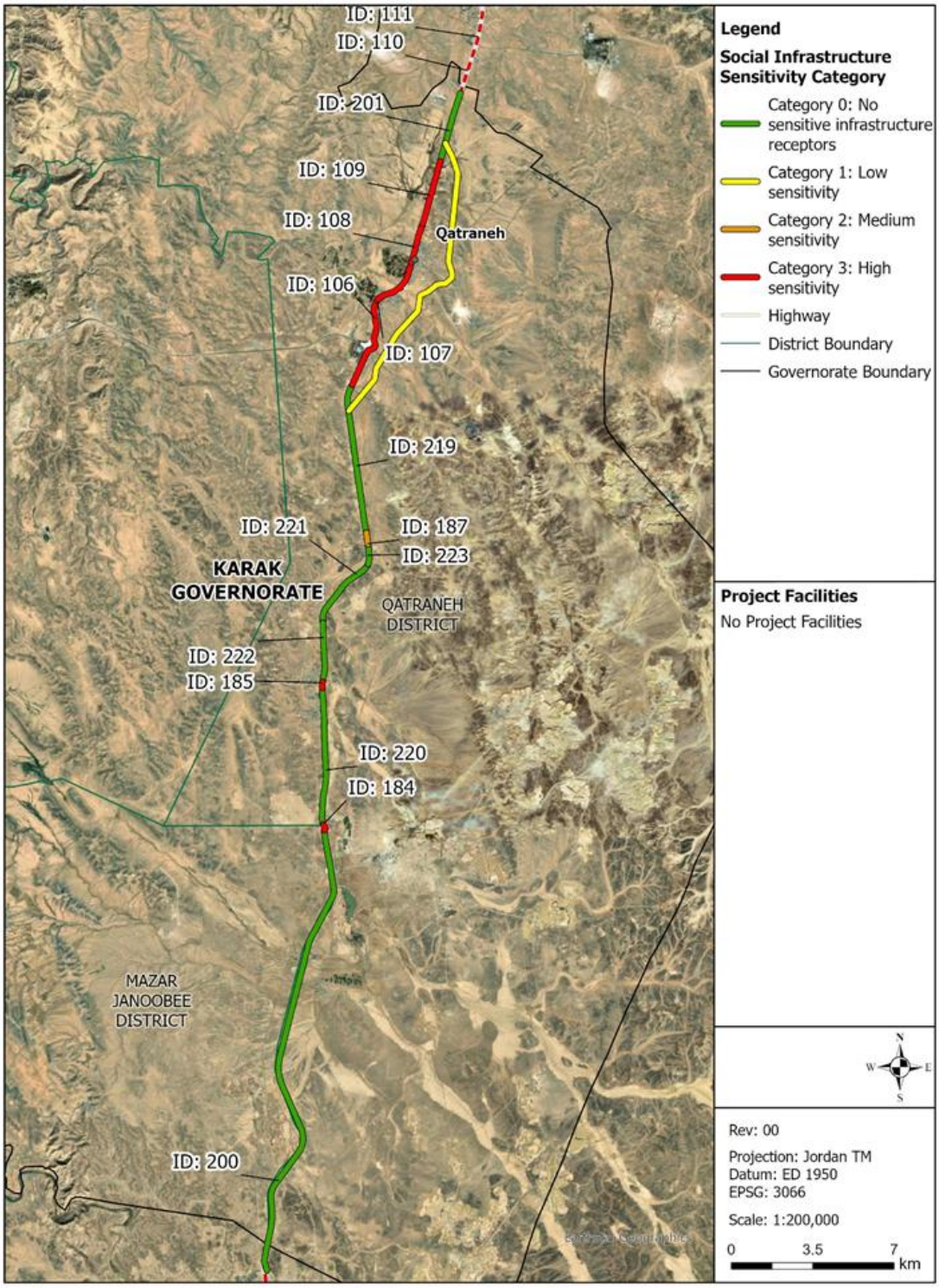

الشكل 7-14 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة الكرك

9.1.9.7 نظرة عامة على مرافق المشروع في محافظة عمّان

تشمل مرافق المشروع ومسار خط الأنابيب الواقعة ضمن محافظة عمّان ما يلي:

- 95 كم من خط الأنابيب
- مرافق المشروع: محطة الضخ في ممر تطوير عمّان، خزان أبو علندا، وخزان المنتزه (الشكل 7-15 و الشكل 7-16)

يقع ما يقارب 22٪ من إجمالي مسار خط الأنابيب ضمن محافظة عمّان. وفي هذه المحافظة، يوجد ثلاثة مرافق للمشروع، كما هو موضح في الجدول 7-14.

الجدول 7-14 مرافق المشروع ضمن محافظة عمّان

مرافق المشروع	اللواء	القضاء
محطة الضخ في ممر تطوير عمّان	الموقر	رجم الشامي
خزان أبو علندا	القويسمة	-
خزان المنتزه	القويسمة	-

ضمن محافظة عمّان، يوجد 94 تجمعًا سكانيًا تقع ضمن مسافة 10 كم من مسار خط الأنابيب.

10.1.9.7 نتائج تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية في محافظة عمّان

ضمن محافظة عمّان، وخلال تنفيذ مسح البنية التحتية الاجتماعية، تم جمع البيانات من الجهة الشرقية للطريق لمسافة 59.7 كم، ومن الجهة الغربية لمسافة 27.3 كم، ومن الجهتين لمسافة 8.4 كم، وذلك بسبب محدودية الوقت واعتبارات الوصول واتجاه المسار المحدد. ومع ذلك، تُظهر الجهتان مستويات متقاربة من التطور في جميع المواقع التي شملها المسح. وبناءً عليه، تُعد مجموعات البيانات التي تم جمعها ممثِّلة للظروف العامة على طول المسار ضمن محافظة عمّان.

ويقدّم الجدول 7-15 ملخصًا لفئات الحساسية التي تم تحديدها. وفي محافظة عمّان، تم تصنيف 32.2 كم (33.8٪) من مسار خط الأنابيب على أنه ذو حساسية عالية، و19.8 كم (20.8٪) ذو حساسية متوسطة، و12.1 كم (12.6٪) ذو حساسية منخفضة، و31.3 كم (32.8٪) على أنه لا يحتوي على مستقبلات.

الجدول 7-15 ملخص الحساسية - محافظة عمّان

الفئة	مسار خط الأنابيب (كم)	مقاطع التعريف	المستقبلات المُحفِّزة	مستقبلات بنية تحتية أخرى
الفئة 3: حساسية عالية	32.2	111، 113، 115، 117، 130، 131، 133، 136، 137، 139، 140، 141، 143، 147، 148، 149، 150، 152، 153، 154، 155، 156، 158، 159، 160، 161، 162، 165، 180، 181، 182، 183	• مقبرة (6) • مبانٍ حكومية (4) • أماكن عبادة (11) • مبانٍ سكنية بأكثر من 20 وحدة أو أكثر من طابقين (20) • منشآت صناعية (أكثر من 3) (25) • منشآت تجارية بأكثر من 10 (413)	• مبانٍ سكنية أقل من 20 وحدة أو ≥ طابقين • زراعة مكثفة طريق رئيسي أو تقاطع مرافق فوق الأرض • مخيمات بدوية مستقرة محتملة

				• زراعة متوسطة الكثافة • طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض • منشآت صناعية (أكثر من 1) • منشآت تجارية
الفئة 2: حساسية متوسطة	19.8	118، 119، 120، 121، 138، 144، 145، 146، 151، 163، 164، 166، 168، 170، 176، 177، 178، 179	• منشآت تجارية (15) مبانٍ سكنية أقل من 20 وحدة أو ≥ طابقين (32) زراعة مكثفة (20) طريق رئيسي أو تقاطع مرافق فوق الأرض (10) مخيمات بدوية مستقرة محتملة (6)	• زراعة متوسطة الكثافة • منشآت صناعية
الفئة 1: حساسية منخفضة	12.1	112، 114، 116، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 132، 134، 135، 142، 157، 167، 169، 171، 172، 173، 174، 175	• طريق ثانوي أو تقاطع مرافق فوق الأرض (27) • منشآت تجارية (16)	• لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق
الفئة 0 (لا توجد مستقبلات)	31.3	202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 224، 212، 213، 214، 215، 216	• لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق	• لا توجد مستقبلات قابلة للتطبيق

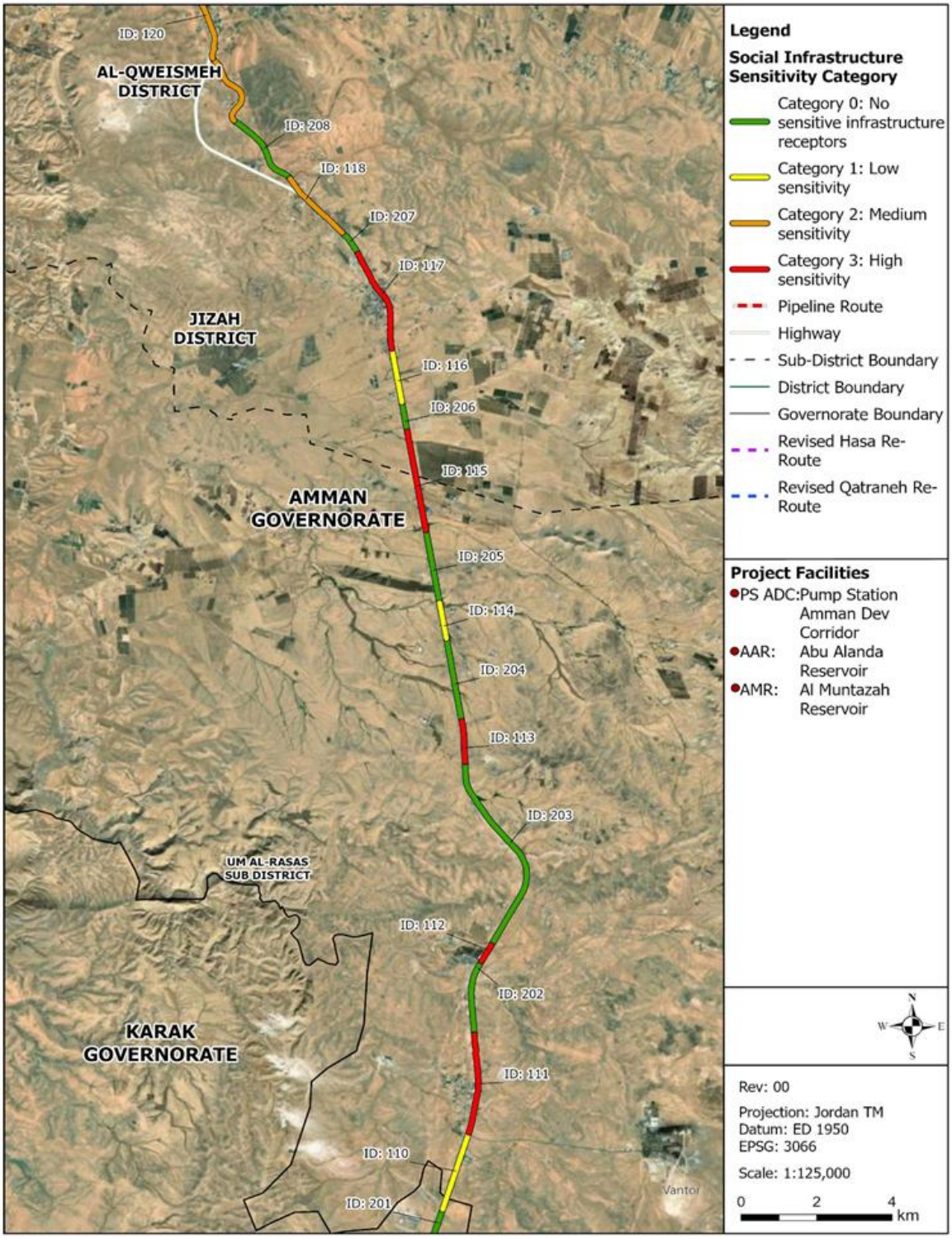

الشكل 15-7 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة عمّان

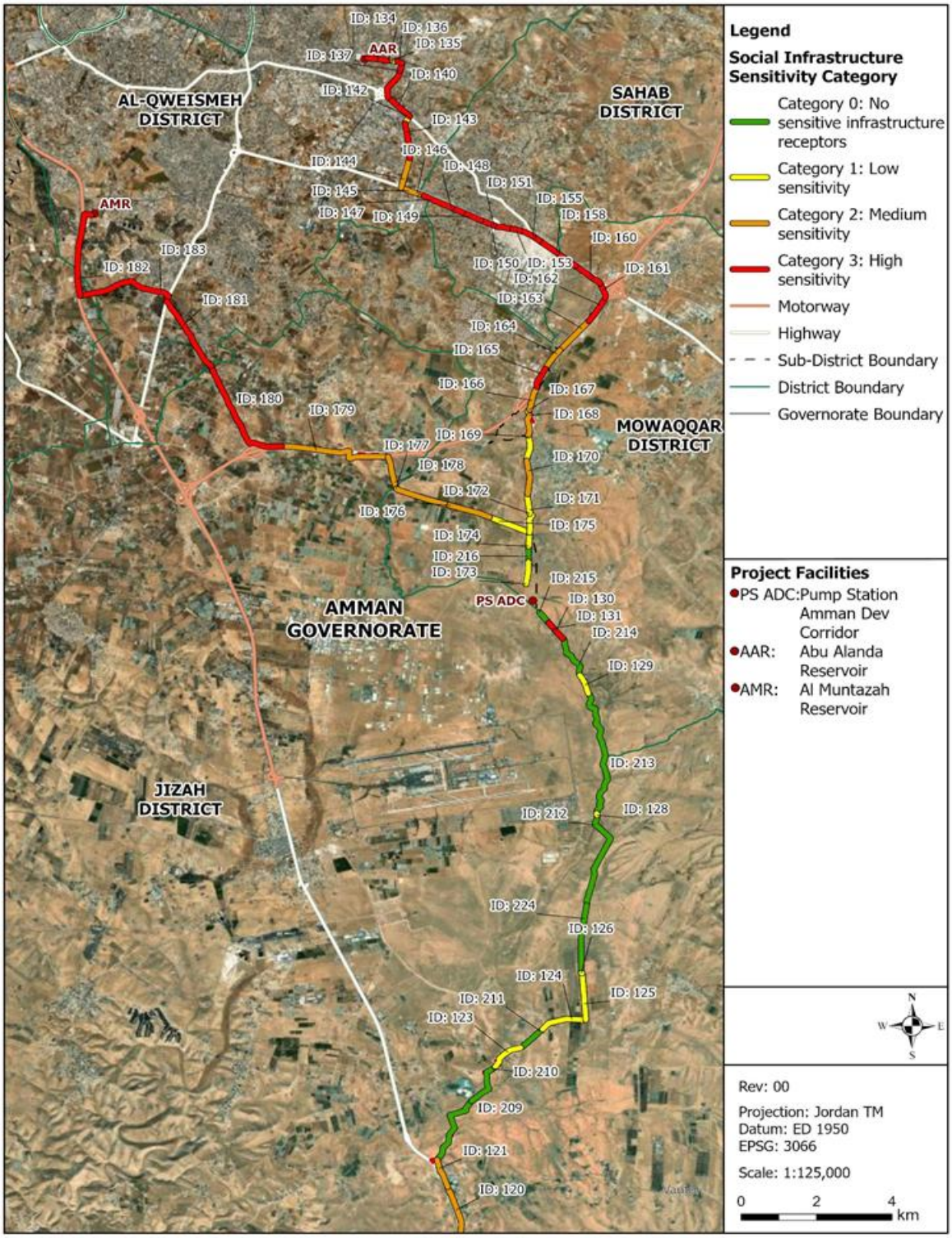

الشكل 7-16 تصنيف حساسية البنية التحتية الاجتماعية – محافظة عمّان

10.7 الحساسيات

1.10.7 نقاط الضعف في سياق المشروع

ضمن منطقة دراسة مشروع ناقل المياه الوطني، قد تواجه بعض الفئات السكانية مستويات أعلى من الهشاشة تجاه الآثار المحتملة للمشروع، وذلك بسبب أوضاعها الاجتماعية-الاقتصادية، أو محدودية وصولها إلى الخدمات، أو ضعف قدرتها على التأثير في عمليات اتخاذ القرار، أو محدودية قدرتها على التكيف مع الاضطرابات. ويُعد تحديد هذه الفئات أمرًا أساسيًا لضمان أن تكون تدابير التخفيف وإشراك أصحاب المصلحة في المشروع شاملة، وسهلة الوصول، ومستجيبة للاحتياجات المتباينة.

وقد تم تحديد مجموعات أصحاب المصلحة في منطقة الدراسة التي قد تواجه أوجه هشاشة خاصة فيما يتعلق بالآثار المحتملة للمشروع على النحو التالي:

- النساء، اللواتي يواجهن عوائق هيكلية تتعلق بالحركة والوصول إلى وسائل النقل، والمشاركة الاقتصادية، والتمثيل في صنع القرار العام، إضافةً إلى تعرضهن لمخاطر أعلى للعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي (gender-based violence and harassment - GBVH) والاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش (sexual exploitation and abuse and harassment - SEAH). كما أن محدودية مشاركة النساء في البيئات المختلطة قد تقيد قدرتهن على طرح الشكاوى أو المخاوف من خلال قنوات التشاور أو التظلم التقليدية.
- الشباب، ولا سيما في مناطق البادية حيث ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير وتندر الفرص الاقتصادية، مما يجعلهم أكثر عرضة لتوقعات المشروع، والإحباطات، والاضطرابات المحتملة في سبل العيش.
- الأطفال، الذين قد يكونون أكثر عرضة لمخاطر صحة وسلامة المجتمع المرتبطة بأعمال الإنشاء، نتيجة محدودية وعيهم بمخاطر مواقع البناء أو لاستخدامهم الطرق والمسارات المحلية في تنقلهم إلى المدارس.
- الأسر المقيمة في مناطق سكنية غير رسمية وغير مسجلة، وتشمل الأسر المقيمة على أراضٍ حكومية دون حيازة قانونية، مثل الرعاة الذين يعيشون في خيام أو في مساكن مختلطة (خيمة–منزل) على أراضٍ حكومية أو خاصة، أو العمال الزراعيين الذين يقيمون في خيام داخل أو قرب المزارع. كما تشمل التجمعات العشوائية التي تفتقر إلى الخدمات البلدية الأساسية، مثل إمدادات المياه المنتظمة والكهرباء وإدارة النفايات والبنية التحتية، والتي قد تعتمد على توصيلات خدمات ذاتية، مما يزيد من مخاطر الصحة والسلامة ويجعل السكان أكثر عرضة لأي اضطرابات أو قيود وصول مرتبطة بأعمال الإنشاء.
- الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما الشباب من ذوي الإعاقة، الذين قد يواجهون عوائق إضافية في الوصول إلى فرص العمل ووسائل النقل والخدمات وعمليات التشاور.
- العمالة العرضية والموسمية وغير الرسمية، ولا سيما في القطاع الزراعي (بما في ذلك اللاجئون السوريون)، الذين يتمتعون بدخول منخفضة وغير مستقرة وحماية محدودة من الاضطرابات المؤقتة في سبل العيش.
- الأنشطة التجارية غير الرسمية، التي قد يتم إغفالها عند النظر في أي تدابير تعويض محتملة بسبب افتقارها للوضع القانوني الرسمي.
- منشآت السياحة صغيرة النطاق في منطقة وادي رم ومحيطها، والتي بدأت بالكاد بالتعافي من ضغوط اقتصادية طويلة الأمد نتيجة الصدمتين المتتاليتين المتمثلتين بجائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الإقليمي، وقد تكون هذه الأنشطة حساسة بشكل خاص لأي قيود وصول أو اضطرابات مؤقتة خلال أعمال الإنشاء في حال تعرضها لها.
- الرعاة صغار النطاق، الذين يعملون في ظروف تزداد هشاشتها نتيجة تراجع المراعي الطبيعية، ومحدودية الوصول إلى المياه، وارتفاع أسعار الأعلاف، وقد تكون هذه الأسر حساسة بشكل خاص لأي قيود وصول أو اضطرابات مؤقتة خلال أعمال الإنشاء.
- الأسر ذات الهشاشة الاقتصادية، بما في ذلك الأسر المستفيدة من مساعدات صندوق المعونة الوطنية، والتي غالبًا ما تمتلك هوامش محدودة للتعامل مع حتى الاضطرابات قصيرة الأجل في الدخل أو الحركة أو الوصول إلى الخدمات.
- سكان المدن والقرى الذين يعانون من حالات صحية تنفسية (مثل الربو) أو حالات صحية قائمة مرتبطة بالبيئة المغبرة (مثل جفاف العينين)، والذين قد يكونون أكثر حساسية لتأثيرات الغبار المحتمل تولده أثناء أعمال الإنشاء.

2.10.7 الحساسيات السياقية

في هذا السياق، هناك حساسيتان تمت أثارتهما مرارًا وتكرارًا من قبل أصحاب المصلحة في جميع أنحاء منطقة المشروع، وهما: (1) إرث مشروع خط أنابيب الديسي، و(2) القلق الواسع النطاق بشأن "الواسطة" (ما يُنظر إليه على أنه محاباة/عدم مساواة في الوصول إلى

الفرص). وأثيرت هذه القضايا في جميع المحافظات الخمس من قبل السلطات المحلية وممثلي القبائل والنساء والشباب ومسؤولي البلديات وأصحاب الأعمال، وهي ضرورية لفهم بيئة المخاطر الاجتماعية للمشروع.

1.1.10.7 إرث خط أنابيب الديسي

أظهرت تعليقات أصحاب المصلحة مستوى عال من الوعي بفترة إنشاء مشروع الديسي - بما في ذلك الطبيعة الصراعية لعمليات التنفيذ وحوادث العنف، والانطباعات المتعلقة بالإقصاء وغياب العدالة في توزيع المنافع، إضافة الى الاعتقاد بأن هذا المشروع لم يحقق منافع محلية كافية رغم مروره عبر الأراضي المحلية. وقد أشار العديد من أصحاب المصلحة صراحة إلى مشروع الديسي بلهجة تحذير لما "ما يمكن أن يحدث من أخطاء" إذا لم يتم إشراك المجتمعات المحلية بشكل عادل وشفاف، وإذا لم يتم تلبية التوقعات من المنافع. وبهذا المعنى، يمثل مشروع الديسي مؤشرا قوياً على المخاطر السياقية: حيث يقارن أصحاب المصلحة بالفعل مشروع الناقل الوطني بمشروع الديسي ويتوقعون أن يتم تجنب نفس عوامل الصراع والآثار السلبية المرتبطة بمرحلة البناء، وخصوصا فيما يتعلق بالتعويضات والأمن والتوظيف وتوزيع العقود وتوقعات الاستفادة من المياه والاستجابة للتظلمات.

2.1.10.7 الواسطة

في جميع أنحاء منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، كان الطلب على الإنصاف والشفافية والاندماج العادل وعدم التمييز في التوظيف والمشتريات والتعويض حيث تم ربطها ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف بشأن الواسطة. وتُفهم الواسطة في الأردن على نطاق واسع على أنها الحصول على مزايا أو فرص أو معاملة تفضيلية من خلال العلاقات الشخصية أو النفوذ الاجتماعي، وترتبط عادةً بالظلم والمحسوبية والإقصاء. ولهذا السبب، إذا شعر أفراد المجتمع أن الوظائف، أو عقود المعدات، أو تعويضات الأراضي، أو الاستثمارات الاجتماعية يتم توزيعها بشكل غير عادل، فقد يؤدي ذلك وبشكل سريع إلى توليد التظلمات والتوترات الاجتماعية.

هذان العاملان الحساسان في السياق يشكلان معاً وبشكل قوي التوقعات والمخاوف المحلية بشأن المشروع.

11.7 التراث الثقافي

1.11.7 منهجية خط الأساس للتراث الثقافي

يهدف خط الأساس للتراث الثقافي إلى البناء على خط الأساس السابق لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، والذي أدرج 46 موقعًا أثريًا بريًا، تركز 39 موقعًا منها حول عمّان، كما يتضمن مراجعة إضافية للفجوات التي تم تحديدها في تلك الدراسة السابقة. وعلى وجه الخصوص، افتقر تقييم عام 2022 إلى تغطية كافية للمحاذاة الجنوبية، بما في ذلك وادي رم، والمناطق البحرية والبحرية المفتوحة، والتراث غير المادي المرتبط بالمجتمعات المحلية واستخدامات الأراضي التقليدية.

وعليه، يوسّع هذا الفصل نطاق الدراسة لضمان تغطية شاملة للتراث الثقافي عبر كامل منطقة الدراسة. ويشمل ذلك تقييمًا مُحدّثًا ومفصلًا لخط الأساس لكل من التراث المادي (الأثري) والتراث غير المادي (الثقافي)، مدعومًا بأعمال استطلاع موقعي وإشراك أصحاب المصلحة. وقد صُمّم هذا العمل بما يتوافق مع قانون الآثار الأردني رقم 23 لسنة 2004، وأنظمة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسياسات الممولين الدوليين (معيار الأداء 8 لمؤسسة التمويل الدولية، ومتطلب الأداء 8 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومعيار 10 لبنك الاستثمار الأوروبي، وكذلك متطلبات منظمة اليونسكو).

1.1.11.7 نظرة عامة على التراث الثقافي في الأردن

يمتلك الأردن سجلًا طويلًا ومتصلًا للاستيطان البشري، مع طبقات ثقافية تمتد عبر العصور ما قبل التاريخ، والعصور الكلاسيكية، والعصور الإسلامية، والفترة الحديثة. وقد أسهم هذا التاريخ العميق في تشكيل مشهد ثقافي متنوع وديناميكي، حيث يتشابك التراث المادي وغير المادي بشكل وثيق.

ضمن منطقة الدراسة الأوسع للمشروع، تحافظ المجتمعات على روابط قوية بالممارسات التقليدية المرتبطة باستخدام الأراضي، والرعي، والتعبير الشفهي، والحكم المجتمعي. كما تؤثر طرق التجارة الإقليمية، ومسارات الحج، ومواقع التراث في الإطار الثقافي، ولا تزال تشكل نقاط ارتكاز لهوية ثقافية وحياة اجتماعية فاعلة.

يمتد السجل الأثري للأردن لأكثر من 100,000 عام، ويعكس دورات متكررة من الاستقرار والتنقل والرعي والتبادل. ويقع ممر العقبة–عمّان عند تقاطع عدد من العمليات التاريخية الرئيسية، بما في ذلك طرق القوافل بعيدة المدى، والروابط البحرية عبر العقبة، ومسارات الحج التي تربط الحجاز ببلاد الشام، والتطور الزراعي في السهول الوسطى. وتشمل الأدلة الأثرية على امتداد هذا الممر معسكرات ما قبل التاريخ، وحظائر حجرية، ومدافن ركامية، وتحصينات، وأنظمة حصاد مياه، ومنشآت زراعية، وهياكل دينية، وبنية تحتية من الفترات الحديثة مثل سكة حديد الحجاز.

وعلى الرغم من توثيق مواقع فردية، فإن السياق الأوسع للمشهد الطبيعي لا يزال مجزأً نتيجة القيود التاريخية لأعمال المسح. وتظهر البقايا الأثرية على شكل تجمعات متناثرة بدلًا من مجمعات استيطانية كبيرة، بما يعكس أنماط استخدام متنقلة للأراضي عبر البادية. ولا تزال العديد من المعالم قائمة فقط على شكل منشآت حجرية منخفضة الارتفاع أو تجمعات سطحية، إلا أنها مجتمعة توضح آلاف السنين من استخدام هذا الوسط الصحراوي.

وادي رم: نظرة عامة على المشهد الثقافي

يضم وادي رم واحدًا من أوسع مجاميع فنون ونقوش الصخور القديمة في العالم. وتسجل هذه النقوش، الثمودية، والنبطية، والعربية المبكرة، والإسلامية اللاحقة، مظاهر الحياة الرعوية، والرحلات، والتعبيرات الدينية، والهويات القبلية، والتفاعلات الاجتماعية على مدى أكثر من اثني عشر ألف عام. ويحتوي المشهد على معسكرات ما قبل التاريخ، ومعالم دفن، ومنشآت مائية قديمة، ومسارات استُخدمت للتجارة والحج. كما تُعد الطبوغرافيا الصحراوية نفسها عنصرًا ثقافيًا مركزيًا؛ إذ تحتفظ مجتمعات البدو بأسماء تقليدية لجبال وممرات وأودية بعينها، وما يرتبط بها من دلالات وقصص، لا تزال تُشكّل الهوية المحلية.

وقد أدت أنشطة السياحة وحركة المركبات إلى زيادة الضغط على أسطح الحجر الرملي الهشة، مما غيّر أنماط الترسيب وألحق أضرارًا ببعض عناصر التراث. وتعتمد القيمة العالمية الاستثنائية (Outstanding Universal Value - OUV) للمنطقة على الاستمرارية بين السجل الأثري المادي وأنظمة المعرفة البدوية غير المادية. ولذلك، يجب أن يأخذ أي تطوير داخل وادي رم أو بالقرب منه في الاعتبار كلاً من التراث المادي والتراث الحي.

2.1.11.7 الاطار التاريخي الثقافي

الجدول 16-7 ملخص الفترات التاريخية المستخدمة في تصنيف الموارد الأثرية للمشروع

الفئة التاريخية	الفترة التاريخية (الفئات الفرعية)	التاريخ
مواقع أثرية من عصور ما قبل التاريخ (قبل الميلاد)	العصر الحجري القديم	8000–40,000 قبل الميلاد
	العصر الحجري الحديث	4200–8000 قبل الميلاد
	العصر النحاسي	3200–4200 قبل الميلاد
	العصر البرونزي	1200–3200 قبل الميلاد
	العصر الحديدي	539–1200 قبل الميلاد
	العصر النبطي	200–539 قبل الميلاد
مواقع أثرية ما قبل الإسلام (بعد الميلاد)	العصر الروماني	200 قبل الميلاد – 333 بعد الميلاد
	العصر البيزنطي – الكلاسيكي	333–636 بعد الميلاد
مواقع أثرية إسلامية	الفترة الإسلامية المبكرة	636–650 بعد الميلاد
	العصر الأموي	650–750 بعد الميلاد
	العصر العباسي	750–950 بعد الميلاد

	العصر الفاطمي	950–1171
	العصر الأيوبي–المملوكي	1171–1516
	العصر العثماني	1516–1918
مواقع التراث الإسلامي الحديث	الفترة الحديثة	1918 بعد الميلاد – حتى الوقت الحاضر

عصور ما قبل التاريخ المبكرة، والعصر النحاسي، والعصر البرونزي

تتمثل أقدم الأدلة في منطقة المشروع في تجمعات من الصوان، ونوى الشفرات، ومخيمات موسمية صغيرة. وتظهر هذه الشواهد بشكل متكرر على طول الممرات الطبيعية مثل وادي اليتم، حيث جعلت الطبوغرافيا وتوافر المياه المنطقة مناسبة للاستخدام المتكرر قصير الأمد. ويُلاحظ ضعف تمثيل فترتي العصر النحاسي والعصر البرونزي في قواعد البيانات المتاحة؛ إلا أن الأبحاث الموازية في المناطق المجاورة تشير إلى أن ذلك يعكس محدودية أعمال المسح أكثر مما يعكس غياب النشاط. وتشير المدافن الركامية، والحظائر الحجرية، والمنشآت الرعوية الصغيرة التي تم توثيقها في مناطق أخرى من الصحراء الجنوبية إلى احتمال وجود مواقع مماثلة على طول مسار المشروع، لكنها لا تزال غير موثقة.

العصر الحديدي والفترة النبطية

خلال العصر الحديدي، عملت الصحراء الجنوبية الأردنية كمنطقة تواصل بين المناطق المستقرة والمجموعات البدوية. وعلى الرغم من انخفاض وضوح المواقع العائدة لهذه الفترات، فإن قرب الممر من الحِمَيْمَة وأنظمة المياه النبطية يشير إلى نشاط إقليمي ملحوظ. وتبرز التأثيرات النبطية اللاحقة بشكل خاص من خلال النقوش، والمدافن الركامية، ومسارات السفر حول وادي رم، حيث ربطت حركة قوافل الجمال بين العقبة (أيلة) والبتراء وشبكة الأنباط الأوسع.

الفترتان الرومانية والبيزنطية

تُعد المعالم العائدة للفترتين الرومانية والبيزنطية أكثر وضوحًا وسهولة في التعرف عليها، وغالبًا ما ترتبط بالبنية التحتية الدفاعية أو الإدارية. وتمثل قلاع القطرانة والحسا أمثلة محفوظة جيدًا لمنشآت عسكرية وداعمة للحج على طول الطريق التاريخي إلى مكة. وتظهر الأبراج، والحظائر، والمدرجات الزراعية بشكل متقطع في أنحاء البادية، ما يعكس محاولات تنظيم الحركة وإدارة المياه في بيئة قاحلة. ويُعد كهف أهل الكهف قرب عمّان موقعًا دينيًا مهمًا يعود إلى أواخر العصرين الروماني والبيزنطي، ويُجسّد الأهمية الروحية للمنطقة.

الفترة الإسلامية المبكرة حتى العثمانية

اعتبارًا من القرن السابع الميلادي، أصبحت المنطقة جزءًا من طرق الحج والتجارة الرئيسية. ولا تزال محطات القوافل، وخزانات المياه، والسلالم، والمسارات الممهّدة، وأماكن الاستراحة قابلة للتحديد، لا سيما بالقرب من القطرانة وعلى امتداد ممر الطريق الصحراوي. ولا تزال قلاع الحج العثمانية، بما في ذلك تلك الواقعة في القطرانة والحسا، ذات أهمية إنشائية بارزة، وتُظهر الاستخدام المستمر لهذا الممر على مدى قرون. ويحمل المشهد الطبيعي بصمات حركة بشرية مستمرة أكثر من كونه استيطانًا كثيفًا، حيث تتوزع المنشآت على مسافات تتلاءم مع متطلبات السفر لمسافات طويلة.

الفترات الحديثة والمعاصرة

يتمثل التراث الحديث في سكة حديد الحجاز، ومواقع الثورة العربية الكبرى، والمواقع العسكرية، وبدايات التطور الزراعي، وتوسّع العقبة كمركز بحري وصناعي. وفي عدد من المواقع، تتداخل بنية القرن العشرين التحتية مع مناطق تراثية أقدم، مما يعقّد جهود الحفاظ على المواقع، لكنه في الوقت نفسه يعكس استمرارية الاستخدام عبر الزمن.

2.11.7 التراث المادي حسب منطقة الدراسة

يعبر المشروع مشهدًا طبيعيًا يحمل تاريخًا بشريًا طويلًا ومعقدًا. وتُظهر الأعمال الأثرية في جنوب ووسط الأردن أن البشر تحركوا عبر هذه المنطقة واستقروا فيها على مدى آلاف السنين، مستخدمين إياها كممر يربط بين مراكز رئيسية مثل العقبة، وعمّان، ومأدبا، والكرك، ووادي رم. وعلى الرغم من دراسة بعض المناطق القريبة من العقبة وعمّان بتفصيل نسبي، لا تزال أجزاء واسعة من مسار خط الأنابيب المقترح ضعيفة التوثيق. ولم تُنشر العديد من المسوحات التي أُجريت في معان وشرق مأدبا ومنطقة وادي اليتم، كما تعرّض عدد من المواقع المعروفة للنهب أو التعرية. وما يتضح من الدراسات السابقة هو أن الإقليم الأوسع يضم بقايا تعود إلى جميع الفترات التاريخية الرئيسية تقريبًا، من العصر الحجري القديم وحتى العصور العثمانية والحديثة، إلا أن السجل الحالي غير مكتمل، وتوجد فجوات كبيرة في البيانات.

حددت دراسة التقييم البيئي والاجتماعي لعام 2022 عدد 46 موقعًا أثريًا على طول المسار. وتشمل هذه المواقع تجمعات من الصوان، وانتشارات فخارية، ودوائر حجرية، ومناطق دفن، وأبراجًا، ومنشآت زراعية، وهياكل تاريخية. وتختلف كثافة هذه المواقع حسب اللواء، بدءًا من عمّان مرورًا بمأدبا والكرك والطفيلة ومعان وصولًا إلى العقبة. وتُبرز مواقع مهمة مثل قلاع القطرانة والحسا، إضافة إلى كهف أهل الكهف، كيفية عمل المنطقة كشبكة نقل وحج على مدى قرون عديدة. ويُعد ممر خط الأنابيب بالقرب من وادي رم حساسًا بشكل خاص؛ إذ يُعد وادي رم موقعًا للتراث العالمي لليونسكو ويشتهر بكثافة فنونه الصخرية ونقوشه وتسلسل الاستيطان الطويل فيه. ولم يُسجَّل سابقًا سوى موقعين بالقرب من وادي اليتم، إلا أن هذه المنطقة يُرجَّح بدرجة كبيرة أن تحتوي على مواقع أثرية إضافية، نظرًا لكونها مسارًا رئيسيًا للحركة في العصور القديمة، ولقربها من مستوطنات معروفة متعددة الفترات مثل الحُميمة.

وقد أدت مراجعة مصادر البيانات الخاصة بالتراث المادي إلى زيادة عدد المواقع الواقعة ضمن نطاق المشروع من 46 موقعًا مدرجًا في دراسة التقييم البيئي والاجتماعي لعام 2022 إلى 142 موقعًا، لم يتم تقييمها بعد.

ولا تزال فجوات كبيرة قائمة في الفهم الحالي للمنطقة. فهناك عدة فترات تاريخية غير ممثلة في السجل، وذلك بسبب عدم تنفيذ أعمال مسح ميداني منهجية. وتضم المنطقة الممتدة بين العقبة وعمّان مواقع ما قبل تاريخية، ومسارات قوافل، ومعالم تعود للفترات الإسلامية لم يتم توثيقها بشكل كامل. ولا يشير غياب البيانات إلى غياب التراث، بل يعكس محدودية الوصول البحثي، وعدم نشر نتائج المسوحات السابقة، وصعوبة التضاريس الصحراوية.

وبالنظر إلى مجمل الأدلة المتاحة، يتضح أن منطقة الدراسة تحتوي على نطاق واسع من عناصر التراث المادي، يُحتمل أن يكون جزء كبير منها هشًا وغير مدروس بشكل كافٍ. ويُعد الجزء الخاص بالمشروع في وادي رم ذا حساسية خاصة، إذ يتقاطع مع مشهد ثقافي يتميز بكثافة أثرية استثنائية. وتظهر ألواح الفنون الصخرية والنقوش على واجهات الجروف الصخرية، والصخور الكبيرة، وجدران الأودية. ويمكن تمييز المخيمات ما قبل التاريخ من خلال تجمعات الأدوات الحجرية، والمواقد، وبقايا المنشآت الصغيرة، في حين تحتل المدافن الركامية ومعالم الدفن قمم التلال والمدرجات المنخفضة. وتشير النقوش النبطية والإسلامية اللاحقة إلى مسارات الحركة، وأماكن الاستراحة، ومناطق النشاط الرعوي. كما تظهر منشآت المياه، والآبار القديمة، وأنظمة تحويل المياه بالقرب من الينابيع الطبيعية ومجاري السيول الموسمية. وعلى الرغم من تشتت هذه العناصر مكانيًا، فإنها مترابطة وتشكل معًا مشهدًا ثقافيًا متكاملًا.

- **العقبة وممر سكة حديد الحجاز**

تحتوي العقبة على سجل أثري متعدد الطبقات أسفل توسعها العمراني الحديث، إلا أن التفاعل الرئيسي للمشروع يكون مع المشهد التاريخي الأوسع المحيط بممر سكة حديد الحجاز. وتشمل المعالم المتبقية من السكة الردميات، والقطوع، والمباني الحجرية، والمسارات الجانبية، وبقايا الجسور. وقد لعبت السكة دورًا محوريًا في الثورة العربية الكبرى، ولا تزال عنصرًا بارزًا في التراث الحديث للأردن. كما قد تبقى ترسبات أثرية من فترات أقدم تحت أو بمحاذاة البنية التحتية الحديثة.

- **منطقة تطوير الطاقة الشمسية الكهروضوئية – منطقة القويرة**

يقع نطاق مشروع الطاقة الشمسية المقترح ضمن منطقة تحتوي على مواد ما قبل تاريخية متناثرة، ومنشآت حجرية منخفضة، ومعالم دفن محتملة. وتعكس هذه البقايا استخدامات رعوية وموسمية قصيرة الأمد بدلًا من الاستيطان الدائم. وبسبب محدودية تغطية المسوحات السابقة، لا تزال كثافة المواقع وتوزيعها وأهميتها غير واضحة، وسيتطلب الأمر إجراء مسح تفصيلي لتحديد السياق التراثي الكامل للمنطقة.

- **ممر خط نقل الكهرباء الهوائي**

يعبر ممر خط نقل الكهرباء الهوائي مساحات واسعة من الصحراء المفتوحة، حيث تكون المعالم الأثرية السطحية غالبًا دقيقة وصعبة التمييز. وتُعد المدافن الركامية، والتجمعات السطحية، ومحاذاة الجدران المنخفضة، والمخيمات المؤقتة من السمات الشائعة في هذه

المنطقة. وتكون هذه المعالم عرضة للتأثر بأعمال الإنشاء نظرًا لانخفاض بروزها وصعوبة اكتشافها دون مسح منهجي. وتتمتع المنطقة الواقعة بين وادي اليتم والجفر بإمكانات عالية لاكتشاف معالم غير موثقة تعود للفترات المبكرة والفترات الإسلامية.

3.11.7 التراث الثقافي غير المادي

يجمع جمع بيانات خط الأساس بين البحث المكتبي وأعمال التحري الميداني. ويشمل ذلك مراجعة السجل الوطني للتراث الثقافي غير المادي، وقواعد بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع(ICOMOS) ، إضافة إلى الأدبيات الأكاديمية والإثنوغرافية ذات الصلة بحق المرور الممتد من العقبة إلى عمّان. كما تمت مراجعة السجلات الإقليمية التي تحتفظ بها وزارة السياحة والآثار، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي . وقد صُمِّمت أعمال التحري الميداني وإشراك أصحاب المصلحة لتوثيق عناصر التراث الثقافي غير المادي (ICH) المرتبطة بالحرف التقليدية، والتقاليد الشفوية، والتراث الغذائي، والممارسات الرعوية، والعادات الطقسية أو الاجتماعية المتصلة بالمجتمعات الواقعة على طول المسار.

وأُولي اهتمام خاص للمجتمعات البدوية القاطنة في المحافظات الجنوبية والوسطى. إذ تشكّل أشعارهم الشفوية، وتربية الإبل، والنسيج، وصناعة الخيام، ومهارات الملاحة، والمعرفة البيئية عناصر أساسية من التراث غير المادي للمنطقة، وتعكس ارتباطًا عميقًا بالبيئة الصحراوية. وقد تم توثيق هذه الممارسات من خلال مقابلات تشاركية وأعمال ملاحظة، مع مراعاة الموافقة والحساسية الثقافية.

ويُعد إشراك المجتمع وأصحاب المصلحة محورًا أساسيًا في تقييم الأثر على التراث الثقافي غير المادي(ICHIA) ، حيث تم إدراج أسئلة تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي ضمن اجتماعات المجتمع وأصحاب المصلحة، ودُعيت المجتمعات إلى تحديد عناصر التراث ذات الأهمية بالنسبة لها، والتفكير في كيفية تأثير أنشطة المشروع المحتملة على أي من عناصر التراث الثقافي غير المادي.

ويقيّم تقييم الأثر كيفية تأثر عناصر التراث الثقافي غير المادي المحددة بأنشطة المشروع. وتُصنَّف الآثار إلى مباشرة (تؤثر على الممارسات أو الفضاءات الضرورية للتعبير عن التراث)، أو غير مباشرة (تؤثر على الوصول أو البيئة أو الظروف الاجتماعية)، أو تراكمية (ناتجة عن أنماط أوسع من التغير الإقليمي). ويُقيَّم كل أثر من حيث شدته ومدته وقابليته للعكس وأهميته الإجمالية. كما يتم تحديد الآثار الإيجابية، مثل تلك التي تعزز الوعي أو الحماية أو قدرة المجتمعات على الصمود.

ويتم تطوير تدابير التخفيف بما يتماشى مع تسلسل التخفيف المعتمد لدى اليونسكو، والذي يعطي الأولوية للتجنب والتقليل. وقد تشمل التوصيات تعديلات على تصميم المشروع، أو إدراج آليات للإدارة المشتركة مع المجتمع، أو دعم مبادرات التوثيق ونقل المعارف. ولا يُعتبر التعويض مناسبًا في هذا السياق، نظرًا لأن التراث الثقافي غير المادي، شأنه شأن القيمة العالمية الاستثنائية في سياقات التراث العالمي، غير قابل للاستبدال ولا يمكن تعويضه في حال فقدانه.

وأخيرًا، تقوم مرحلة إعداد التقارير والدمج بتجميع جميع النتائج ضمن إطار واحد. ويتم تنسيق تقييم الأثر على التراث الثقافي غير المادي مع تقييم الأثر التراثي لمنطقة وادي رم (WRPA HIA) ومع عمليات التقييم البيئي والاجتماعي الأوسع، لضمان دمج اعتبارات التراث غير المادي بشكل كامل في تصميم المشروع، وإدارة البيئة، والتخطيط للتنمية الاجتماعية.

وتجمع أساليب المسح والتوثيق بين التقنيات الإثنوغرافية والتشاركية والمكانية، بما يتوافق مع نهج الجرد القائم على المجتمع المعتمد من قبل اليونسكو. وقد تم جمع البيانات الأولية والثانوية من خلال عملية منظمة تستند إلى أسس أخلاقية واضحة.

وتمت مراجعة الجردات والأرشيفات والأبحاث القائمة لإرساء فهم أساسي لعناصر التراث الثقافي غير المادي عبر منطقة الدراسة. كما أُجريت مقابلات شبه منظمة وتسجيلات للتاريخ الشفهي مع الممارسين والحرفيين وكبار السن في المجتمعات، مع التركيز على التعبيرات الثقافية والطقوس وأنظمة المعرفة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمشاهد الطبيعية التي يعبرها المشروع. وقد وُجِّهت المقابلات باستخدام استبيانات ثنائية اللغة ومحفزات حوار مصممة خصيصًا لمجالات تراثية محددة، مثل التقاليد الشفوية، وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والحرف التقليدية.

وتم تنفيذ التوثيق البصري والسمعي والمكاني عند الاقتضاء، بما في ذلك السجلات الفوتوغرافية، والخرائط المكانية المربوطة بالإحداثيات لعناصر التراث، وتسجيلات صوتية قصيرة للأغاني أو القصص أو التعبيرات الشفوية (رهناً بالموافقة). والتزم جمع البيانات بجميع المتطلبات الأخلاقية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي واليونسكو، بما في ذلك ضمان الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) قبل أي تسجيل أو تخزين أو نشر. وتم استبعاد المعلومات التي اعتبرها المشاركون حساسة من التقارير العامة، وستبقى محفوظة ضمن أرشيف خاضع لضوابط وصول، بالتشاور مع وزارة الثقافة والمجتمعات المحلية.

وقد تم التحقق من نتائج العمل الميداني من خلال مناقشات متابعة مع ممثلي المجتمعات والجهات المعنية ذات الصلة لضمان الدقة والملاءمة الثقافية والتوافق مع وجهات نظر المجتمعات.

واستُخدمت الدراسات المكتبية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي وأعمال الاستطلاع السطحي الجزئي (باستخدام المركبات وعلى الأقدام) لتحديد مواقع التراث الثقافي ضمن منطقة الدراسة. ولا يُتوقع أن تشمل قائمة المواقع المحددة جميع عناصر التراث الثقافي غير المادي والمواقع الأثرية وغيرها من معالم التراث الثقافي ضمن منطقة الدراسة، وذلك نظرًا للطبيعة السريعة نسبيًا لأعمال التغطية وصعوبة التعرف على المواقع الأثرية من السطح، حيث إن معظم المواقع الأثرية تقع تحت سطح الأرض وغالبًا ما تكون مخفية عن الأنظار.

وقد تم إعداد تقييم الأثر على التراث الثقافي غير المادي (ICHIA) بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تتمتع بولايات قانونية أو ثقافية لإدارة التراث. وتشمل الجهات الرئيسية وأهم مصادر المعلومات وزارة الثقافة، ووزارة السياحة والآثار، ودائرة الآثار العامة، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وغيرها. وأسهم إشراك هذه الجهات في ضمان مواءمة المنهجية مع استراتيجيات الحماية الوطنية والامتثال للمعايير الدولية ومتطلبات الممولين. وعلى وجه الخصوص، قدمت كل من دائرة الآثار العامة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة معلومات واسعة النطاق وتصاريح لتنفيذ الأعمال.

وقام المشروع بإجراء مراجعة مكتبية للمعلومات التاريخية والأثرية والثقافية المتاحة ذات الصلة بمنطقة الدراسة، بدعم ومشورة من خبراء دائرة الآثار العامة. وقد حدد الفريق مصادر المعلومات ذات الصلة ببيان تقييم الأثر على التراث الثقافي غير المادي هذا، وهي مدرجة في الجدول 17-7.

الجدول 17-7 مصادر المعلومات

المصدر	النوع	الوصف
دائرة الآثار العامة	متنوع	معلومات حول عناصر التراث الثقافي غير المادي المعروفة، وتقديم الدعم للمشروع
شركة ECO Consult	متنوع	ملفات نظم معلومات جغرافية (Shapefiles)، ووثائق، ورسومات، ومراسلات أخرى توضح الأعمال المقترحة والتقييمات التي أُجريت حتى الآن
منظمة اليونسكو	موقع تراث عالمي لليونسكو	أوصاف وتقييم القيمة العالمية الاستثنائية (OUV) لمنطقة وادي رم المحمية (WRPA) والحيز الثقافي للبدو في وادي رم
منظمة اليونسكو	موقع تراث عالمي لليونسكو	تقارير حالة الصون لمنطقة وادي رم المحمية وخطة الإدارة لعام 2003
MEGAJordan	نظام معلومات جغرافي إلكتروني(GIS)	مستودع إلكتروني لبيانات المواقع، منشور من قبل دائرة الآثار العامة ومعهد غيتي
Google Earth	صور أقمار صناعية	معلومات حول الطبوغرافيا والجيولوجيا في منطقة الدراسة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	تقييم الأثر التراثي (HIA)	تقييم أثر تراثي سابق أُجري في عام 2025 لتقييم خط أنابيب الديسي–العقبة
مصادر متنوعة	أوراق بحثية، مقالات علمية، كتب	مصادر متعددة تم الحصول عليها عبر الإنترنت ونسخ ورقية
معلومات المشروع (بيانات الجهة المالكة)	وثائق فنية وتخطيطية	بيانات مقدمة من الجهة المطوّرة للمشروع، بما في ذلك محاذاة خط الأنابيب، ومعلومات ممرات الخدمات، ومعايير تصميم البنية التحتية المستخدمة في تقييم آثار التراث الثقافي
مشاورات المجتمع المحلي	مصدر معلومات أولية	معطيات من المجتمعات البدوية والمحلية في محافظات وادي رم ومعان والعقبة حول التقاليد الشفوية والممارسات الاجتماعية وقيم التراث المجتمعي
مشروع التراث الصخري العربي	وثائق فنية وبحثية	يوفّر بيانات علمية وسجلات فوتوغرافية للفنون الصخرية والنقوش في صحارى جنوب وشمال شرق الأردن (مثل وادي رم، وحوض حسمى، ووادي سلمى)
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة (RSCN)	وثائق فنية وبحثية	توفّر بيانات علمية وسجلات فوتوغرافية للفنون الصخرية والنقوش في صحارى جنوب وشمال شرق الأردن (مثل وادي رم، وحوض حسمى، ووادي سلمى)
سلطة إقليم البترا التنموي السياحي	وثائق فنية وبحثية	معلومات ورؤى حول التراث الثقافي غير المادي من المجتمعات البدوية والمحلية

1.3.11.7 التراث الثقافي غير المادي المعترف به في الأردن

التراث الثقافي غير المادي المحمي من قبل اليونسكو في الأردن

يُعدّ الأردن دولة طرفًا في اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، وقد أحرز تقدمًا ملحوظًا في توثيق تراثه الحي والترويج له. واعتبارًا من عام 2024، أُدرجت سبعة عناصر تُمارَس في الأردن على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية لدى اليونسكو (الجدول 18-7). وتمثل هذه العناصر تنوع التعبيرات الثقافية في البلاد، بدءًا من تقاليد الضيافة والممارسات الغذائية، مرورًا بالطقوس الاجتماعية والحِرَف التقليدية، وصولًا إلى التراث البدوي الحي في وادي رم والبتراء.

الجدول 18-7 عناصر التراث الثقافي غير المادي المعترف بها من قبل اليونسكو في الأردن

السنة	العنصر	المجتمعات/المناطق المرتبطة	الوصف
2008	الحيّز الثقافي للبدو في البتراء ووادي رم	وادي رم، البتراء	أول إدراج للأردن، ويمثل هذا العنصر الشعر الشفهي، والمعرفة بالطبيعة، والعادات القبلية، والمهارات التقليدية للمجتمعات البدوية في جنوب الأردن. ويشمل الحيّز الثقافي ممارسات تربية الإبل، والملاحة، وسرد القصص التي تشكّل هوية البدو وعلاقتهم بالبيئة الصحراوية
2018	السامر في الأردن	على مستوى المملكة	فن أدائي جماعي يجمع بين الرقص والحركات الإيقاعية والشعر المغنّى، ويؤدّى تقليديًا في الأعراس والاحتفالات المجتمعية. ويسهم السامر في تعزيز الروابط الاجتماعية ونقل الأدب الشفهي عبر الأجيال
2021	الخط العربي: المعارف والمهارات والممارسات	عمّان، إربد، الزرقاء، والمؤسسات الفنية الوطنية	إدراج إقليمي يبرز فن الخط العربي بوصفه تعبيرًا ثقافيًا رئيسيًا. وفي الأردن، يحافظ الخطاطون والمعلمون والمصممون والحرفيون على تقاليد خطية متنوعة في السياقات التعليمية والدينية والفنية
2022	نخلة التمر: المعارف والمهارات والتقاليد والممارسات	وادي الأردن، العقبة، معان	إدراج متعدد الجنسيات يسلّط الضوء على زراعة نخيل التمر ومعالجته واستخدامه. وفي الأردن، يُمارس ذلك في وادي الأردن والواحات الجنوبية، ويربط التراث الزراعي بالتقاليد الاجتماعية والاحتفالية
2022	المنسف في الأردن: وليمة احتفالية ودلالاتها الاجتماعية والثقافية	على مستوى المملكة	الطبق الوطني الأردني، ويُعد رمزًا للكرم والوحدة والهوية. ويشكّل إعداد المنسف وتناوله الجماعي عنصرًا أساسيًا في التجمعات العائلية والأعراس والمناسبات العشائرية، ويعكس جذورًا عميقة لعادات الضيافة البدوية
2024	القهوة العربية، رمز الكرم	على مستوى المملكة	إدراج متعدد الجنسيات موسّع يعترف بالمكانة المركزية للقهوة العربية (القهوة السادة) في الضيافة العربية. وفي الأردن، ترافق طقوس القهوة مجالس الصلح والاحتفالات والضيافة اليومية، وترمز إلى الشرف والاحترام
2024	الحنّاء: الطقوس والممارسات الجمالية والاجتماعية	جنوب ووسط الأردن	إدراج عابر للحدود يمثل الاستخدامات الاجتماعية والطقسية والفنية للحناء. وفي الأردن، تُعد الزينة بالحناء جزءًا أساسيًا من الأعراس والمناسبات الاحتفالية، وتمارسها النساء في المجتمعات الريفية والحضرية

2.3.11.7 السجل الوطني الأردني للتراث الثقافي غير المادي

يحافظ الأردن على سجل وطني للتراث الثقافي غير المادي، يُنسَّق من قبل وزارة الثقافة ودائرة الآثار العامة، مع دعم فني من منظمة اليونسكو (الجدول 19-7). ويتبع هذا السجل المجالات الخمسة للتراث الثقافي غير المادي المعتمدة لدى اليونسكو، وهي: التقاليد وأشكال التعبير الشفهي؛ فنون الأداء؛ الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات؛ المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون؛ والحِرَف التقليدية.

وتشمل تدابير الصون مشاريع التوثيق، وإعداد الجرد القائم على المجتمع، وحملات التوعية، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية مثل جامعة اليرموك والجامعة الأردنية. وتشرف اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي على عمليات الترشيح والمتابعة وإعداد التقارير الدورية المقدّمة إلى اليونسكو.

الجدول 19-7 عناصر التراث الثقافي غير المادي المعترف بها وطنيًا (غير المدرجة) في الأردن

مجال اليونسكو	العنصر	المجتمعات/المناطق المرتبطة	الوصف
التقاليد وأشكال التعبير الشفهي	الشعر النبطي والقصائد الشفهية	القبائل البدوية	شكل شعري تقليدي يُستخدم لإحياء الأحداث القبلية، والتعبير عن قيم الشرف، ونقل التاريخ الشفهي
	الحكواتي (سرد القصص)	المراكز الحضرية (مثل عمّان، إربد، السلط)	سرد قصصي يُؤدّى في المقاهي والفضاءات المجتمعية، ويحافظ على الحكايات الشعبية والدروس الأخلاقية
	الأمثال والأنساب الشفهية	المجتمعات الريفية والبدوية	استخدام الأقوال المأثورة وتلاوة الأنساب لنقل القيم الأخلاقية ومعرفة الأنساب
فنون الأداء	الدبكة (الرقص الشعبي)	على مستوى المملكة، خاصة المحافظات الشمالية والوسطى	رقصة صفّية تُؤدّى في التجمعات الاجتماعية والأعراس، وترمز إلى الوحدة والاحتفال المجتمعي
	موسيقى الربابة والمجوز	المناطق الصحراوية الجنوبية والمناطق الريفية	آلات وترية ونفخية تقليدية تُستخدم في الغناء البدوي والشعر الشفهي
	الزجل والشعر المغنّى	عمّان، الزرقاء، السلط	شعر مغنّى ارتجالي يُؤدّى في المهرجانات المجتمعية والتجمعات غير الرسمية
الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات	مجالس الصلح العشائرية	المجتمعات البدوية والعشائرية	مجالس عرفية لحل النزاعات باستخدام الحوار والوساطة وطقوس رمزية مثل مراسم «فنجان القهوة»
	طقوس الزواج والخِطبة	على مستوى المملكة	سلسلة من العادات تشمل ليالي الحنّاء والموسيقى والولائم الجماعية التي تعزز الروابط الاجتماعية
	الأعياد الدينية والموسمية	على مستوى المملكة	احتفالات مثل عيد الفطر وعيد الأضحى ومواسم الحصاد التي تعبّر عن التعاون المجتمعي والامتنان
المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون	تقاليد تربية الإبل وسباقها	وادي رم، معان، العقبة	معارف رعاية الإبل وأنسابها والملاحة الصحراوية، وتشكل عنصرًا أساسيًا من الهوية البدوية والبيئة الصحراوية
	الطب الشعبي بالأعشاب	عجلون، الكرك، معان	معرفة المعالجين المحليين بالنباتات الطبية والمياه المعدنية وأساليب العلاج التقليدي
	أعراف تقاسم المياه وأنظمة الري (القناة والسبيل)	وادي الأردن، الكرك	أنظمة تقليدية لتوزيع المياه بشكل عادل، تُدار من خلال قواعد مجتمعية واتفاقات شفهية
الحرف التقليدية	نسيج السدو	النساء البدويات	منسوجات يدوية من شعر الماعز والإبل بزخارف هندسية تُستخدم في الخيام والمفروشات
	صناعة الفخار والخزف	مادبا، الكرك، السلط	حِرفة إنتاج الأواني الفخارية والخزفية الزخرفية باستخدام تقنيات موروثة
	التطريز (التطريز التقليدي)	تعاونيات نسائية على مستوى المملكة	زخارف مطرّزة تعكس الهويات الإقليمية والمكانة الاجتماعية، وتُستخدم غالبًا في اللباس التقليدي

	صناعة الحُلي والأعمال المعدنية	مادبا، الكرك، عمّان	إنتاج الحُلي الفضية والتمائم والقطع الزخرفية ذات الرموز والدلالات الثقافية
	الصناعات الجلدية وصناعة السروج	معان، وادي رم	إنتاج تقليدي للسروج واللُّجُم والحقائب، وغالبًا ما تكون مزخرفة بالخرز
	صناعة السلال ونسيج سعف النخيل	وادي الأردن، العقبة	حِرفة استخدام سعف النخيل في صناعة الأدوات المنزلية والزراعية

3.3.11.7 عناصر أخرى من التراث الثقافي غير المادي ونقاشات إضافية

يشمل التراث الثقافي غير المادي الغني في الأردن مجموعة متنوعة من الممارسات والتعبيرات وأنظمة المعرفة والمهارات التي تنتقل عبر الأجيال، وتُسهم في تشكيل هوية المجتمعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء العلاقة مع البيئة المحيطة. ويسلّط هذا القسم الضوء على أمثلة من التقاليد الشفوية، وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والحِرَف التقليدية، والمعرفة البيئية التي تم توثيقها أو الاعتراف بها في الأردن، ولا سيما في المناطق التي يتقاطع معها ممر خط أنابيب المشروع، بما في ذلك وادي الأردن، والكرك، ومعان، ووادي رم. وتعكس هذه العناصر التفاعل القائم بين المجتمعات الحضرية والريفية والبدوية، مبيّنة كيف تستمر اللغة والطقوس والحِرَف في دعم الهوية الثقافية والقدرة على الصمود. ويُعد فهم هذه التقاليد الحيّة أمرًا أساسيًا لتقييم الآثار المحتملة للمشروع، ولتصميم تدابير فعّالة للحماية والتخفيف.

4.3.11.7 التقاليد وأشكال التعبير الشفهي

يسرد الجدول 20-7 أمثلة على التقاليد وأشكال التعبير الشفهي المُمارسة في الأردن. وتشمل هذه مجموعة من الأشكال المنطوقة والمغنّاة مثل الشعر، وسرد القصص، والتاريخ الشفهي، والتي تنقل الذاكرة الجمعية والقيم الأخلاقية والهوية الثقافية عبر الأجيال. وغالبًا ما يعكس التراث الشفهي في الأردن تأثيرات بدوية وريفية وحضرية، مبرزًا كيف تستمر اللغة والسرد في تشكيل التماسك الاجتماعي والهوية الإقليمية.

وعلى امتداد خليج العقبة، تحافظ المجتمعات الساحلية على تقاليد شفوية مرتبطة بحياة الملاحة والصيد البحري. ويشير الصيادون المحليون إلى شعاب وتيارات بحرية معروفة بأسمائها مثل جزيرة فرعون وتيران، حيث تُنقل معارف الملاحة والقصص الأخلاقية عبر الأجيال. وغالبًا ما تستحضر هذه الروايات حوادث غرق السفن، ورحلات التجارة، أو مسارات الحجاج، وتجسّد ذاكرة المجتمع المرتبطة بالبحر الأحمر، وتسهم في إثراء التراث الشفهي البحري في الأردن.

الجدول 20-7 التقاليد وأشكال التعبير الشفهي في الأردن

العنصر	المجتمع/المنطقة	طريقة النقل	الوضع الحالي	الوصف
الشعر النبطي والقصائد الشفهية	القبائل البدوية	الغناء الشفهي والإلقاء في التجمعات المجتمعية	يُمارس بنشاط	شكل شعري تقليدي يُستخدم لإحياء الأحداث القبلية ونقل التاريخ الشفهي
الحكواتي (سرد القصص)	المراكز الحضرية (عمّان، إربد، السلط)	السرد الشفهي في المقاهي والفضاءات المجتمعية	يُمارس بنشاط	سرد قصصي يحافظ على الحكايات الشعبية والدروس الأخلاقية
الأمثال والأنساب الشفهية	المجتمعات الريفية والبدوية	تلاوة الأقوال والأنساب عبر الأجيال	مستمر	نقل المعارف الأخلاقية والثقافية ومعرفة الأنساب شفهيًا
تقاليد الفنون الصخرية والذاكرة الشفوية	على مستوى المملكة، ولا سيما في الأودية	السرد الشفهي؛ الملاحظة وتقليد الزخارف؛ النقل بين الأجيال عبر الحِرَف والتعليم والسياحة المجتمعية	مستمر/أُعيد إحياؤه	نقوش صخرية تُصوّر الصيادين والحيوانات والنقوش الكتابية، وتجسّد معارف بيئية وقيمًا أخلاقية لحياة الصحراء. وتُعيد المبادرات المعاصرة تفسير الفنون الصخرية من خلال الحِرَف الحيّة، والتعليم التراثي، والسرد الموجّه

قصص الملاحة البحرية وأسماء الشعاب المرجانية	المجتمعات الساحلية في العقبة	النقل الشفهي بين الصيادين والبحّارة	مستمر	أسماء أماكن محلية وقصص تشير إلى الشعاب ومسارات السفن، وتحفظ ذاكرة المجتمع المرتبطة بالبحر

5.3.11.7 الفنون الصخرية

تعكس الفنون الصخرية في المشاهد الصحراوية في الأردن المعارف الثقافية والبيئية العميقة للمجتمعات المحلية، ولا سيما المجموعات البدوية في البادية الجنوبية ووادي رم. وترتبط هذه المواقع ارتباطًا وثيقًا بالتقاليد الشفوية، وسرد القصص، والاستخدامات الطقسية، ومعارف الملاحة التقليدية أو الموسمية. وعلى الرغم من أن النقوش الصخرية بحد ذاتها تُعد عناصر تراثية مادية، فإن القيم غير المادية تكمن في القصص والمعاني والمعارف التي يتم نقلها عبر الأجيال. وبذلك تمثل الفنون الصخرية نقطة التقاء بين التعبير المادي والممارسة الثقافية الحيّة، كاشفةً كيف تُشفَّر الذاكرة والمعتقدات والخبرة البيئية بصريًا ضمن المشهد الطبيعي في الأردن.

وفي جنوب الأردن، ولا سيما في منطقة وادي رم، تؤدي الفنون الصخرية دورًا كجسر يربط بين التمثيلات ما قبل التاريخ والذاكرة الثقافية المستمرة. إذ تُصوِّر آلاف النقوش الوعول والغزلان والمها والنعام، إلى جانب الصيادين سيرًا على الأقدام أو ممتطين الجمال، بل وحتى النعام. وكما وثّق فارِس، تسجّل هذه الصور ممارسات صيد فردية وجماعية تمتد من العصر البرونزي حتى الوقت الحاضر. وبين القبائل البدوية، استمر الصيد بوصفه ممارسة أخلاقية وجسدية عميقة الارتباط بقيم الشجاعة والتحمّل والكرم. وتصف الروايات الشفوية لدى كبار السن ليس فقط تقنيات التتبع والصيد، بل أيضًا القواعد الأخلاقية المتعلقة بتقاسم الطرائد وحماية الفقراء. وتُجسّد هذه التقاليد استمرارية واضحة بين الفنون الصخرية المادية والتراث غير المادي الحي، حيث تبقى المعارف البيئية والقيم الاجتماعية متجذّرة في أنماط العيش الصحراوية.

وفي البادية الشمالية الشرقية، كشفت مشاريع التوثيق الحديثة، مثل المسح الكتابي للبادية، عن انتشار واسع للفنون الصخرية والنقوش الصفائية التي تعكس إبداع ورؤية المجتمعات الصحراوية المبكرة للعالم. وتُصوّر النقوش المنفذة على الأسطح البازلتية جمالًا وخيولًا ونعامًا وضباعًا، إضافة إلى نقش نادر لفيل في وادي سلمى، وهو الأول من نوعه الذي يُسجَّل في الأردن. ولا تُعد هذه الصور مجرد تعبيرات فنية، بل سرديات بصرية مرتبطة بالتقاليد الشفوية، والتكيف البيئي، والتفكير الرمزي. ويُظهر الجمع بين النقوش الكتابية والرسوم المصوّرة شكلًا من أشكال التواصل يربط بين البقاء والروحانية والهوية ضمن بيئة قاسية. ويؤكد استمرار هذه الرموز عبر القرون العلاقة العميقة بين الإنسان والبيئة في صحارى الأردن، حيث تواصل أنظمة المعرفة غير المادية تشكيل هوية المجتمع وذاكرته الثقافية.

وتواصل مبادرات التراث المعاصرة إحياء هذه التقاليد من خلال الممارسات الفنية والتعليمية. ففي شمال الأردن، أعادت جماعة أم الجمال إحياء فن نحت البازلت المستوحى من الفنون الصخرية القديمة، وذلك في إطار برنامج مدعوم من اليونسكو يدرّب النساء على الحِرَف القائمة على التراث، وسرد القصص، والتفسير الثقافي. ويستخدم المشاركون مواد محلية وزخارف مستوحاة من التراث لإنتاج أعمال فنية، وتنظيم جولات إرشادية، وتعليم الأطفال حول الإرث الأثري والثقافي لبلدتهم. وتحول هذه الممارسات الحيّة الفنون الصخرية من بقايا جامدة من الماضي إلى وسيط نشط يعزز هوية المجتمع، والإبداع، ونقل المعرفة بين الأجيال.

وتُبرز مجتمعةً تقاليد الفنون الصخرية في وادي رم، والصحراء السوداء، وأم الجمال تنوع التراث الثقافي غير المادي في الأردن، كاشفةً عن استمرارية تمتد من أخلاقيات الصيد في عصور ما قبل التاريخ إلى التقاليد الشفوية المعاصرة وسبل العيش المجتمعية الحالية.

وللاطلاع على مناقشة موسّعة حول الفنون الصخرية وعلاقتها بالتراث المادي في منطقة وادي رم المحمية، يُرجى الرجوع إلى بيان تقييم الأثر التراثي لمنطقة وادي رم .

6.3.11.7 فنون الأداء

يعرض الجدول 21-7 أمثلة على فنون الأداء المعترف بها أو الموثقة في الأردن. ويشمل هذا المجال الموسيقى التقليدية، والرقص، والأشكال المسرحية التي تُعد تعبيرًا عن الإبداع والهوية المجتمعية. وغالبًا ما ترافق فنون الأداء في الأردن المناسبات الاجتماعية والاحتفالية، وتجسّد القيم الجمالية، والإيقاعات، والسرديات التي تميّز التقاليد الثقافية الأردنية والعربية الأوسع.

الجدول 21-7 فنون الأداء في الأردن

العنصر	المجتمع/المنطقة	سياق الأداء	الوضع الحالي	الوصف
الدبكة (الرقص الشعبي)	المحافظات الشمالية والوسطى	الأعراس، المهرجانات، الفعاليات المجتمعية	يُمارس بنشاط	رقصة صفّية تُؤدّى في التجمعات الاجتماعية؛ وتجسّد الهوية الجماعية
موسيقى الربابة والمجوز	المناطق الصحراوية الجنوبية والمناطق الريفية	ترافق الشعر القبلي والمناسبات الاحتفالية	مستمر	آلات وترية ونفخية تقليدية تُستخدم في الغناء البدوي والشعر الشفهي
الزجل والشعر المغنّى	عمّان، الزرقاء، السلط	شعر مغنّى ارتجالي في المهرجانات المجتمعية	مستمر	شعر مغنّى ارتجالي يُؤدّى في المناسبات الاجتماعية والاحتفالية

7.3.11.7 الممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية

تجسّد الممارسات الاجتماعية والمناسبات الاحتفالية في الأردن إيقاع الحياة المجتمعية، حيث تُحيي مناسبات العبادة الدينية، والأحداث ذات الأهمية الوطنية، والاحتفالات المحلية. وتسهم هذه التقاليد الحيّة في ترسيخ الهوية الجماعية واستمراريتها عبر الأجيال، من خلال جمع الأسر والجيران والزوار في أفعال مشتركة من المشاركة والتعبير. وتعكس العديد من هذه الفعاليات التفاعل بين التراث والحداثة، إذ تحتفي بالعادات المتوارثة مع احتضان الفنون والموسيقى وفنون الأداء المعاصرة.

وعلى امتداد المملكة، تعزّز المهرجانات والتجمعات العامة التماسك الاجتماعي وتوفّر فرصًا اقتصادية وثقافية. وتوحّد الأعياد الوطنية، مثل عيد الاستقلال، والاحتفالات الدينية، مثل عيد الفطر والمولد النبوي الشريف، المجتمعات من خلال القيم المشتركة والذاكرة الجماعية. وفي الوقت نفسه، تُظهر المهرجانات الإقليمية (مثل مهرجان جرش للثقافة والفنون) حيوية الإبداع المحلي ودوره في صون المعارف التقليدية والحِرَف وممارسات فنون الأداء.

وفي جنوب الأردن، تُبرز التعبيرات الثقافية مثل سباقات الهجن في منطقة وادي رم كيف تواصل التقاليد البدوية المتجذّرة تطوّرها ضمن سياقات اجتماعية واقتصادية متغيّرة. ولا تقتصر هذه الفعاليات على حفظ جوانب من الهوية القبلية والتراث، بل تُسهم أيضًا في ربط المجتمعات من خلال الترفيه والدبلوماسية الثقافية، كما يتجلى في المهرجانات الوطنية والدولية لسباقات الهجن.

وفي العقبة والمستوطنات الساحلية المحيطة بها، ترافق أنشطة الصيد والإبحار طقوس غير رسمية. فقد يتلو الصيادون أدعية لسلامة العودة، أو يلتزمون بمحظورات موسمية للصيد في بعض مناطق الشعاب المرجانية، أو يؤدّون طقوسًا عند بدء موسم الصيد. وعلى الرغم من بساطة نطاقها، تُظهر هذه الممارسات الروابط الروحية بين المجتمعات والبيئة البحرية، وتندرج ضمن مجال التراث الثقافي غير المادي لدى اليونسكو المتعلق بـ «الممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية.»

ويُلخّص الجدول 22-7 أمثلة رئيسية على المهرجانات والفعاليات المجتمعية الكبرى في الأردن، مبرزًا تنوّع هذا المجال من التراث الثقافي غير المادي وأهميته المعاصرة.

الجدول 22-7 الممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية في الأردن

العنصر	المجتمع/المنطقة	المناسبة المرتبطة	الوضع الحالي	الوصف
مهرجان جرش للثقافة والفنون	جرش	أواخر تموز – أوائل آب (سنويًا)	يُحتفل به بنشاط؛ ويستقطب زوارًا محليين ودوليين	مهرجان صيفي رئيسي يُعد الأكبر في الأردن، يضم الموسيقى والرقص والمسرح والحِرَف، ويُقام بين الآثار الرومانية احتفاءً بالتراث الوطني والإقليمي
مهرجان الفنون التقليدية في العقبة	العقبة	شباط (سنويًا)	يُمارس بنشاط؛ ويدعم الحرفيين المحليين والسياحة	مهرجان يسلّط الضوء على التقاليد البدوية والساحلية من خلال الحِرَف والموسيقى وفنون الأداء

مهرجان الأزرق	الأزرق	سنوي (تواريخ متغيّرة)	نشط؛ فعالية مجتمعية ذات حضور إقليمي	احتفال محلي بالحِرَف والرقصات الإقليمية والأطعمة التقليدية التي تعكس ثقافة الواحة
مهرجان عمّان السينمائي الدولي	عمّان	10–2تموز (سنويًا)	نشط؛ وذو سمعة إقليمية متنامية	يعرض أفلامًا عربية ودولية، مع عروض وأسئلة وأجوبة وتبادل ثقافي
مهرجان الفحيص	الفحيص (قرب عمّان)	آب (سنويًا)	يُحتفل به بنشاط؛ بمشاركة مجتمعية قوية	احتفال بالتراث الشعبي يجمع بين الموسيقى والحِرَف والعروض المحلية
مهرجان مدينة	البتراء ووادي رم	جديد	نشط؛ يجمع بين الترويج الثقافي والسياحي	فعالية صحراوية غامرة تمزج بين الموسيقى والفنون وتجارب التراث البدوي
مهرجان الأردن الدولي للطعام	مدن مختلفة	آب (سنويًا)	نشط؛ يروّج لتراث الطعام والسياحة	فعالية طهي تضم مطابخ شامية وعالمية إلى جانب عروض حيّة
مهرجان أصداء التراث	مدن مختلفة	تموز (سنويًا)	نشط؛ يركّز على التراث المادي وغير المادي	عروض ثقافية وسرد قصصي وحِرَف في مواقع تاريخية محصّنة
نصف ماراثون أيلا للبحر الأحمر	العقبة	كانون الأول (سنويًا)	نشط؛ يدمج الثقافة والترفيه	سباق ماراثون وفعالية ثقافية تجمع بين الرياضة والموسيقى والترويج السياحي
عيد الاستقلال الأردني	على مستوى المملكة	25أيار (سنويًا)	يُحتفل به على نطاق واسع	يوم وطني يتضمن مسيرات وعروضًا واحتفالات عامة بالهوية الثقافية
رالي الأردن	مسارات صحراوية مختلفة	سنوي (تواريخ متغيّرة)	نشط؛ يجذب السياحة الإقليمية	رالي دولي يُبرز المشهد الصحراوي الأردني وثقافة المغامرة
أسبوع عمّان للتصميم	عمّان	كل عامين (تحقق من نسخة 2025)	نشط؛ يركّز على مزج التراث بالابتكار	فعالية دورية تروّج للتصميم والعمارة والحِرَف التقليدية
ماراثون البحر الميت	منطقة البحر الميت	الربيع (سنويًا)	نشط؛ يروّج للصحة والسياحة الإقليمية	فعالية رياضية وسياحية ثقافية على امتداد المشهد الفريد للبحر الميت
مهرجان مادبا للفسيفساء	مادبا	سنوي (تواريخ متغيّرة)	نشط؛ يروّج للحِرَف المحلية	فعالية ثقافية تُبرز حِرفة الفسيفساء وورش التراث
مهرجانات سباقات الهجن	ديسة – وادي رم، محافظة العقبة	فعاليات كبرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك مهرجان الشيخ زايد الدولي في الإمارات، ومهرجان ولي العهد في السعودية، ومهرجان كأس العرب (أيلول–كانون الثاني)	يُمارس بنشاط؛ بمشاركة إقليمية وقيمة تراثية عالية	فعاليات سنوية لسباقات الهجن تُعد محورًا أساسيًا للتراث البدوي، وتتضمن تجمعات مجتمعية ومنافسات ودّية

8.3.11.7 الممارسات الدينية

يُعدّ الأردن وجهة مثالية للباحثين عن المعرفة الثقافية والإثراء الروحي. ويولي الأردن أهمية كبيرة لتنوّع سكانه العِرقي والديني، وبناءً على ذلك يضمن الحقوق الثقافية لجميع مواطنيه. ويُشكّل هذا النهج القائم على التسامح والتقدير أحد العناصر الأساسية التي تسهم في الاستقرار والسلام في الأردن. وفي الوقت الحاضر، يزيد عدد المسلمين في الأردن على 92% من السكان، في حين يُشكّل المسيحيون نحو 8%. وينتمي معظم المسيحيين إلى الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، إلى جانب وجود طوائف أخرى تشمل الروم الكاثوليك، والكاثوليك اللاتين، والأرثوذكس السريان، والأرثوذكس الأقباط، والأرثوذكس الأرمن، إضافة إلى عدد محدود من الطوائف البروتستانتية.

ضمن منطقة الدراسة، تؤدي الأماكن والمنشآت الدينية دورًا محوريًا في التراث الثقافي غير المادي. وعلى مستوى المملكة، يوجد أكثر من 7,600 مسجد تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. وفي حين أن الأعداد الدقيقة للكنائس وغيرها من المنشآت الدينية المسيحية لا تُنشر بشكل منهجي بنفس الدرجة، فإنها مجتمعة تعكس حضورًا مسيحيًا صغيرًا لكنه عريق، أسهم تاريخيًا في تشكيل المشهد الثقافي التعددي في الأردن.

ولا تقتصر المنشآت الدينية (مثل المساجد والكنائس والمقابر والمزارات وغيرها من المواقع المقدسة القائمة فوق سطح الأرض) على كونها معالم معمارية فحسب، بل تؤدي أيضًا وظيفة محورية كمراكز للحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية. إذ تستضيف المساجد الصلوات اليومية، وخطب الجمعة، وجلسات تلاوة القرآن، والتجمعات المجتمعية، والمناسبات الدينية مثل العيد والمولد النبوي الشريف، بما يعزز التماسك المجتمعي، وينقل المعرفة الدينية، ويحافظ على التقاليد الاجتماعية المتوارثة.

وبالمثل، تدعم الكنائس الطقوس الدينية وأيام الأعياد والممارسات المجتمعية، ويعكس وجودها ضمن المشهد الثقافي الأوسع التاريخ الطويل لأهمية الأردن في المسيحية. كما تضيف المقابر والأضرحة والمزارات التاريخية طبقات إضافية من التراث غير المادي من خلال أدوارها في إحياء الذكرى، والحج، واستمرارية الأجيال، والدلالات الثقافية المرتبطة بالمكان.

وضمن منطقة الدراسة، تستدعي هذه القيم التراثية اهتمامًا خاصًا. وتشمل العوامل الرئيسية الواجب مراعاتها العلاقة البصرية والمادية للمواقع الدينية مع ممر خط الأنابيب؛ وإمكانية وصول المجتمعات إلى هذه المواقع؛ واحتمالات التأثير على أنماط الحركة المعتادة أو التجمعات الموسمية المرتبطة بالمناسبات الدينية؛ والحفاظ على شبكات التواصل بين المجتمعات المرتكزة على هذه الأماكن الدينية. وبناءً عليه، تُشكّل المنشآت الدينية والممارسات الثقافية المرتبطة بها عنصرًا أساسيًا في خط الأساس للتراث الثقافي غير المادي الخاص بالمشروع (الجدول 23-7).

الجدول 23-7 الطقوس المرتبطة بالمؤسسات الدينية في الأردن

العنصر	المجتمع/المنطقة	المناسبة المرتبطة	الوضع الحالي	الوصف
صلاة الجمعة (الجمعة)	على مستوى المملكة	كل يوم جمعة	مُمارسة على نطاق واسع في جميع أنحاء المملكة	تجمع إسلامي أسبوعي مركزي يتضمن الصلاة الجماعية وخطبة الجمعة والتفاعل الاجتماعي
شعائر شهر رمضان وعيد الفطر	على مستوى المملكة	الشهر التاسع من التقويم الهجري وعيد نهاية الشهر	مُمارسة بشكل شامل	صيام شهر كامل، وتجمعات الإفطار المسائية، وتلاوة القرآن، وإخراج زكاة الفطر، وأداء الصلوات الجماعية
المولد النبوي الشريف	على مستوى المملكة	سنويًا (وفق التقويم الهجري)	مُمارس على نطاق واسع	احتفال ديني يشمل الخطب وتلاوة القرآن والإنشاد والشعر والتجمعات التعبدية في المساجد والساحات العامة
عيد الفصح الأرثوذكسي وأحد الشعانين	عمّان، مادبا، الفحيص، الكرك، معان	سنويًا (الربيع)	يُحتفل به بنشاط مع مشاركة مجتمعية قوية	شعائر مسيحية تُحيي ذكرى قيامة السيد المسيح، وتستضيف الكنائس خلالها وجبات جماعية وأنشطة خيرية
عيد الميلاد (الطقوس الشرقية والغربية)	عمّان، مادبا، الفحيص، الكرك، العقبة	25كانون الأول و7 كانون الثاني	مُحتفل به على نطاق واسع	أعياد مسيحية رئيسية تتضمن القداديس والتجمعات العائلية والعمل الخيري المجتمعي، مع زيارات بين الأديان وموسيقى موسمية في المدن الكبرى
زيارة المقابر والمزارات	في جميع أنحاء منطقة الدراسة، ولا سيما قرب المجتمعات العشائرية والقرى التاريخية	متغيّرة (مرتبطة بالمناسبات الدينية والعائلية)	مُمارسة بنشاط	زيارة القبور للذكرى والدعاء، وتقديم الزهور أو البخور أو تلاوة القرآن، بما يحافظ على الروابط السلالية واستمرارية المجتمع
الحلقات التعليمية في المساجد والكنائس	على مستوى المملكة	على مدار العام	نشطة في المناطق الحضرية والريفية	جلسات تعليم غير رسمية (حلقات) في المساجد، ودروس التعليم الديني أو لقاءات الشباب في الكنائس لنقل المعرفة الدينية

الحج إلى المزارات المحلية	مناطق مختارة، بما في ذلك جنوب الأردن	متغيّرة (مرتبطة بأولياء أو علماء محليين)	مُمارسة محليًا	زيارات لأضرحة أو مزارات شخصيات موقّرة للتوسل أو الشفاء أو طلب البركة، وغالبًا ما ترافقها تجمعات مجتمعية صغيرة وطقوس ضيافة
صلاة الجمعة (الجمعة)	على مستوى المملكة	كل يوم جمعة	مُمارسة على نطاق واسع في جميع أنحاء المملكة	تجمع إسلامي أسبوعي مركزي يتضمن الصلاة الجماعية وخطبة الجمعة والتفاعل الاجتماعي
شعائر شهر رمضان وعيد الفطر	على مستوى المملكة	الشهر التاسع من التقويم الهجري وعيد نهاية الشهر	مُمارسة بشكل شامل	صيام شهر كامل، وتجمعات الإفطار المسائية، وتلاوة القرآن، وإخراج زكاة الفطر، وأداء الصلوات الجماعية
المولد النبوي الشريف	على مستوى المملكة	سنويًا (وفق التقويم الهجري)	مُمارس على نطاق واسع	احتفال ديني يشمل الخطب وتلاوة القرآن والإنشاد والشعر والتجمعات التعبدية في المساجد والساحات العامة
عيد الفصح الأرثوذكسي وأحد الشعانين	عمّان، مادبا، الفحيص، الكرك، معان	سنويًا (الربيع)	يُحتفل به بنشاط مع مشاركة مجتمعية قوية	شعائر مسيحية تُحيي ذكرى قيامة السيد المسيح، وتستضيف الكنائس خلالها وجبات جماعية وأنشطة خيرية
عيد الميلاد (الطقوس الشرقية والغربية)	عمّان، مادبا، الفحيص، الكرك، العقبة	25كانون الأول و7 كانون الثاني	مُحتفل به على نطاق واسع	أعياد مسيحية رئيسية تتضمن القداديس والتجمعات العائلية والعمل الخيري المجتمعي، مع زيارات بين الأديان وموسيقى موسمية في المدن الكبرى
زيارة المقابر والمزارات	في جميع أنحاء منطقة الدراسة، ولا سيما قرب المجتمعات العشائرية والقرى التاريخية	متغيّرة (مرتبطة بالمناسبات الدينية والعائلية)	مُمارسة بنشاط	زيارة القبور للذكرى والدعاء، وتقديم الزهور أو البخور أو تلاوة القرآن، بما يحافظ على الروابط السلالية واستمرارية المجتمع
الحلقات التعليمية في المساجد والكنائس	على مستوى المملكة	على مدار العام	نشطة في المناطق الحضرية والريفية	جلسات تعليم غير رسمية (حلقات) في المساجد، ودروس التعليم الديني أو لقاءات الشباب في الكنائس لنقل المعرفة الدينية
الحج إلى المزارات المحلية	مناطق مختارة، بما في ذلك جنوب الأردن	متغيّرة (مرتبطة بأولياء أو علماء محليين)	مُمارسة محليًا	زيارات لأضرحة أو مزارات شخصيات موقّرة للتوسل أو الشفاء أو طلب البركة، وغالبًا ما ترافقها تجمعات مجتمعية صغيرة وطقوس ضيافة

9.3.11.7 المساجد

في إطار التحليل الأولي للمساجد الواقعة ضمن منطقة الدراسة، قامت شركة CH Arabia بمراجعة الخرائط وصفحات الأنشطة ذات الصلة بالمساجد. وتُعد المساجد جزءًا لا يتجزأ من المشهد التاريخي والروحي للمنطقة. ولا تقتصر وظيفة المساجد في هذه المنطقة على كونها أماكن للعبادة فحسب، بل تمثل أيضًا تجسيدًا حيًا للتقاليد المحلية، وتعكس مزيجًا غنيًا من الأنماط المعمارية والتأثيرات الإقليمية. ويُعرض في الملحق 7-1 قائمة أولية بالمساجد التي تم تحديدها ضمن منطقة الدراسة.

10.3.11.7 المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون

تعكس المعارف التقليدية في الأردن أجيالًا متعاقبة من الملاحظة والتكيّف والتعايش ضمن مشهد بيئي متنوع يشمل الصحارى القاسية والمناطق البيئية ذات الطابع المتوسطي. وترتكز هذه الأنظمة المعرفية على التقاليد الزراعية والرعوية، وتجسّد وعيًا بيئيًا عميقًا واحترامًا

للدورات الطبيعية. وتشمل هذه المعارف ممارسات تتعلق بالتنبؤ بالطقس، وسلوك الحيوانات، والملاحة، والاستخدام المستدام للموارد الشحيحة مثل المياه وأراضي الرعي.

ولا تزال هذه المعارف تسهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والإشراف البيئي، رغم تعرضها لضغوط ناتجة عن التحديث، وتغير المناخ، وتحوّل سبل العيش. فعلى سبيل المثال، تُظهر أنظمة حصاد المياه التقليدية، بما في ذلك الصهاريج، والحفائر، والآبار، براعة تاريخية في التكيّف مع البيئات الجافة وضمان البقاء من خلال الإدارة الجماعية لموارد المياه.

ويُعد الرعي، سواء المرتبط بأنماط الحياة المستقرة أو شبه البدوية أو البدوية، من أكثر النظم الثقافية استمرارية في الأردن، إذ يمثل مصدر رزق وتعبيرًا عن الهوية للمجتمعات البدوية في مناطق القطرانة، والحسا، والجفر، ووادي رم، وحوض حِسمى، والبادية الشرقية. وإلى جانب دوره الاقتصادي، يجسّد الرعي معارف بيئية عميقة تتعلق بالملاحة الصحراوية، ومصادر المياه، ودورات الرعي الموسمية، والتي تُنقل شفهيًا عبر التعليم الأسري، والشعر، والقانون العرفي. كما تُنظّم هذه الممارسات العلاقات الاجتماعية، مؤكدةً قيم التعاون والضيافة واحترام البيئة. ومع ذلك، فإن التحديث والاستقرار السكاني وتغيّر استخدامات الأراضي يعيد تشكيل المشهد الرعوي. ويُعد هذا التراث عنصرًا حيويًا في الحفاظ على الاستمرارية الثقافية والحكمة البيئية التي تقوم عليها التقاليد الصحراوية في الأردن. واليوم، تحظى هذه النظم المعرفية باعتراف متزايد لأهميتها المعاصرة في مجالات الاستدامة، والتعليم التراثي، وتعزيز الهوية الثقافية. ويسهم صون هذه الممارسات وإحياؤها ليس فقط في استمرارية الثقافة، بل أيضًا في الجهود الأوسع لحماية البيئة وتنمية المجتمعات.

وتُعد المعارف البحرية المتوارثة ذات أهمية خاصة في المنطقة المحيطة بخليج العقبة، وتشمل أنماط الصيد الموسمية، وصيانة القوارب، وفهم الرياح والتيارات المحلية. وقد استخدم الصيادون التقليديون تاريخيًا سفن السنبك الخشبية والمراكب الشراعية، معتمدين في الملاحة على اتجاهات الرياح وأنماط النجوم مثل تلك المرتبطة برياح الشمال. ويعكس هذا الرصيد من المعارف البيئية والأرصادية فهم المجتمع التكيفي للنظم البيئية البحرية.

ويُبرز الجدول 24-7 أدناه أمثلة رئيسية على المعارف البيئية والكونية التقليدية في الأردن، مبيّنًا العلاقة المستمرة بين الإنسان والأرض والبيئة التي تُشكّل هذا المجال من التراث الثقافي غير المادي.

الجدول 24-7 المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون في الأردن

العنصر	المجتمع / المنطقة	نوع المعرفة	الوضع الحالي	الوصف
الصيد بالصقور	صحراء الجفر، محافظة معان	معرفة بيئية ومعرفة بالحياة البرية، تربية الحيوانات، وتقنيات الصيد التقليدية	يُمارس بنشاط خلال موسم الصيد السنوي (سبتمبر–نوفمبر)، ولا يزال يُعد تراثًا ثقافيًا ذا قيمة	ممارسة بدوية تقليدية تشمل صيد الصقور الموسمي وتدريبها، وتتطلب معارف ومهارات بيئية متخصصة مرتبطة بالحياة الصحراوية
تربية الإبل وسباقات الهجن	وادي رم، معان، أطراف محافظة العقبة	تربية الحيوانات، الملاحة الصحراوية	يُمارس بنشاط	معارف تتعلق برعاية الإبل وتربيتها وسباقاتها؛ وتشكل عنصرًا مركزيًا في الهوية البدوية
عادات تقاسم المياه وأنظمة الري (القنوات، السبيل)	غور الأردن، الكرك	إدارة المياه والتوزيع العادل	مستمرة	أنظمة تقليدية لإدارة الموارد المائية الشحيحة بشكل جماعي
الطب العشبي التقليدي	عجلون، الكرك، معان	معرفة إثنوبوتانية (نباتية شعبية)	مستمرة	استخدام النباتات الطبية، والمياه المعدنية، والعلاجات الشمولية في الممارسات الصحية التقليدية
الرعي التقليدي والتنقل الموسمي	المجتمعات البدوية وشبه البدوية في معان، وادي رم، حوض حِسمى، والبادية الشرقية	معرفة بيئية؛ رعاية الثروة الحيوانية؛ ممارسات الرعي والملاحة الموسمية؛ التقاليد الشفوية والتنظيم الاجتماعي	مستمرة / في طور التطور	التنقل التقليدي، وإدارة القطعان، والعناية بالبيئة بما يتلاءم مع البيئات الجافة. وتشمل معارف شفهية حول دورات المراعي، ومصادر المياه، وسلوك الحيوانات، تنتقل عبر العائلات والقبائل، وتعكس قيم التعاون والصمود

الصيد التقليدي والمعرفة البيئية البحرية	المجتمعات الساحلية في العقبة	إدارة الموارد البحرية، ومعرفة الرياح والتيارات	مستمرة، مع تراجع في الممارسة الفعلية	معارف متوارثة حول مناطق الصيد الموسمية، والملاحة اعتمادًا على المؤشرات الطبيعية، والإشراف المجتمعي على نظم الشعاب المرجانية

11.3.11.7 الحرف التقليدية

تمثل الحِرَف التقليدية في الأردن مزيجًا من الإبداع الفني والمعرفة العملية، وتجسّد مهارات متوارثة عبر الأجيال تربط الإنسان بالمكان والمواد والهوية. وتعكس هذه الحِرَف فهمًا عميقًا للبيئات والموارد المحلية، من الحجر والطين إلى الصوف والجلد والمعادن، وتُعد تعبيرات ملموسة عن التراث الثقافي غير المادي. يقدّم الجدول 25-7 امثلة على الحِرَف التقليدية الأردنية التي تعكس تنوّع البلاد وقدرتها على الصمود واستمرارية نقل المعرفة الحِرَفية.

وعلى الرغم من أن القوارب المصنوعة من الألياف الزجاجية قد حلّت محل القوارب الخشبية إلى حدٍّ كبير، فإن الحِرَفيين الأكبر سنًا في العقبة ما زالوا يتذكرون تقنيات بناء القوارب الخشبية، وصناعة الأشرعة، وإصلاح الشباك. وتعكس هذه الممارسات التكيّف الإبداعي مع المواد المحلية والظروف الساحلية، وتمثل بُعدًا بحريًا من تراث الحِرَف التقليدية في الأردن.

الجدول 25-7 الممارسات الاجتماعية والطقوس والفعاليات الاحتفالية في الأردن

العنصر	المجتمع / الإقليم	المادة / التقنية	الوضع الحالي	الوصف
نسج السدو	النساء البدويات في معان / وادي رم	نسج شعر الماعز والإبل	يُمارس بنشاط	منسوجات يدوية بزخارف هندسية تُستخدم في الخيام والمفروشات والملابس
الفخار والخزف	مادبا، الكرك، السلط	تشكيل الطين والحرق	يُمارس بنشاط	فخار منزلي وخزف زخرفي باستخدام تقنيات موروثة
التطريز (التطريز التقليدي)	تعاونيات نسائية على مستوى المملكة	التطريز بالإبرة	يُمارس بنشاط	زخارف مطرزة تعكس الهويات الإقليمية والمكانة الاجتماعية، وتُستخدم في اللباس التقليدي
صناعة السلال ونسج سعف النخيل	وادي الأردن، العقبة	نسج سعف النخيل	يُمارس بنشاط	استخدام أوراق النخيل في الأدوات المنزلية والزراعية
صناعة الكحل العربي (الكحل التقليدي)	النساء البدويات، جنوب الأردن	طحن حجر الإثمد وخلطه بزيوت أو أعشاب طبيعية	مستمر	حرفة تجميلية قديمة تُستخدم لتكحيل العين وحمايتها؛ تمارسها النساء البدويات وتُنقل عبر الأجيال كجزء من الزينة التقليدية والهوية
صناعة قوارب الدهو والسنبوق الخشبية	العقبة، ساحل البحر الأحمر	تعشيق الأخشاب، صناعة الأشرعة، صيانة القوارب	نادرة؛ تقتصر على ممارسين كبار في السن	تقنيات تقليدية لبناء وصيانة القوارب تعكس تراث الحِرَف البحرية في البحر الأحمر

12.3.11.7 التراث الثقافي غير المادي في وادي رم

يُعدّ التراث غير المادي في وادي رم غير منفصل عن البيئة الصحراوية. إذ تحافظ المجتمعات البدوية على روايات شفوية مرتبطة بالجبال والممرات ومناطق الرعي الموروثة والأحداث التاريخية المهمة. ويجسّد الشعر والحكايات والموسيقى التقليدية معارف متعلقة بالنسب والأرض والضيافة والسلوك الأخلاقي. ولا تزال تقاليد رعي الإبل وممارسات التنقل الموسمي قائمة بصيغ معدّلة، وتبقى عنصرًا محوريًا في هوية المجتمع المحلي. كما تعزز أنظمة الحكم العشائري وآليات فضّ النزاعات العرفية العلاقات التاريخية بين الإنسان والمكان. وتشكل هذه الممارسات جزءًا لا يتجزأ من القيمة العالمية الاستثنائية لوادي رم، ويجب فهمها باعتبارها عناصر حية وفاعلة في المشهد الثقافي.

13.3.11.7 ملخص التراث الثقافي غير المادي ضمن نطاق المشروع من العقبة إلى عمّان

عبر مناطق البادية، يُعدّ التراث غير المادي جزءًا متجذرًا في الحياة اليومية. إذ تحافظ المجتمعات على روابطها بالهوية العشائرية وحقوق الرعي ومعرفة مصادر المياه والمسارات والظروف الموسمية. وتتناقل التقاليد الشفوية روايات مرتبطة بمسارات القوافل والاستيطان المبكر والصراعات أو التحالفات بين العشائر. ولا يزال العرف العشائري يلعب دورًا مهمًا في تنظيم العلاقات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي والتنقل وحل النزاعات. ورغم استقرار العديد من المجتمعات في الوقت الحاضر، لا تزال هذه النظم مؤثرة وتشكل تصورات المجتمعات المحلية تجاه آثار المشروع ومسؤولياته.

كما يحتوي نطاق حق المرور الأوسع على إمكانات كبيرة للتراث غير المادي. فالأقاليم العشائرية والعلاقات المرتبطة بالأرض متجذرة بعمق في الذاكرة الجماعية وسلاسل النسب. وتبقى مسارات الرعي الموسمية والآبار التقليدية ونقاط التوقف التاريخية عناصر مركزية في السرديات المجتمعية. وتتأثر تصورات الأرض والتنقل وإمكانية الوصول بهذه التقاليد، التي قد لا تكون مرئية ماديًا لكنها لا تزال فاعلة ضمن النظم الاجتماعية. ويُعد فهم هذه القيم أمرًا أساسيًا للتنبؤ بردود فعل المجتمعات المحلية تجاه قضايا الاستملاك أو تغيّر الوصول أو أنشطة الإنشاء.

4.11.7 الافتراضات والقيود

على الرغم من بذل جهود معقولة لجمع معلومات دقيقة وحديثة وذات صلة من خلال مراجعة موسعة للمصادر الأولية والثانوية، فإن هذا التقييم لا يدّعي أنه يقدم توصيفًا كاملًا أو شاملًا لجميع معلومات التراث الثقافي الواقعة ضمن نطاق حق المرور. وقد تكون بعض البيانات غير متاحة أو لم يتم الإفصاح عنها. وعليه، يعكس خط الأساس نهج «أفضل المعلومات المتاحة»، ويجب قراءته بالاقتران مع وثائق المشروع اللاحقة، التي ستواصل تنقيح معلومات التراث وتحديثها مع تقدم المشروع نحو مرحلة الإنشاء.

ولهذه الأسباب، ينبغي فهم خط الأساس باعتباره رؤية مركّبة مبنية على أفضل الأدلة المتاحة، وليس قاعدة بيانات شاملة. ومن المرجح أن تكون قيم التراث الثقافي في منطقة الدراسة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في السجلات الحالية، وقد يتم تحديد عناصر إضافية من التراث المادي وغير المادي خلال المسوحات المستهدفة وأعمال الرصد خلال مرحلة الإنشاء. وسيتم التعامل مع ذلك من خلال خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إدارة التراث الثقافي.

المراجع

القسم 7.2.2
نيسان 2025؛ بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ؛ مقابلة مع الصندوق الهاشمي، أيار 2025.

دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، 2024. تقديرات السكان حسب الإقليم والجنس وعدد الأسر حتى نهاية عام 2024.

كانون الثاني 2025؛ مؤسسة هاينريش بول – فلسطين والأردن ومركز الحياة، واقع العمال المهاجرين في الأردن.

القسم 7.3.1
التبيني، ر. وماديسون، ك. (2024). التغير المناخي في البيئات الجافة: دراسة حالة للتصورات المحلية في بادية الأردن . Environment and Ecology Research، 12(5)، 557.547–

ألون، ي. (2007). صناعة الأردن: العشائر، الاستعمار والدولة الحديثة. دار.I.B. Tauris

ميتونن، ب. (2013). أسلافنا كانوا بدواً: الذاكرة والهوية والتغير – حالة المواقع المقدسة في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة هلسنكي. متاح على:
https://helda.helsinki.fi/server/api/core/bitstreams/ed43efa4-b8a7-4e26-8ef8-97ae00546a59/content

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

القسم 7.3.2
النبر، م. وموله، ف. (2016). سياسات الوصول إلى الأراضي الصحراوية في الأردنLand Use Policy . ، 59، 503.492–

ألون، ي. (2007). صناعة الأردن: العشائر، الاستعمار والدولة الحديثة. دار.I.B. Tauris
عماد، م. م. (2021). القانون العرفي العشائري في الأردن المعاصر: الصلح والأمن من خلال العدالة البدوية. أطروحة دكتوراه.
مقابلة مع الصندوق الهاشمي (15 أيار 2025).

لاين، ل. ل. (1994). البيت والوطن: جدلية الهويات العشائرية والوطنية في الأردن. مطبعة جامعة برنستون.

ميتونن، ب. (2013). أسلافنا كانوا بدواً: الذاكرة والهوية والتغير – حالة المواقع المقدسة في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة هلسنكي.
مقابلات هاتفية مع عدد من الشيوخ.

ستراشان، ل. م. (2012). معرفة البدو: استخدام المعرفة المحلية لفهم آثار التنمية في محمية وادي رم في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه.

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

القسم 7.3.3
المهداين، س. (2007). اقتصاد الخطابات المُشرعِنة: اختراع البدو والبتراء كرموز وطنية في الأردن . Critical Arts: A Journal of South-North Cultural Studies، 21(1)، 105.86–

بيل، م. (2012). تركيب التراث: دراسة إعلان اليونسكو للتراث غير المادي البدوي في الأردن . International Journal of Heritage Studies، 18(2)، 123.107–

شاتيلار، ج. (2003). تضارب المصالح حول محمية وادي رم: هل كان بالإمكان تجنبه؟ نقد اجتماعي-سياسيNomadic Peoples .، 7(1)، 138.158–

كيدار، أ.، عمارة، أ.، ويفتاحيل، أ. (2018). الأراضي المُفرغة: جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب. ستانفورد: دار جامعة ستانفورد.

ميتونن، ب. (2013). أسلافنا كانوا بدواً: الذاكرة والهوية والتغير – حالة المواقع المقدسة في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة هلسنكي.

سلامة، م. ط. ب. (2023). الدوائر الانتخابية في الأردن: دراسة تحليلية. في Routledge Handbook on Elections in the Middle East and North Africa، ص 54–65.

شوب، ج. (1985). أثر السياحة على بدو البتراءMiddle East Journal .، 39(2)، 277.291–

شنّاع، م.، رمضان، س.، ويونغ، و. س. (2022). المنسف الأردني: طبق وطني أم وليمة عشائرية؟Food, Culture & Society ، 25(5)، 977.996–

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2022.

أبو تايه، أ. (2024). مؤشرات الإقصاء الاجتماعي ومخاطره على الشباب البدوي في محافظة معان. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 17(1)، 23–44.

عماد، م. م. (2021). القانون العرفي العشائري في الأردن المعاصر: الصلح والأمن من خلال العدالة البدوية. أطروحة دكتوراه.

القسم 7.3.4

أبو جابر، ك. وجرابيبه، ف. أ. (1980). توطين البدو: البنية التنظيمية والقانونية والإدارية في الأردن. في مستقبل الشعوب الرعوية: أولويات البحث في ثمانينيات القرن العشرين، وقائع مؤتمر نيروبي، 4–8 آب 1980. أوتاوا: مركز بحوث التنمية الدولية.(IDRC)

أبو تايه، أ. وفريحات، م. (2016). ثقافة الصيد: دراسة أنثروبولوجية لأساليب الصيد بالصقور في بادية الجفر جنوب الأردن (باللغة العربية). مجلة الحسين بن طلال للبحوث، 1.(4)

أبو تايه، أ. وفريحات، م. (2017). الطب الشعبي في محافظة معان: التمثلات الاجتماعية وأنماط الممارسة (باللغة العربية). دراسات وأبحاث: المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 28، 115–131.

المهداين، س. (2007). اقتصاد الخطابات المُشرعِنة: اختراع البدو والبتراء كرموز وطنية في الأردن Critical Arts: A Journal of . South-North Cultural Studies، 21(1)، 86.105–

النبر، م.، ومولّه، ف. (2016). سياسات الوصول إلى الأراضي الصحراوية في الأردنLand Use Policy .، 59، 492.503–

بيل، م. (2012). تجميع التراث: دراسة إعلان اليونسكو للتراث غير المادي البدوي في الأردن International Journal of . Heritage Studies، 18(2)، 107.123–

عماد، م. م. (2021). القانون العرفي العشائري في الأردن المعاصر: الصلح والأمن من خلال العدالة البدوية. أطروحة دكتوراه.

فريحات، م.، وأبو تايه، أ. (2016). الممارسات الدينية والثقافية الشعبية: دراسة أنثروبولوجية عن مجتمع البتراء (باللغة العربية).

دراسات وأبحاث: مجلة علمية محكّمة دولية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 22.

كيدار، أ.، عمارة، أ.، ويفتاحيل، أ. (2018). الأراضي المُفرغة: جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب. في كتاب .Emptied Lands دار جامعة ستانفورد.

ميتونن، ب. (2013). أسلافنا كانوا بدواً: الذاكرة والهوية والتغير – حالة المواقع المقدسة في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه، جامعة هلسنكي. متاح على:
https://helda.helsinki.fi/server/api/core/bitstreams/ed43efa4-b8a7-4e26-8ef8-97ae00546a59/content

سلامة، م. ط. ب. (2023). الدوائر الانتخابية في الأردن: دراسة تحليلية. في Routledge Handbook on Elections in the Middle East and North Africa، ص 54–65. دار روتليدج.

شوب، ج. (1985). أثر السياحة على بدو البتراء. Middle East Journal، 39(2)، 277.–291

شنّاع، م.، رمضان، س.، ويونغ، و. س. (2022). المنسف الأردني: طبق وطني أم وليمة عشائرية؟ منظور عابر للثقافات. Food, Culture & Society، 25(5)، 977.–996

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

القسم 7.3.5

الدجاني، ر. ل. (2001). سبل عيش البدو: دور المرأة في بادية الأردن. أطروحة دكتوراه.

الفريحات، مرام. (2017). دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشروع التكيف وإدارة المراعي ودعم سبل العيش البديلة في البادية الجنوبية (الحسينية والجفر) .(BELP) عمّان، الأردن: الصندوق الهاشمي الأردني لتنمية البادية الأردنية.

عماد، م. م. (2021). القانون العرفي العشائري في الأردن المعاصر: الصلح والأمن من خلال العدالة البدوية. أطروحة دكتوراه.

مقابلات ميدانية في منطقة الدراسة مع نساء من المجتمع المحلي وجمعيات نسائية.

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

القسم 7.3.6

أبو جابر (1980). توطين البدو: البنية التنظيمية والقانونية والإدارية في الأردن. في مستقبل الشعوب الرعوية: أولويات البحث في ثمانينيات القرن العشرين، وقائع مؤتمر نيروبي، 4–8 آب 1980. أوتاوا: مركز بحوث التنمية الدولية.

أبو تايه، أ. (2024). مؤشرات الإقصاء الاجتماعي ومخاطره على الشباب البدوي في محافظة معان (باللغة العربية). المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 17(1)، 23–44.

النبر، م.، ومولّه، ف. (2016). سياسات الوصول إلى الأراضي الصحراوية في الأردن. Land Use Policy، 59، 492.–503
بيل، م. (2019). أن تكون بدوياً حول البتراء: الحياة في موقع تراث عالمي في القرن الحادي والعشرين. دار برغهان للنشر.

براند، ل. أ. (2001). التنمية في وادي رم: البيروقراطية الحكومية، الممولون الخارجيون، والمجتمع المدني International . Journal of Middle East Studies، 33(4)، 571.–590

شاتيلار، ج. (2003). تضارب المصالح حول محمية وادي رم: هل كان بالإمكان تجنبه؟ نقد اجتماعي-سياسي. Nomadic Peoples، 7(1)، 138.–158

ملاحظات وردت من مجموعات نقاش بؤرية مع النساء والشباب في مناطق البادية ضمن المشروع.

حسين، هـ.، ومايسون، أ. (2024). حماية البتراء وحقوق البدو في الأردنScience .، 386(6724)، 860.859–

لاين، ل. ل. (1994). البيت والوطن: جدلية الهويات العشائرية والوطنية في الأردن. مطبعة جامعة برنستون.

سلامة، م. ط. ب. (2023). الدوائر الانتخابية في الأردن: دراسة تحليلية. في Routledge Handbook on Elections in the Middle East and North Africa، ص 54–65. دار روتليدج.
ستراشان، ل. م. (2012). معرفة البدو: استخدام المعرفة المحلية لفهم آثار التنمية في محمية وادي رم في جنوب الأردن. أطروحة دكتوراه.

وجناروفسكي، ف. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية بوسط الأردن. أطروحة دكتوراه.

وجناروفسكي، ف. (2024). تدفقات متنازع عليها: السلطة وسياسات المياه في الأردن. منشور إلكتروني، LSE Research for the World. متاح على:
https://www.lse.ac.uk/research/research-for-the-world/politics/politics-of-water-jordan

القسم 7.4.1

المشاقبة، أمين. (2019). النظام السياسي الأردني. دار Xlibris.

فريدوم هاوس. (2025). الأردن. في تقرير الحرية في العالم 2025. فريدوم هاوس.

كردوش، مروان أ. (2005). منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، الأردن: دراسة حالة في الحوكمة. مشروع ASEZ ، مركز ZEF بون.
SNG-WOFI (تمويل الحكومات دون الوطنية ومؤشر الحوكمة). (2024). الأردن – الملف القطري.

القسم 7.4.2

بني عامر، محمد. دور الجمعيات القائمة على المجتمع المحلي في الحماية الاجتماعية: الأردن كدراسة حالة. مبادرة الإصلاح العربي، 27 أيلول 2024.

تحليل الإطار القانوني للتعاونيات في الأردن - Cooperatives for Development: التقرير الوطني، 2021 .

منظمة العمل الدولية. الأردن يعتمد تعديلات رئيسية على قانون التعاونيات بدعم من منظمة العمل الدولية، 2025.

القسم 7.5.1

مبادرة الأراضي العربية. صفحة الأردن.

شبكة أدوات الأراضي العالمية ومبادرة الأراضي العربية، 2023 .

تقييم قطاع الأراضي في الأردن: ورقة خلفية. موئل الأمم المتحدة، 2024.

الأرض والإسكان والملكية في الأردن: مراجعة للأطر القانونية والمؤسسية والإدارية. موئل الأمم المتحدة وشبكة أدوات الأراضي العالمية.(2022)

تدهور الأراضي والنزاع: دراسات حالة من السودان والأردن والنيجر.

بوابة الأراضي. الأردن – السياق وحوكمة الأراضي، 2025.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (2018). الملف القطري للأردن: حقوق الملكية وحوكمة الموارد.

القسم 7.6.1
الاتحاد العربي للنقابات العمالية. (2018). الأردن: احتجاجات ضد التوظيف غير القانوني للعمالة الأجنبية.

دائرة الإحصاءات العامة. (2024). بيانات التشغيل والبطالة.

ملف سوق العمل في الأردن – DTUDA، 2023/2024.

صحيفة جوردان تايمز. (2016). نظام يجعل توظيف الأردنيين إلزامياً في المشاريع الحكومية.

صحيفة جوردان تايمز. (2023). 1.2 مليون مقيم في الأردن يعملون في الاقتصاد غير الرسمي – تقرير.

صحيفة جوردان تايمز. (2025). انخفاض طفيف في معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2025.

رؤيا نيوز. (2024). رفع الحد الأدنى للأجور في الأردن إلى 290 ديناراً.

القسم 7.6.1.5
علول وآخرون. (2018). النوع الاجتماعي في النقل العام: منظور مستخدمات النقل العام. دراسة بحثية أعدتها جمعية صداقة، بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب عمّان.

الباروميتر العربي. (2021). الموجة السادسة – الجزء الثالث – نتائج الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة. (2024). بيانات التشغيل والبطالة.

منظمة العمل الدولية. (2021). تقييم تأمين الأمومة في الأردن. منظمة العمل الدولية – عمّان.

مكتبة الكونغرس. مقترح تعديلات على قانون العمل.

سما للاستشارات. (2024). رعاية الطفولة المبكرة: التصورات والممارسات.

وينكلر، هـ.، وغونزاليس، أ. (2019). تشخيص فرص العمل في الأردن.

البنك الدولي. (2024). المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023.

مجموعة البنك الدولي. (2018). فهم أثر المعايير الجندرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نتائج تشغيل النساء.

مجموعة البنك الدولي. (2023). أعمال الرعاية ونتائج سوق العمل للنساء في العراق والأردن ولبنان.

مجموعة البنك الدولي – كما ورد في مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسين. (2020). إصلاحات الضمان الاجتماعي في الأردن وتشغيل النساء في القطاع الخاص.

القسم 7.6.1.6
ARDD النساء الصامتات: تقرير ARDD حول مشكلة التحرش في مكان العمل، 2018. متاح على:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67519.pdf

موجز سياسات: التحرش في مكان العمل في الأردن - EFI وIFE، 2024. متاح على:
https://www.efi-ife.org/en/pdf/policy-brief-harassment-in-the-workplace-in-jordan

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2017). التحرش الجنسي في الأردن: الملخص التنفيذي. متاح على: https://www.women.jo/sites/default/files/SystemAssets/fb0c321a-42d2-4987-9211-1883a36a4dee.pdf

القسم 7.6.2.1

عائدة أبو تايه. (2024). الخطط الاستراتيجية 2024–2028، بلدية القطرانة.

صحيفة الدستور. (2021، 19 كانون الثاني). الفقر والحرمان وغياب الخدمات: واقع يومي يشكّل حياة سكان الجفر.

المخطط الهيكلي للتنمية الحضرية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 2024–2040.

فريق دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي – إرادة. (2021). دراسة الواقع الاقتصادي-الاجتماعي لقضاء القويرة. عمّان: إرادة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2005). دراسة جيوب الفقر: محافظة معان – قضاء الجفر. لجنة جيوب الفقر بالتعاون مع مراكز إرادة.

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. مناطق جيوب الفقر.

القسم 7.7.1

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(FAO) صفحة الأردن.

ليفيا بيروسينو. (2023). نظرة شاملة على القطاع الزراعي في الأردن.

البنك الدولي. (2021). خطة العمل للزراعة الذكية مناخياً في الأردن (الطبعة الثانية). وزارة الزراعة ووزارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية وشراكة الجاهزية للأسواق.(PMR)

القسم 7.7.3

التبيني، ر.، والخالدي، ك. (2022). إدارة المراعي بين العلم والمعرفة المحلية والتطبيق.

التبيني ، ر.، وماديسون، ك. (2024). التغير المناخي في البيئات الجافة: دراسة حالة للتصورات المحلية في بادية الأردن.

الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية. (2025). عروض تقديمية حول البداوة والتنقل وأنماط الحركة في بادية الأردن.

القسم 7.10.2

صحيفة جوردان تايمز. (2011). مخاوف السلامة «تعيق التقدم» في مشروع مياه الديسي. بيئة الشرق الأوسط.

صحيفة جوردان تايمز. (2019). توقف تدفق مياه الديسي بعد سرقة وتخريب منشأة. بيئة الشرق الأوسط.

يوم، س. (2024). المياه وبناء الدولة والقبلية في الأردن: حالة مشروع ناقل مياه الديسي.

القسم 7.11.3.1

اليونسكو. اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

اليونسكو. «قوائم التراث الثقافي غير المادي وسجل أفضل ممارسات الصون»، الجرد، 2025.

القسم 7.11.3.2

وزارة الثقافة، السجل الوطني للتراث الثقافي غير المادي.

اليونسكو. «التوجيهات التشغيلية لتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.«

القسم 7.11.3.4
علي المناصر ومحمد التركي. (2025). الفن الصخري بوصفه انعكاساً للتراث الثقافي والسياق البيئي: تفسير وتوثيق مواد كتابية جديدة وفنون صخرية من الصحراء السوداء في الأردن*Arqueología Iberoamericana* .، 17(55)، 133.124–

ديونيسيوس أ. أجيوس. (2020). المشاهد البحرية للبحر الأحمر العربي في القرن العاشر عند المقدسي. في *آثار تقاليد المعرفة في عالم المحيط الهندي* (تحرير هيمنشو برابها راي). روتليدج – الهند.

هياجنة. الحماية القانونية للتراث الثقافي غير المادي في المملكة الأردنية الهاشمية. (مدخل مكرر – ورد مرتين).

صبا فارس. (2006). النقوش الصخرية في جنوب الأردن ودراسة حول ممارسات الصيد الحالية. في *الصيد: ممارسات اجتماعية ورمزية* (المجلد 2). الآثار والإثنولوجيا – دار رينيه-جينوفيز.

اليونسكو. الفضاء الثقافي للبدو في البتراء ووادي رم.

القسم 7.11.3.5

المناصر والتركي. الفن الصخري بوصفه انعكاساً للتراث الثقافي والسياق البيئي.

النقوش الصخرية في جنوب الأردن ودراسة حول ممارسات الصيد الحالية.

القسم 7.11.3.6

اليونسكو. «اليونسكو تعزز التراث الثقافي غير المادي في الأردن»، 26 تشرين الأول 2017.

اليونسكو. «اليونسكو تعزز التراث الثقافي غير المادي في الأردن.«

اليونسكو. «اليونسكو تعزز التراث الثقافي غير المادي في الأردن.«

القسم 7.11.3.7
أحمد ر. البطاط وآخرون. (2018). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الفعاليات السياحية: دراسة حالة في الأردن. في *الفعاليات السياحية في آسيا* .روتليدج.

مهرجان عمّان السينمائي الدولي – أوّل فيلم. (دون تاريخ).

أرديهالي، رود. (2025، 10 حزيران). مهرجان مديّنة يحوّل البتراء إلى أفق جديد للموسيقى الإلكترونية .*الإندبندنت* –عمّان.

كونستانتين، صوفي. (2024، 22 تشرين الأول). أصداء التراث: الاحتفاء بالثقافة الأردنية في عجلون .*جوردان تايمز* –عمّان.

عيد، إ.، وآخرون. (2017). مشروع التراث البحري في العقبة. نشرة آثار الأردن.

صحيفة جوردان تايمز. (2025، 6 آب). انطلاق مهرجان الأردن الدولي الثاني للطعام في عمّان.

صحيفة جوردان تايمز. (2025، 20 أيار). رالي الأردن يستضيف 22 سيارة في الجولة الرابعة من بطولة الشرق الأوسط.

ماريا ويلدالي. (2025، 22 تموز). انطلاق مهرجان جرش التاسع والثلاثين تحت شعار «الأصالة والاستمرارية.«

ريد، جيريمي س. (2025). المهرجانات كمورد: المهرجانات والمجال العام في الأردن (أطروحة دكتوراه، جامعة إنديانا).

رؤيا الإخباري. (2025). الأردن يحتفل بالذكرى التاسعة والسبعين للاستقلال باحتفالات وطنية.

اليونسكو. (2025). مادبا – شبكة المدن المبدعة.

وادي رم2023) .ADCRC. – ، 30 آذار.(

لمحة سريعة | أسبوع عمّان للتصميم.(2025) .

القسم 7.11.3.10

أيستِه كليماشاوكايتِه وألون تال. (2020). أوجه السلطة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: دراسات حالة من إيلات والعقبة . *Ocean & Coastal Management*، 185، 105031.

التبيني وآخرون. الثروة الحيوانية والنباتات الطبية واستدامة المراعي في بادية الأردن من منظور المعرفة التقليدية والمحلية.

بثينة خربشِه ومحمد الغرابيبة. (2022). سلوكيات الرعي وحجم التداول: أدلة من بورصة عمّان . *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*، 12(3)، 345.365–

إدوارد بانينغ وإلسه كوهلر-رولفسون. (1992). دروس إثنوغرافية للماضي الرعوي: مواقع المعسكرات والبقايا المادية قرب بيضا، جنوب الأردن. في *الرعوية في المشرق*.

عيد وآخرون. (2017). مشروع التراث البحري في العقبة.

هارولد و. غلِدِن. (1942). دراسة مقارنة للمفردات البحرية العربية من العقبة، شرق الأردن . *Journal of the American Oriental Society*، 62(1)، 72.68–

هياجنة. الحماية القانونية للتراث الثقافي غير المادي في المملكة الأردنية الهاشمية. (مدخل مكرر – ورد مرتين).

بيرغيت كراويتس. (2014). الصقارة كأيقونة ثقافية في منطقة الخليج العربي. روتليدج.

نزار حداد. (2025، 13 نيسان). جمل عليا: رمز التراث والصمود في الأردن .جور*دان تايمز* –عمّان.

ويليام سي. يونغ. (1999). «البدو»: هوية خطابية أم فئة سوسيولوجية؟ دراسة حالة من الأردن . *Journal of Mediterranean Studies*، 9(2)، 299.275–

فريدريك ووجناروفسكي. (2021). أزمنة مقلقة: الأرض والاقتصاد السياسي والاحتجاج في القرى البدوية وسط الأردن.

القسم 7.11.3.10

الأُغَيِّل، ر.، وأوسكاي، ج. (2020). نسج السدو: الأهمية والانتشار في منطقة الخليج العربي. في *كل ما يتعلق بالجزيرة العربية* .بريل.

داويت تسفاميكائيل ودانيال باولي. (2016). مقدمة عن البحر الأحمر. في *النظام البيئي للبحر الأحمر ومصايده* (تحرير داويت تسفاميكائيل ودانيال باولي). سبرنغر – هولندا.

هياجنة. الحماية القانونية للتراث الثقافي غير المادي في المملكة الأردنية الهاشمية. (مدخل مكرر – ورد مرتين).

اليونسكو. اليونسكو تعزز التراث الثقافي غير المادي في الأردن.

زهرة حنكير .(2023) .*الكحل: تاريخ ثقافي* .بنغوين.

الملاحق

الملحق 7-1: جدول المساجد في منطقة الدراسة